التربية المقارنة

لنظم رياض الأطفال

اعداد

قسم التربية المقارنة والادارة التعليمية

العام الجامعي ٢٠٢٣-٢٠٢٤

رؤية الكلية

كلية التربية بالغردقة مؤسسة رائدة محليًا ودوليًا في مجالات التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع؛ بما يؤهلها للمنافسة على المستوى: المحلي، والإقليمي، والعالمي.

رسالة الكلية

تلتزم كلية التربية بالغردقة بإعداد المعلم أكاديميًا ومهنيًا وثقافيًا، من خلال برامجها المتميزة، بما يؤهله للمنافسة والتميز في مجتمع المعرفة والتكنولوجيا، ومواجهة متطلبات سوق العمل محليًا وإقليميًا، وتهتم بتطوير مهارات الباحثين؛ بما يحقق التنمية المهنية المستدامة، وتوفير خدمات تربوية لتحقيق الشراكة بين الكلية والمجتمع.

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحات
١	الفصل الأول: التربية المقارنة بين النشاة والتطور	٣
٢	الفصل الثاني: النظام التعليمي" ماهيته ومكوناته" والعوامل المؤثرة	٢٧
٣	الفصل الثالث: نظام رياض الاطفال في جمهورية الصين الشعبية	٦٧
٤	الفصل الرابع: نظام نظام رياض الأطفال في سنغافورة	١١٤
٥	الفصل الخامس: نظام رياض الاطفال في مصر	١٥٣

الفصل الأول

نشأة التربية المقارنة و تطورها

لقد شهد القرن العشرين اهتماماً كبيراً بجميع فروع التربية، والتربية المقارنة كفرع من فروع التربية نالت اهتماماً متميزاً، برز ذلك من الكتابات المتعددة لرجال التربية المقارنة، لإظهار مدى أهمية هذا العلم في تطوير فهم التربية بصورة عامة من ناحية ولأهمية الدور الذي تلعبه في مساعدة المسئولين عن التعليم وواضعي خططه وبرامجه وفي توجيه الاصطلاحات التعليمية المنشودة وزيادة كفاءة وفعالية النظم التعليمية من ناحية أخرى.

وكان من أبرز التطورات الحديثة في ميدان التربية المقارنة زيادة الاهتمام بالإطار النظري للدراسات المقارنة، و تقوم أهمية هذا الإطار على الأصول والنظريات والقوانين التي تستند إليها، وتساعد دارسي التربية المقارنة على تحليل ودراسة الجوانب المختلفة للعملية التربوية.

وتعتبر التربية المقارنة فرع من فروع التربية الحديثة نسبيا، إذا ما قورنت بالفروع الأصلية للتربية كفلسفة التربية و تاريخ التربية، إذ يرجع التاريخ العلمي للتربية المقارنة إلى الدراسة العلمية التي وضعها مارك انطون جوليان الفرنسي عام ١٨١٧م بعنوان " مخططات ونظرات أولية لدراسة التربية المقارنة "، ولذا يعتبر جوليان مؤسس التربية المقارنة الحديثة ويلقب "بأبي التربية المقارنة".

ولا يعنى هذا عدم وجود جهود سابقة في مجال التربية المقارنة قبل هذا التاريخ، وإن كان علماء التربية المقارنة قد اتفقوا على اعتبار الفترة السابقة لجهود مارك أنطون جوليان فترة ما قبل تاريخ التربية المقارنة، و يمكن تحديدها في مسارين هما:

المسار الأول : يتضمن التربية المقارنة عند علماء المسلمين في الشرق.

المسار الثاني : يتضمن التربية المقارنة عند علماء الغرب.

التربية المقارنة عند المسلمين في الشرق

إن ظروف نشأة التربية المقارنة في الشرق العربي والإسلامي كانت مختلفة عنها في الغرب، فقد مرت التربية المقارنة في العالم الإسلامي بمرحلتين هما :

١- مرحلة وصف نظم الحياة في البلدان.

٢- مرحلة الربط بين نظم التعليم في بلدان مختلفة.

وسنتناول كل مرحلة بالشرح والتحليل.

المرحلة الأولى : مرحلة وصف نظم الحياة في البلدان :-

تميزت هذه المرحلة بكثرة الرحلات والزيارات، ووصف الأماكن التي زارها الرحالة والباحثون، ويرجع ازدهار هذه المرحلة إلى العصر العباسي، حيث الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي أتاح – بدوره – للمسلمين المضي قدما في طريق العلم والحضارة، فأخذوا

يتنقلون بين البلدان ويسجلون انطباعاتهم عن تلك البلدان التي زاروها، وكان لفريضة الحج دور فاعل في التحفيز على التنقل والاختلاط بين الأجناس بعضها ببعض، فقد كان كل حاج سواء من المشرق الإسلامي أو المغرب الإسلامي يمر بكثير من البلاد في أثناء سيره لبلاد الحجاز ،وقد كانت هذه البلاد تترك الانطباعات في نفسه.

ألف علماء المسلمين ورحلاتهم الكثير من المؤلفات عن البلدان التي مروا بها، أنظمتها وطرائقها الحياتية، و من هذه المؤلفات :-

- وفيات الأعيان لابن خلكان.
- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للإدريسي.
- الرحلة المغربية للعبدلى.
- المسالك والممالك لابن حوقل.
- مسالك الممالك للاصطخري.
- رحلة ابن جبير لابن جبير.
- معجم البلدان لياقوت الحموي.
- تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار لابن بطوطة.
- الإفادة و الاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة في أرض مصر للبغدادي.

كان عرض أولئك العلماء والرحالة لما رأوه في تلك البلدان ليس عرضا سطحيا أو وصفاً عابراً وإنما كان وصفاً دقيقا لكل مناحي الحياة، وقد ركز هؤلاء على أمرين مهمين هما :

المساجد والمدارس، وهما يعتبران من المؤسسات التربوية في تلك البلاد، فقد كانت المساجد في صدر الإسلام تعتبر جامعة تدرس فيها جميع العلوم، ويحضر إليها الطلبة ليتعلموا على أيدي علماء أجلاّء في حلقات للمناقشة، ومع اتساع رقعة العلم كان لابد من تخصيص أمكنة ملائمة يجد فيها المعلمون مجالات أوسع للنقاش والبحث فكانت المدارس

والذي يؤكد صدق هذا الحديث ما قاله " ابن جبير " الرحالة المسلم في القرن الثاني عشر الميلادي في وصفه للإسكندرية قال : " إن من مناقبها ومفاخرها المدارس والممارس الموضوعة فيها لأهل الطب و التعبد يفدون من الأقطار النائية، فيلقى كل واحد منهم مسكناً يأوى إليه، ومدرساً يعلمه الفن الذي يريد تعلمه"

وكذلك ما ذكره ابن بطوطة في كتابة " تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار " حيث يقول : " إن أهل الشرق يتنافسون في عمارة المساجد والزوايا والمدارس "، وكذلك قوله: " من أراد طلب العلم أو التفرغ للعبادة وجد الإعانة التامة على ذلك .

كما تحدث ابن بطوطة عن مدارس بغداد في القرن الثالث عشر الميلادي (المدرسة النظامية والمدرسة المستنصرية) حيث قال فيها : " كانت من أشهر وأجمل مدارس

العالم الهجري، وكانت أشبه بمدينة فيها أربعة أروقة يختص كل منها بمذهب من مذاهب السنّة، وبلغ عدد طلابها حوالي ثلاثمائة موزعين على هذه الأروقة "، ومما قاله أيضاً في وصفها " كان يُدرَّسُ فيها المذاهب الأربعة لكل مذهب إيوان فيه المسجد وموضع التدريب، وجلوس المدرس في قبة خشب صغيرة على كرسي عليه البسط، ويقعد المدرس وعليه السكينة و الوقار لابسًا ثياب السواد معتمّاً وعلى يمينه ويساره معيدان يعيدان كل ما يمليه المدرس، وهكذا ترتب كل مجلس من هذه المجالس الأربعة وبداخل هذه المدرسة حمام للطلبة ودار للوضوء

وإذا كانت هذه المرحلة تتميز بالوصف فقط، دون المقارنة إلا أنها تعتبر أساساً للمقارنة، إذ لا يمكن قيام مقارنة إلا بالوصف أولاً.

المرحلة الثانية : مرحلة الربط بين نظم التعليم ومجتمعاته :-

يعتبر العلامة عبد الرحمن بن خلدون (٧٣٢ – ٨٠٨ هـ) (١٣٣١-١٤٠٥م) إضافة إلى كونه مؤسس علم الاجتماع وعالم معدود من علماء التاريخ سابق لجميع العلماء الغربيين بأكثر من خمسة قرون في مجال التربية المقارنة حيث إنه كان أول من ربط بين نظم التعليم والمجتمعات التي توجد فيها تلك النظم و قد ذكر ذلك في مقدمته.

في الكتاب الأول من كتابه المشهور (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر) اتبع المنهج المقارن في حديثه عن بلاد العالم المختلفة ونظم التعليم فيها بشكل خاص وكان منهج ابن خلدون تطويراً لمنهج من سبقه مثل ابن بطوطه وابن جبير حيث إنه امتاز عنهم بسعة أفقه وشمولية منهجه، وموسوعيته.

وقد اشتملت مقدمته على ستة أبواب، تحدث في الباب السادس في نحو خمسين فصلاً عن العلوم، وأفرد فصلاً خاصاً عن تعليم الولدان واختلاف مذاهب الأمصار الإسلامية في طرقه، وتحدث عن مواضيع كثيرة كلها تختص بطرق التعليم والتربية في شتى البلدان، ويقول ابن خلدون عن الاختلافات بين البلدان الإسلامية – في المشرق والمغرب – في أمور التعليم، اختلفت طرقهم في تعليم القرآن للولدان باختلافهم، باعتبار ما ينشأ عن ذلك التعليم من الملكات فمذهب أهل المغرب في الولدان الاقتصار على تعليم القرآن فقط وأخذهم في أثناء الدراسة بالرسم ومسائله واختلاف جملة القرآن فيه، لا يخلطون ذلك بسواه في شيء من مجالس تعاليمهم لا من حديث ولا من فقه ولا من شعر ولا من كلام العرب إلى أن يحذق فيه أو ينقطع دونه فيكون انقطاعه في الغالب انقطاعاً عن العلم بالجملة.

وهذا مذهب أهل الأمصار بالمغرب و من تبعهم من قرى في تعليم ولدانهم إلى أن يجاوزوا حد البلوغ إلى الشبيبة .

وأما أهل الأندلس فمذهبهم تعليم القرآن والكتاب من حيث هو، وهذا ما يراعونه في التعليم . إلا أنه لما كان القرآن أصل ذلك، ويتبعه العلوم جعلوه أصلاً في التعليم، فلا يقتصرون لذلك عليه

فقط، بل يخلطون في تعليمهم للولدان رواية الشعر في الغالب والترسل، وأخذهم بقوانين العربية وحفظها وتجويد الخط والكتاب.

وأما أهل إفريقية فيخلطون في تعليمهم للولدان القرآن بالحديث في الغالب ودراسة قوانين العلوم وتلقين بعض مسائلها، إلا أن عنايتهم بالقرآن و استظهار الولدان إياه، وأطلعوهم على اختلاف رواياته وقراءاته أكثر مما سواه.

وأما أهل الشرق فيخلطون في التعليم كذلك على ما يبلغنا و لا أدرى بأيهم اعتنوا والذي ينقل أن عنايتهم بدراسة القرآن ووصف العلم وقوانينه من زمن الشبيبة و لا يخلطون بتعليم الخط، بل إن لتعليمه عندهم قانون وله معلمون يعلمونه على انفراد كما تتعلم سائر الصنائع .

أما الآثار التربوية الناجمة عن هذا الاختلاف في طرق تعليم القرآن الكريم فيوضحها ابن خلدون على النحو التالي : بالنسبة لطريقة أهل المغرب أدت إلى قصور ملكة اللسان العربي لديهم، لأنهم لم يدرسوا شيئا من كلام العرب في حياتهم، أما أهل الأندلس فأفادتهم طريقتهم من التمكن من اللغة العربية وحصول ملكتها والبراعة في الخط والأدب، إذا ما حصلت لهم فرص تعزيزها وتثبيتها بعد تعليم الصبا، أما أهل أفريقية فهم أحسن حالاً من أهل المغرب في إجادة ملكة اللسان العربي إلا أن ملكتهم قاصرة عن البلاغة.

ولم يقتصر ابن خلدون على وصف الحالة التعليمية في مختلف الحواضر والأمصار الإسلامية بل تحدث عن أمصار غير إسلامية فيقول " بلغنا لهذا العهد أن هذه العلوم الفلسفية ببلاد الفرنجة من أرض رومه وما إليها من العدوة الشمالية نافقة الأسواق، وأن رسومها هناك متجددة، ومجالس تعليمها متعددة، ودواوينها جامعة متوفرة، وطلبتها متكثرة"

وفى موضع آخر يصف مقدار تقدم العلوم العقلية أو علوم الفلسفة والحكمة عند الفرس والروم فيقول : " وأما الفرس، فكان شأن هذه العلوم العقلية عندهم عظيماً ونطاقها متسعاً، لما كانت عليه دولهم من الضخامة واتصال الملك ..... وأما الروم فكانت تهتم بالعلوم العقليه أيضاً، وكان لهذه العلوم بينهم مجال رحب، وحملها مشاهير من رجالهم مثل أساطير الحكمة و غيرهم.

وقد فسر ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي قضية مهمة شغلت مفكري التربية في عصر النهضة والإصلاح الديني في أوروبا بعد ذلك، وهى مكان التعليم الديني بالنسبة للتعليم بصفة عامة، وبالرغم من أن ابن خلدون معروف بين المؤرخين الغربيين غير المتحيزين على أنه مؤسس علم الاجتماع إلا أن إشارته لنظم التعلم في البلدان الإسلامية في عصره جعلت اسمه يرد ضمن رواد التربية المقارنة في الفترة السابقة للقرن التاسع عشر في أوروبا.

من خلال ذلك العرض نخلص إلى أن ابن خلدون استطاع أن يجرى مقارنات حية عن تعليم الولدان في كثير من البلدان التي زارها، ويمكن القول أيضاً أن المنهج الذي اتبعه ابن خلدون في

مقدمته كلها كان المنهج المقارن حيث نراه يعرض القوى الثقافية في خمسة أبواب، ثم يأتي بعد الحديث عن هذه القوى الثقافية بأثرها على التعليم وهو في حديثه عن القوى الثقافية وحديثه عن التعليم يستشهد بالأمثلة الحية من التاريخ القديم والحديث ومن بلاد العالم المختلفة، التي تتفاوت ظروفها الجغرافية والسياسية والاقتصادية والحضارية، مستخدماً منهج البحث العلمي الحديث كلها فيما عدا المنهج التجريبي.

وكان المنهج الذي اتبعه ابن خلدون تطويراً لمناهج السابقين من أمثال " ابن جبير وابن بطوطة " الذين اتبعوا المنهج الوصفي والمنهج الاسترادادي غالباً، دون غيرهما من المناهج وهو يمتاز عنهما بسعة أفقه وشمول منهجه.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إن ابن خلدون في منهجه المتمثل في دراسة الظواهر الاجتماعية من منطلق أنها محكومة في سيرها بقوانين تشبه ما عداها من الظواهر الطبيعية، كان غير مسبوق من كوكبة علماء التربية المقارنة،والذين يرون خضوع الظواهر الاجتماعية بما فيها الظواهر التربوية إلى قوانين موضوعية، وبالتالي يجب أن ينصب العمل النهائي للتربية المقارنة على الكشف عن هذه القوانين وتوظيفها بما يفيد إصلاح نظم التعليم في البلاد المختلفة.

التربية المقارنة عند علماء الغرب

لقد مرت التربية المقارنة عند علماء الغرب بعدة مراحل حتى وصلت إلى المرحلة الحالية، ومن أهم هذه المراحل :

١- مرحلة وصف الحياة في البلاد الأجنبية.

٢- مرحلة وصف نظم التعليم في البلاد الأجنبية.

٣- مرحلة التعرف على نظم التعليم في إطار العوامل الثقافية للمجتمع.

٤- مرحلة التعرف على نظم التعليم في ضوء التفسير العلمي أو التجريبي.

المرحلة الأولى : مرحلة وصف الحياة في البلاد الأجنبية :-

تتمثل هذه المرحلة بالرحلات والزيارات التي كان يقوم بها الرحالة والزائرون للبلاد المختلفة، وذلك بقصد وصف النظم التربوية والكيفية التي يوجه بها الكبار الصغار في المؤسسات التربوية الموجودة في المجتمعات، وغير ذلك من الأمور التي لها ارتباط بنظام التربية،وهذا الوصف يمكن أن ينقل إلى مجتمع آخر بالمشافهة، أو عن طريق كتابتها وتسجيلها .

ولعل من أقدم أنواع هذه الكتابات : ما كتبه الرحالة الإغريقي بيثياس، الذي كان يستوطن مرسيليا في فرنسا، والذي كان أول من اكتشف الجزر البريطانية . وقد سجل رحلته واكتشافه في كتابه " في المحيط ".

ومن أشهر تلك الكتابات القديمة أيضاً "رحلة ماركوبولو"، والتي سجل فيها ماركوبولو رحلته التي قام بها في فينيسيا بإيطاليا، وزار فيها الشرق الأقصى، ثم سجل رحلته هذه في كتاب يحمل اسمها.

في العصور الوسطى كان للمسلمين السبق في وصف الحياة في البلاد، كما بينا ذلك في الصفحات السابقة، أما دور الغرب في هذه الفترة فقد كان محدوداً، نظراً لانعدام الاستقرار السياسي، والاجتماعي الذي عانت منه أوروبا حوالي قرنين من الزمان

المرحلة الثانية : مرحلة وصف نظم التعليم في البلاد الأجنبية :-

وقد تضمنت الفترة ما بين نهايات القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، وكان هدف الباحثين فيها جمع البيانات الوصفية عن النظم التعليمية الأجنبية. ودراستها بغرض استعارة أفضل ما يمكن استعارته منها، كلما أمكن ذلك لإصلاح النظم التعليمية القومية، ومن أمثلة تلك الدراسات ما كتبه فردريك أوجست هخت تحت عنوان " مقارنة بين النظم التعليمية الإنجليزية والنظم التعليمية الألمانية " وقد نشر ذلك الكتاب اللاتيني في عام ١٧٩٥م، فحص فيه المدارس الإنجليزية والألمانية فحصاً وصفياً، وأجرى بعض المقارنة، وعندما أراد بطرس العظيم قيصر روسيا إحداث تغيير جذري في مجتمعه بهدف جعله يقف على قدم المساواة مع شعوب غرب أوروبا فقد أرسل بعض موظفيه للدراسة في المدرسة البحرية الرياضية الملكية الشهيرة، و ذلك بقصد إقامة مؤسسات تعليمية مشابهة، لإعداد وتدريب الضباط والمهندسين البحريين الذين يحتاجهم الأسطول الروسي، وقد كان الغرض من ذلك كما عبر عنه هنري برنارد أحد علماء التربية المقارنة الأمريكيين " غرس الثقافة الغربية في روسيا "، وقد حدث نفس الشيء في إمبراطورية النمسا حين طلبت ملكتها ماريا تريزا من مستشارها الأمير كونتس تجميع بيانات عن الإصلاحات التعليمية في الدول الأجنبية بقصد وضع مخطط شامل لتنمية التعليم في إمبراطوريتها، وفي عام ١٧٧٤م أرسل المستشار الأمير كونتس كتاباً إلى جميع سفارات النمسا طالباً بيانات عن مختلف جوانب النظم التعليمية في البلاد التي توجد بها هذه السفارات، والتي يمكن أن تكون ذات فائدة في تطور التعليم في إمبراطورية النمسا، وفي فرنسا نجد أن لاشالولتى المربى الفرنسي المشهور يقول قبل الثورة الفرنسية بقليل مقارناً نظام التعليم في فرنسا بنظم التعليم في إنجلترا و ألمانيا " لو أننا قارنا كلياتنا من حيث أساليب التعليم فيها بكليات إكسفورد أو كامبردج أو لايدن أو جوتنجق التي يوجد بها كتب أفضل كثيراً مما يوجد في كلياتنا، فإننا سوف نرى أن الألماني أو الإنجليزي يحصل بالضرورة على تعليم أفضل من الذي يحصل عليه الفرنسي.

وفي ألمانيا أرسلت حكومة بروسيا سنة ١٨٠١م بعض مفتشيها لدراسة أعمال المربي السويسري المشهور بستالوتزى، ليتعلموا منه طريقته في التعليم، وذلك أملاً في العودة إلى وطنهم، وتطبيق ما تعلموه على أيدي بستالوتزى في تحسين وتطوير أساليب التعليم في المدارس الألمانية.

وفي عام ١٨٠٨م أصدر باست، أحد الأساتذة في الأدب مقالاً عن تنظيم التعليم العام، خصص فيه جزءاً عن فائدة ملاحظة التعليم و التدريس بوجه عام في الدول الأجنبية، نادى فيه بضرورة تعيين موظف من بين العاملين بالجامعات تكون مهمته السير إلى البلاد الأجنبية، ليحصل على ملاحظات عن التعليم والتدريس، كما طالب بأن يكون ذلك الموظف عالماً، بعيداً عن التعصب القومي، ذا قدرة أدبية، واعياً بشؤون الإدارة، ملماً بكل نواحي التربية الحرة والشعبية، قادراً على التوجه إلى كل الجهات التي تقدم له بحوثاً ذات قيمة، وأن يؤدي علمه مثلما يؤديه المؤرخ، وأن يحكم على الناس و الأشياء في ضوء حقائق ثابتة مقررة، لا في ضوء نظم مكتوبة، أو خطط نظرية، وقد ظهرت الطبعة الثانية لمقال باست في عام ١٨١٤م، وانتشرت بين طائفة كبيرة من القراء، وقامت صحيفة التربية في فرنسا بالتعريف بذلك المقال في فبراير ١٨١٦م.

ومن الملاحظ أن مارك أنطون جوليان الفرنسي بدأ في نشر مقالاته عن التربية المقارنة في ديسمبر من نفس العام في نفس الصحيفة، ولم يشر في أي مقال من مقالاته الخمس إلى ما كتبه باست، ولم يفعل ذلك أيضاً حين أعاد نشر مقالاته في عام ١٨١٧م، ولا يعرف حتى الآن ما يدين به جوليان لباست من معرفة عن التربية المقارنة،. إلا أن كثيراً من المؤرخين الغرب يعتبرون مارك انطون جوليان أول مؤسس للتربية المقارنة في وضعها العلمي الحديث، بغض النظر عما استفاده من كتابات باست الذي سبقه، ففي عام ١٨١٧م وضع جوليان أول دراسة علمية منظمة لنظم التعليم تحت اسم (مخططات ونظرات أولية لدراسة التربية المقارنة).

ويرى جوليان أن دراسة التربية تحتاج لكي ترتقي إلى مستوى العلوم الحديثة أن يتوفر لها عنصران أساسيان هما :-

أ- التحليل المقارن للأحداث .

ب- اكتشاف القوانين والأسس التي تتبعها النظم التعليمية، والتي لا تفسرها وحسب وإنما تضع الأساس لها كنشاط تطبيقي

وقد تزامنت كتابات جوليان مع فترة الموجات الاستعمارية وكان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أنه من الممكن نقل نظام تعليمي من بلد لآخر، وقد حاولت الدول الاستعمارية فرض أنظمتها التعليمية ولغتها الأجنبية وثقافتها على الدول المستعمرة،وقد تفاوتت درجة نجاح الدول الاستعمارية في هذا المجال بحسب درجة مقاومة الثقافة واللغة القومية للثقافة واللغة الغربية، ففي الوقت الذي باءت فيه بالفشل محاولات الاستعمار الإنجليزي لفرض لغته كلغة تعليم في

مصر، نجح في الهند وفي بعض البلاد الإفريقية كما نجحت فرنسا في فرض تأثيرها الثقافي على دول المغرب العربي، ومن أشهر رواد هذه الفترة ما ثيوأرنولد، وهوداس مان، وهنرى برنادر، وفيكتوركووزين.

ويطلق على هذه المرحلة مرحلة النقل والاستعارة، ويؤرخ لها أنها بدأت في العقد الثاني من القرن التاسع عشر حتى نهايته، وقد تميزت كتاباتها بما يلي :-

١- أنها كانت وصفية في معظمها تعتمد على دراسة الحالة .

٢- أنها كانت لا تحتوى على النقد أو الدراسة العلمية للنظم التعليمية بقدر ما كانت تمتدح أو تذم تلك النظم.

٣- إن غرضها كان نفعياً، إذ كان الدارس يهدف إلى استعارة بعض جوانب النظم التعليمية الأجنبية لتعديل النظام التعليمي في بلده أو تحسينه.

المرحلة الثالثة : مرحلة التعرف على نظم التعليم في إطار العوامل الثقافية للمجتمع

وتمتد هذه المرحلة (مرحلة القوى والعوامل) من أوائل القرن العشرين وحتى منتصفه، وفي هذه المرحلة تحول الاهتمام من مجرد وصف النظم التعليمية، وجمع الحقائق والملاحظات عن هذه النظم إلى الاهتمام بالعوامل والقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تكمن وراء الظواهر التعليمية من أوجه تشابه واختلاف. وقد كان من نتائج هذه المرحلة عمليات النقل من بلد لآخر.

وقد وضح هذا الاتجاه بصفة خاصة في الثلث الأول من القرن العشرين، لا سيما في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، حيث اتجهت كثير من الدول إلى إعادة النظر في سياستها التعليمية، نتيجة لما أحدثته تلك الحروب من تغيرات كبيرة في حياة الدول ومجتمعاتها، وكذلك الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وما حدث فيها من تغيرات مماثلة، وشملت من بينها مجالات التربية،حيث ظهرت اتجاهات جديدة في فلسفات التعليم، وبالتالي تعددت الكتابات في التربية المقارنة،سواء ما قام به الأفراد أو ما قدمته الهيئات والمنظمات الدولية كهيئة اليونسكو، ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية للتعليم .

وقد كانت السمة المميزة للدراسات التربوية المقارنة في هذه المرحلة هي الاهتمام بشرح أوجه التشابه والخلاف بين النظم التعليمية المختلفة والقوى، أو العوامل التي تقف وراءها فهي مرحلة تحليلية، تفسيرية للعوامل المختلفة عن طريق تتبعها وملاحظتها بهدف الإفادة منها، أو استعارتها، وتوقع نجاحها في ظروف مماثلة. ويطلق على هذه المرحلة مرحلة التنبؤ، بمعنى احتمال نجاح نظام تعليمي في بلد معين، بناء على ملاحظة خبرات مشابهة في بلدان أخرى، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة تنبؤ أكثر مما هي مرحلة وصف كما يسميها بيرادى إيماناً منه أنها تعين الباحث على التنبؤ بمدى إمكانية نجاح أو فشل نظام تعليمي معين في ظل مقارنة الخبرات المقبلة في دول ذات ظروف متشابهة.

ويعتبر سادلر الإنجليزي مؤسس هذه المرحلة، ومن أشهر روادها كذلك أوليس، وكاندل، وهانز، وشنيدر.

وقد تأثر الباحثون في مجال التربية المقارنة طيلة النصف الأول من القرن العشرين بآراء سادلر، التي كانت تركز على القواعد التالية :-

١- ضرورة دراسة النظم التعليمية الأجنبية دراسة علمية موضوعية.

٢- إدراك أن دراسة الباحث للنظام التعليمي الأجنبي يجعله أكثر قدرة على فهم النظام التعليمي في بلده، وأكثر حساسية لكشف العيوب.

٣- إضافة العامل الاجتماعي كمؤثر عام، إلى جانب العوامل التاريخية في تشكيل النظم التعليمية.

ولكن يؤخذ على كُتَّاب هذه المرحلة بعض المآخذ منها : -

١. اتخاذهم القوى والعوامل أساساً لتغيير الأنظمة التعليمية، مع افتراض وجود علاقة قوية بين تلك العوامل والقوى ونظم التعليم، بينما أصبحت تلك العوامل نفسها في الوقت الحاضر موضوعاً للبحث.

٢. اهتمامهم بتحليل العوامل الخارجية أكثر من اهتمامهم بمقارنة العوامل الذاتية المتعلقة بالتربية وأنظمتها ومشكلاتها، وبذلك نقلوا ميدان البحث من التربية إلى العلوم الاجتماعية الأخرى،بينما كان بالإمكان حصر ميدان المقارنة في حدود التربية.

وبصفة عامة يتضح من كتابات المشتغلين بالتربية المقارنة في النصف الأول من القرن العشرين، والممثلين لمنهج القوى والعوامل في هذه المرحلة أن اهتمامهم الأكبر كان موجهاً لشرح أوجه التشابه والاختلاف بين النظم التعليمية في ضوء بعدين أساسيين هما : البعد التاريخي والبعد الاجتماعي.

المرحلة الرابعة : مرحلة التعرف على نظم التعليم في ضوء التفسير العلمي، أو التجريبي (المرحلة التحليلية) :-

وتبدأ هذه المرحلة من منتصف القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر، حيث التقدم العلمي في مختلف مجالات الحياة، وحيث التطور التكنولوجي الذي شمل ميادينه، ثم باعتبار أن التربية ميدان تطبيقي وأنها تكنولوجية اجتماعية، ومن ثم وجد اتجاه يدعو إلى التجديد في المعالجة المقارنة للدراسات التربوية، ويطلق على هذه المرحلة اسم "المرحلة التحليلية " حيث يكون الهدف من العرض التحليلي لنظم التعليم الأجنبية هو المساعدة في تقييم نظمنا التعليمية، ويركز الاهتمام في المرحلة الحالية لتطور التربية المقارنة على البحث عن منهج علمي لدراسة التربية المقارنة،وبكثرة الكتابات عن مناهج البحث في العلم الجديد، ومن رواد هذه المرحلة كل من موهلمان وبيريداى البولندى.

وتتميز هذه المرحلة باستخدام المفهوم السليم للعلوم الاجتماعية، والإنسانية، وأساليب معالجتها في تفسير النظم والمظاهر التعليمية استخداماً علمياً باعتبار أن الظواهر التعليمية والاجتماعية ليست ظواهر عشوائية، غير متصل بعضها بالبعض الآخر . بل تضمنتها أنماط يمكن تمييزها وتفسيرها. ومن ثم ينبغي الانتقال بالتربية المقارنة من مجرد دراسة من الدراسات الإنسانية، إلى دراسة تجريبية تخضع لأساسيات المنهج العلمي التجريبي، وليس معنى هذا أن هذه المرحلة الأخيرة هي التي تتسم بالناحية العلمية دون سواها، أي أن بقية المراحل لا تتسم بالعلم، ولكن كل مرحلة تستند إلى جانب معين من الاتجاهات العلمية، سواء أكان وصفاً أم تاريخاً أم تحليلاً ثقافياً، بينما تركز المرحلة الأخيرة على العلم التجريبي.

وباختصار فقد تطورت الدراسات التربوية المقارنة خلال قرن ونصف من مرحلة الفضول وحب الاستطلاع إلى مرحلة التحليل العلمي، الأمر الذي جعل هذه المرحلة تقوم على مبادئ ثلاثة هي :-

١. إنها تقوم على الجمع المتجانس للمعلومات القائم على الدقة والتميز بدلاً من الجمع المشوش للمعلومات.

٢. إنها أصبحت مهنه للاحتراف بدلاً من كونها عملاً إنسانياً في التعاون والتفاهم الدولي.

٣. إنها أصبحت تقوم على التفسير والتحليل العلمي، بدلاً من التحليل القائم على الحدس والبديهه.

تعريف التربية المقارنة :-

ظهرت تعريفات عديدة للتربية المقارنة،ويرجع ذلك إلى وجهة نظر كل عالم من علماء التربية المقارنة، إلا أن هذه التعريفات تتفق جميعها في الأركان الأساسية للتربية المقارنة ومن هذه التعريفات

تعريف مارك أنطون جوليان الفرنسي ١٨١٧م :

لقد عرف جوليان التربية المقارنة في كتابه المسمى " مشروع وفكرة أولية لكتاب عن التربية المقارنة " بأنها الدراسة التحليلية للتربية في البلاد المختلفة،بهدف الوصول إلى تطوير النظم القومية للتعليم وتعديلها بما يتمشى مع الظروف المحلية.

ويقول جوليان إن التربية شأنها شأن العلوم الأخرى، تقوم على أساس الوقائع والمشاهدات التي ينبغي أن ترتب في جداول تحليلية يسهل مقارنتها، حتى يتسنى استخلاص مبادئ وقواعد مضبوطة منها.

تعريف مايكل سادلر ١٩٠٠م :

يؤكد سادلر أكثر من غيره على أهمية الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقومية المحيطة بالنظام التعليمي، ويرى أن اختلاف هذه الظروف هي التي تسبب اختلاف نظم التعليم وسياساته، ففي بحثه المسمى " إلى أي حد يمكننا أن نتعلم شيئاً ذا فائدة علمية من دراسة النظم التربوية الأجنبية ؟ " قال عبارته المشهورة " يجب ألا ننسى أن هناك أشياء خارج المدرسة، قد تكون أكثر أهمية من الأشياء التي داخلها، بل إنها تحكم هذه الأشياء الأخيرة وتفسرها، ولا يمكننا أن نجول بين النظم، ونقطف زهرة من غصن وبضعة أوراق من غصن آخر، ثم نتوقع لو غرسناها جميعاً في تربة بلدنا فإننا نحصل على نبات حي، إن النظام القومي كائن حي، وهو نتاج الصراعات التي نسيناها والصعاب والمعارك التي قامت منذ زمن طويل".

ثم يؤكد سادلر على القيمة النفعية لدراسة التربية المقارنة التي بواسطتها يمكن فهم النظم التعليمية فهماً عميقاً، ثم محاولة إجراء أي إصلاح في التعليم في ضوء هذه الدراسة، وهذا الفهم أن القيمة العملية التي نحصل عليها من دراستنا للنظم التعليمية بروح منصفة، وبدقة علمية هي التي تُهيئنا لأن نصبح أكثر صلاحية لدراسة نظامنا التعليمي وفهمه .

تعريف إسحق كاندل الأمريكي ١٩٣٣م :

ويرى كاندل أن التربية المقارنة امتداد لتاريخ التربية حتى الوقت الحاضر، باعتبار أنها مقارنة لفلسفات التربية المختلفة، ودراسة هذه الفلسفات التربوية وتطبيقاتها السائدة في الدول المختلفة، ويقول كاندل في كتابه (دراسات في التربية المقارنة) إن القيمة الرئيسة للدراسة المقارنة لمشكلات التربية تتمثل في تحليل الأسباب التي أنتجتها، وفي مقارنة أوجه الاختلاف القائمة بين النظم المتعددة والدواعي التي تكمن تحتها، وأخيراً في دراسة الحلول التي جربت، ويرى كاندل أن القيمة الرئيسة للمعالجة المقارنة للمشكلات التعليمية تظهر في :-

أ) تحليل العوامل والأسباب التي أوجدت هذه المشكلات.

ب)مقارنة الفروق بين النظم التعليمية المختلفة والعوامل التي أحدثت تلك الفروق.

ج)دراسة الحلول التي وضعتها الدول المختلفة لمواجهة مشكلاتها التعليمية.

تعريف جورج بيراداي الأمريكي :

يختلف بيراداي مع كاندل في اعتبار التربية المقارنة امتداداً لتاريخ التربية حتى الوقت الحاضر، ويؤكد على أنها دراسة تتداخل فيها ميادين المعرفة المختلفة، فلكي تحقق التربية المقارنة قيمة من دراسة أوجه الشبه والاختلاف في النظم التعليمية، فإن ذلك لا يتحقق إلا باعتمادها على ميادين متعددة كعلم الاجتماع، والتاريخ، والاقتصاد، والسياسة، وغيرهما من المجالات وثيقة الصلة بالتربية، ويرى أن التربية المقارنة عبارة عن مسح تحليلي للنظم التعليمية الأجنبية، وأن دراسة المشكلات التربوية هي الموضوع الأساسي لدراسة التربية المقارنة، فالتربية المقارنة يجب أن تبحث عن المشكلات التربوية، وتصف مظاهرها ثم تتعمق في فهم أسبابها.

تعريف عبد الغني عبود ١٩٧٦م :

يرى الدكتور عبد الغني عبود في كتابه " الأيديولوجيا والتربية " أن التربية المقارنة تعنى دراسة نظم التعليم وفلسفاته، وأوصافه ومشكلاته في بلد من البلاد أو أكثر مع رد كل ظاهرة من ظواهرها، ومشكلة من مشكلاتها إلى القوى والعوامل الثقافية التي أدت إليها، بحثاً عن تلك (الشخصية القومية) التي تقف وراء النظام التعليمي بما فيه من ظواهر ومشكلات.

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة نخلص إلى هذا التعريف :

حيث يرى المؤلف أن التربية المقارنة تعني" الدراسة التحليلية للأنظمة التعليمية في البلدان الأجنبية المختلفة بغية الاسترشاد والاستفادة من هذه الدراسة في تطوير، أو تعديل، أو تغيير نظم تعليمنا المحلية، أو نظم دول أخرى، بما يتمشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".

كما يتضح من استعراض التعريفات السابقة أن التربية المقارنة موضوع مستقل بذاته فهي تهتم بالتربية في كل أنحاء العالم أي أنها تُعنى بالتربية من منظور عالمي، وهي تعني أيضاً بالدراسة التحليلية للقوى الثقافية بهدف التوصل إلى فهم معقول لجوانب التشابه والاختلاف بين الأنظمة التعليمية في البلدان المختلفة.

ويتضح أيضاً أن هناك شبه إجماع على تضمين البعد النفعي أو الإصلاحي الذي توفره الدراسات التربوية المقارنة من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وخبراتها في تحسين نظام التعليم القومي وتطويره، والمساعدة في رسم السياسة التعليمية واتخاذ القرارات في ضوء الإبدال التي تتيحها مثل هذه الدراسات.

مجالات الدراسة في التربية المقارنة :

يوجد خمسة مجالات للدراسة في التربية المقارنة وهي على النحو التالي :-

١- دراسة الحالة. ٢- الدراسة المقارنة. ٣- الدراسة العالمية.

٤- دراسة المشكلة. ٥- الدراسة المقطعية.

وسنوضح بالشرح كل مجال من هذه المجالات، وذلك حتى يتعرف الدارس على هذه المجالات بشيء من التفصيل.

<u>أولاً : دراسة الحالة :</u>

ويقصد بدراسة الحالة هنا، دراسة النظام التعليمي في بلد واحد، والتعرف على واقعه دون إجراء مقارنة معه، ومع أي نظام تعليمي في بلد آخر، ولذلك لا يمكن اعتبار دراسة نظام التعليم في بلد واحد تربية مقارنة، لأن المقارنة تعني ضرورة توافر شقي المقارنة في بلدين أو أكثر، وهنا يكمن الفرق بين التربية المقارنة وبين دراسة نظم التعليم في البلدان الأجنبية، ومع ذلك فدراسة النظام التعليمي، في بلد أجنبي يمكن أن تمثل الخطوة الأولي في دراسة مقارنة، ولا يمكن

الاستغناء عن دراسة الحالة، لأنه من خلالها يتم الوقوف على النظام التعليمي في الدولة المراد دراستها، ويمكن اعتبار دراسة الحالة الخطوة الأولى من خطوات الدراسة المقارنة.

ثانياً : الدراسة المقارنة :

ويقصد بها مقارنة النظام التعليمي في بلدين أو أكثر، فبعد أن يقوم الباحث بجمع المعلومات والبيانات التربوية عن بلد معين، وكذلك محاولة تفسيرها في ضوء التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتاريخي لهذا البلد، يقوم بنفس الخطوة بالنسبة للبلد الثاني المعني بالدراسة، وبهذا يتوفر شقي المقارنة، ومن ثم يقوم بعملية مقابلة بين ما تجمَّع لديه من معلومات تربوية مفسرة عن البلدين كخطوة تمهيدية للمقارنة، وذلك حسب خطوات سوف نتعرض لها فيما بعد.

ثالثاً : الدراسة العالمية :

كما تدل التسمية تنصب الدراسة في هذه الحالة – في العادة – على مشكلة تربوية تواجه جميع بلدان العالم. وهذا النوع من الدراسة يحتاج – بحكم البحث المطلوب، لإمكانات مادية ضخمة، وكذلك يحتاج لخبراء على درجة عالية من الكفاءة.

وعادة تقوم الهيئات الدولية المهتمة بالتعليم بمثل هذه الدراسات، وعلى سبيل المثال فمن المعروف أن مشكلة الإهدار التعليمي تواجه جميع الأنظمة التعليمية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، ومثل هذه المشكلة تتسبب في فقدان نسبة مما ينفق على التعليم، والفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية في هذه المشكلة هو فرق في مدى حدة المشكلة، وليس فرق في طبيعة المشكلة ذاتها، ففي الوقت الذي لا يتعدى حجم هذه المشكلة في الدول المتقدمة ١٠% نجده قد يصل إلى حوالي ٤٠% في بعض البلدان النامية والمتخلفة، وأسباب المشكلة تختلف من بلد لآخر، وإن كان هناك تشابه بين أسباب المشكلة في البلدان المتقدمة وأسبابها في الدول النامية.

كل هذه الأسباب دعت المكتب الدولي للتربية التابع لمنظمة اليونسكو لدراسة المشكلة عام ١٩٦٩م، وقد امتدت هذه الدراسة التي كانت تهدف للحد من الإهدار التعليمي الذي يتمثل أساساً في مشكلتي التسرب وإعادة الصف طوال عامي ١٩٦٩–١٩٧٠م، وقد تخصصت الدراسة التي اشتملت على استفتاءات وجهت إلى مختلف وزارات التعليم في العالم عن تقرير صدر عن المكتب الدولي للتربية عام ١٩٧١م بعنوان " الإهدار التعليمي مشكلة عالمية " وخلاصة القول إن المشكلات العالمية للتربية لا يمكن أن يتصدى لها سوى الهيئات الدولية بما لها من إمكانيات مادية وبشرية مناسبة.

وهناك مشكلات تهم مجموعة من الدول دون أخرى، فمثلاً مشكلة الأمية تعتبر مشكلة ملحة في معظم الدول النامية والمتخلفة، ولكنها تعتبر مشكلة محلوله في الدول المتقدمة، ومع ذلك فحجم

هذه المشكلة حتى مع أنها لا تدخل في نطاق المشكلات التربوية العالمية يعتبر كبيراً بالنسبة لأي باحث أو مجموعة من الباحثين من بلد واحد، وتتولى عادة دراسة هذا النوع من المشكلات المكاتب الإقليمية لليونسكو.

رابعاً : دراسة المشكلة :

تعتبر دراسة المشكلة بالطريقة المقارنة أنسب وسيلة لتدريب الباحثين المبتدئين في مجال التربية المقارنة من دراسة نظام تعليمي كامل في تفاعله مع المجتمع الذي يوجد فيه منظور عالمي، ويرى بيراداي أن مثل هذا العمل لا يمكن أن ينهض به سوى كبار رواد التربية المقارنة المعاصرين من أمثال كاندل وشيندر وأوليسن ورونلو ... الخ، ويعتبر مثل هذا العمل تتويجاً لجهود سنين طويلة من العمل المتصل في مجال التربية المقارنة.

ولدراسة مشكلة بالطريقة المقارنة لابد من السير حسب الخطوات التالية :

١-يبدأ الباحث باختيار مشكلة تربوية ذات أهمية في بلده.

٢-يدرس الباحث نفس المشكلة في عدد من النظم التعليمية الأجنبية بهدف الاسترشاد بحلول الدول الأجنبية في ظروف تتشابه أو تختلف مع ظروف بلد الباحث.

٣-يتعين على الباحث بعد ذلك تحديد ودراسة العوامل المؤثرة على المشكلة-موضوع الدراسة-أو ما يطلق عليه أحياناً التراكيب التحتية للنظام التعليمي من عوامل وقوى اقتصادية وسياسية واجتماعية، ومن المهم أن يعطي لكل عامل وزنه المناسب الذي يتكافأ مع درجة تأثيره.

٤-وإذا نجح الباحث في تحديد العوامل ذات الصلة والتأثير على مشكلة معينة فيمكن بعد ذلك التنبؤ بما يُحتمل أن يحدث نتيجة اتباع سياسة تربوية إصلاحية معينة، أو ما يمكن أن يحدث عند استحداث تجديد معين في نظام التعليم.

هذا وتوجد مجموعة مشكلات تتناسب بصفة خاصة مع المعالجة المقارنة، فمشاكل كالتعليم المنوع أو التعليم الموحد في المرحلة الثانوية، وعلاقة كل من المؤسسات الحكومية والمؤسسات الدينية بالتعليم، ووضع الفتاة في التعليم والانتقال من التعليم المبني على الانتقاء إلى التعليم المفتوح للجميع،ومشكلات تدريب المعلمين، كل هذه المشكلات تناسب المعالجة المقارنة.

وقبل أن يوجه الباحث اهتمامه بدراسة مشكلة معينة في بلد معين عليه أن يتعرف على وضع المشكلة موضوع الدراسة في البلد المعني بالدراسة المقارنة بوضع المشكلة في بلدان أخرى، فقبل التصدي لمشكلة مثل العلاقة بين الكنيسة والدولة وتأثيرها على التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، عليه أولاً تحديد طرفي النقيض في هذه المشكلة بين الاتحاد السوفيتي الذي يمثل سيطرة كاملة للدولة على التعليم من جانب إلى بلد مثل أسبانيا مازالت المؤسسات التعليمية فيها تخضع للكنيسة ثم تحديد وضع المشكلة في الولايات المتحدة بين طرفي النقيض ليجد أن

الولايات المتحدة تنفصل فيها الكنيسة عن الدولة بينما بلد كإنجلترا قد توصلت فيها الدولة إلى حل وسط بين الكنيسة والدولة مع سيطرة الدولة على التعليم، وفي هولندا يوجد مبدأ الوسط بين الدولة والكنيسة مع عدم سيطرة الدولة على المؤسسات التعليمية.

خامساً : الدراسة المقطعية :

ويقصد بها دراسة المشكلات المتصلة بمرحلة تعليمية معينة في عدد من البلدان، بهدف الاسترشاد بسبل حل الدول الأجنبية لمشكلات مرحلة تعليمية معينة، وكذلك جهود الدولة الأجنبية في إعادة تنظيم التعليم في المرحلة التعليمية المقابلة، ومن الطبيعي أن تتسم المقارنة بهذه الطريقة بالشمولية وباتصالها بالهيكل، وبتطور التعليم في جوانبه التنظيمية الكمية أكثر من اتصالها بالمحتوى ويتعين على الباحث إذا اتبع هذا المنهج أن يبحث في العوامل والقوى التي جعلت دولة معينة تأخذ بتنظيم معين في مرحلة تعليمية معينة، وحسب التقسيم الذي أقرته اليونسكو للتعليم فيقسم التعليم إلى مستوى أول، ويقصد به التعليم في المرحلة الابتدائية، ومستوى ثان ويقصد به التعليم في المرحلة الثانوية ويقصد بالمستوى الثالث التعليم العالي أو الجامعي، وهناك تقسيم أكثر تفصيلاً في المرحلة السابقة للتعليم الابتدائي.

فبالإضافة إلى هذه المراحل الثلاث، فإنه يوجد مرحلة رابعة تسمى مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي وتنقسم هذه المرحلة إلى قسمين هما : دور الحضانة، ورياض الأطفال.

وقد يواجه الباحث بعض الصعوبات عند إجراء الدراسة المقطعية، و من أهم هذه الصعوبات:

١- صعوبة تحديد المصطلحات :

على الباحث أن يكون دقيقاً في تحديد مصطلحاته، فما يقصد بالتعليم الإلزامي في مصر غير ما يقصد بالتعليم الإلزامي في إنجلترا غير المقصود بنفس المصطلح في الاتحاد السوفيتي، فاستخدام نفس المصطلح قد يعني مفاهيم مختلفة في البلدان المختلفة.

٢- صعوبة عزل مرحلة تعليمية عن مرحلة أخرى :

لا يستطيع الباحث أن يعزل مرحلة معينة عما قبلها و بعدها من المراحل، فالبحث في تنظيم التعليم الثانوي في بلد من البلدان يجرنا حتماً للكلام عن وسائل الانتقاء لهذا التعليم من بين خريجي المدرسة الابتدائية، ويجرنا كذلك للتحدث عن المسار التعليمي أو المهني لخريجي المدرسة الثانوية، وهذا شئ طبيعي إذا ما أخذنا التكامل الرأسي للنظام التعليمي في الاعتبار .

أهداف التربية المقارنة :

إن أهداف العلم هي التي تحدد خط سيره، ومراحل تطوره، وكلما تعددت أهداف العلم، وتنوعت غاياته، دل ذلك على غزارته واتساع مداه، ودل ذلك بالتالي، على درجة نموه وتطوره، وقد تنوعت أهداف التربية المقارنة، وتعددت تبعاً للمرحلة التي قطعتها في طريق نموها وتطورها، ويمكن حصر أهداف التربية المقارنة بخمسة أهداف :-

هدف عقلي – أكاديمي، وهدف سياسي، وهدف عملي تطبيقي، وهدف إنساني، وهدف نفعي إصلاحي.

وسوف نقوم بعرض هذه الأهداف بشيء من التفصيل، ليتسنى لدارس التربية المقارنة للوقوف عن كثب على حقيقة التربية المقارنة من خلال أهدافها :-

١- هدف عقلي – أكاديمي :

يرتبط هذا الهدف بقيمة العلم في حد ذاته بغض النظر عن الفائدة العملية، أو النواحي التطبيقية لهذا العلم، والتربية المقارنة في هذه الناحية لا تختلف عن غيرها من فروع المعرفة، فالعقل الإنساني يجد متعة في معرفة الجديد ، لا شك أن دراسة نظم التعليم الأجنبية في إطارها الثقافي الشامل، تمثل نوعاً من المتعة العقلية خاصة بالنسبة للمشتغلين والمهتمين بالتربية.

كما أن تاريخ التربية يعتبر امتداداً خلفياً عبر الزمان، بين المهتمين بالتربية نشأت المؤسسات التربوية، والفكر التربوي، منذ العصور القديمة وحتى العصر الحديث استجابة لظروف اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية معينة، كذلك التربية المقارنة تعتبر امتداداً عبر الحدود الجغرافية تبين لدارسيها الاختلافات في النظريات التربوية والممارسات التعليمية في البلدان المختلفة مع توضيح القوى والعوامل التي تكمن وراء المظاهر التربوية المختلفة، ويُعْلى بيراداى من أهمية الهدف العقلي الأكاديمي للتربية المقارنة على غيره من الأهداف، إذ يعتقد أن المعرفة من أجل المعرفة هي الأساس الذي تحتاجه التربية المقارنة لتقف على قدم المساواة مع الفروع الأكاديمية الأخرى.

٢- هدف سياسي :

للتربية هدف سياسي يتمثل في الكشف عن علاقة الفرد بالدولة، وتركيبها السياسي، وما يرتبط بذلك من النظريات والأهداف السياسية للدولة، ونواياها، تجاه الدول الأخرى، فعن طريق دراسة نظم التعليم في الدول في إطارها الثقافي الواسع، يمكن لباحثي التربية المقارنة التعرف على الأهداف السياسية غير المعلنة لهذه الدول، فقد تعلن بعض الدول سعيها للسلام، في الوقت الذي تستعد فيه للحرب، وقد تصطنع واجهةً من القوى السياسية لتخفي وراءها ضعفاً سياسياً، ولكن البحث في نظام التعليم وفي محتواه يوضح أهداف الدولة الحقيقية، ولو أن الدول الأوربية اهتمت بدراسة التطور التعليمي الذي حدث في ألمانيا، بين سنة ١٩٣٣م (وهو تاريخ استيلاء الحزب النازي الألماني على الحكم) وبين سنة ١٩٣٩م (وهو تاريخ اندلاع الحرب العالمية الثانية) تأكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن هتلر كان يستعد لحرب عالمية، فقد احتلت التربية البدنية التي تعد للخدمة العسكرية مكاناً مهما في المدارس الثانوية، وأصبح لمنظمات شباب هتلر نفوذاً يزيد عن نفوذ المدرسين، بل كان من بين أفراد هذا التنظيم من يقوم بأعمال الرقابة على اتجاهات المدرسين في المدرسة، وأصبح على الشباب دراسة نظرية الأجناس، وأن الشعوب الأخرى إنما

خلقت لخدمة الرجل الألماني، كما كان الشباب الألماني يدرس في التاريخ، أن التاريخ الإنساني عبارة عن سلسلة الحروب، فيصل كل حلقة فيها فترة وجيزة تكون عادة للاستعداد للحرب، كل هذه التعبئة النفسية كان الغرض منها تلقين الشباب مبادئ الحزب النازي، وإعدادهم ليكونوا جنوداً وضباطاً، في الجيش الألماني الذي كان عليه أن يغزو جميع الدول الأوربية.

والدارس لنظام التعليم في إسرائيل، يقف على عدة حقائق مهمة، من بينها، أن التربية في إسرائيل تقوم على إعداد اليهود لإنشاء دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، وذلك عن طريق التركيز على التربية البدنية والعسكرية، كما فعل هتلر في ألمانيا، وبالرغم من هذه التربية، نرى إسرائيل تنادى بالسلام، وتعمل على تحقيقه، كل ذلك ضمن مخطط يرمى إلى تسكين الشعوب، وقد يؤخذ على باحثي التربية المقارنة العرب عدم اهتمامهم بنظام التعليم في إسرائيل، وقد يكون السبب في ذلك عدم توافر المعلومات التربوية من ناحية، واستحالة زيارة إسرائيل من ناحية أخرى، مما يجعل التحليل المقارن للنظام التعليمي في إسرائيل صعباً. والدارس لنظام التعليم يقف أيضاً على عدة حقائق مهمة من بينها، أن اليابانيين يدرِّسون طلابهم وقائع الكارثة التي حلت باليابان إبَّان الحرب العالمية الثانية، عندما ضربت أمريكا اليابان بالقنابل النووية، في هوروشيما، ونجازاكي، إلا أن اليابان تنتظر الفرصة السانحة، لكي تنتقم لنفسها من أمريكا وهي الآن تعمل على ذلك من خلال محاربتها لأمريكا اقتصادياً.

٣- هدف إنساني :

إن من أهم أهداف التربية المقارنة تحقيق الوجود الإنساني السليم، ذلك الوجود الذي يتحقق عن طريق التربية القومية التي تهدف إلى استخراج أقصى طاقات الفرد البناءة، وإلى تعاون القوميات بعضها مع بعضها الآخر، فالتربية يجب أن تنمي في الفرد عاطفته دون أن تثير لديه التعصب الأعمى، كما يجب على التربية القومية أن تنفتح على القوميات الأخرى دون أن تخضع لها أو تتسكع خلفها.

والتربية المقارنة تعمل على تحقيق هذا الهدف، فهي تبين لنا المشكلات التربوية مشكلات عامة تعاني منها مختلف النظم التربوية على السواء مثل مشكلات المعلمين ومشكلات المناهج والامتحانات ..... الخ، إلا أن التربية المقارنة تبين لنا فوق هذا، أن الحلول لهذه المشكلات هي التي تختلف من بلد إلى آخر، وذلك تبعاً للظروف التي تحيط بهذا البلد أو ذاك.

فالتربية المقارنة إذن تساعد على تحقيق تربية مشتركة، وتعاون دولي وتربية ديمقراطية صحيحة، وعن طريقها يمكن فهم المعني العميق للديمقراطية، ولا يمكن للدراسة الجدية في ميدان التربية المقارنة أن تتجاهل واجبها في ضرورة توضيح هذا المعنى، وفي جعله متقارباً عن طريق احترام الإنسان للإنسان، وعن طريق إفساح المجال للثقافة الحرة التي لا تغتصب عقول الناس

اغتصاباً، بل يكون بها الأفراد أحراراً بأنفسهم بحيث يصبح الإنسان صانع فكره ومنشئ ثقافته ومحقق ذاته.

إن بروز الاهتمام بالتعليم بصورة متزايدة، وظهور المشكلات التعليمية المختلفة، وما ترتب على ذلك من ظهور الحاجة إلى الاستفادة من المواد المقارنة للاستفادة من خبرات الآخرين في رسم سياسة تعليمية رشيدة، وقد أكد الجانب النفعي الإصلاحي للتربية المقارنة، فلا شك أن التربية المقارنة تزود راسمي السياسة التعليمية والمخططين للتعليم بإبدال رسم السياسة واتخاذ القرار، حتى تأتى السياسة التعليمية، أو الخطة التعليمية على أساس ثابت سليم، كما أن التربية المقارنة تساعد دارسيها على توسيع فهم مشكلات التربية في بلادهم، والتعمق في تحليل جوانبها وأبعادها المختلفة، وتزودهم بالحلول المختلفة التي اتبعتها الدول الأخرى في مواجهة مشكلات مماثلة.

ومع هذا فإنه ينبغي بالنسبة للجانب النفعي أن يتسم بالحذر، وذلك أن النقل أو الاستعارة للأنظمة التعليمية عملية لا تؤمن عُقباها ما لم تتوافر لها ضمانات النجاح، ومن أهمها المواءمة والتكيف، ويؤكد هانز على هذا الهدف بقوله : " إن هدف التربية المقارنة ليس فقط مقارنة نظم التعليم القائمة، ولكن وضع تصور لإصلاح التعليم يكون أفضل ما يكون بالنسبة للظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة "، إن التربية المقارنة يجب أن تنظر بإصرار نحو المستقبل بقصد جاد للإصلاح ... ولهذا فإنها دراسة لها طبيعة دينامية وذات هدف نفعي.

<u>ماذا نستفيد من الدراسة المقارنة ؟</u>

تساعد الدراسة المقارنة الباحث على فهم النظم التعليمية ومشكلاتها المتعددة وذلك في ضوء القوى الثقافية المؤثرة فيها، ولا شك أن دراسة النظم التعليمية على هذا النحو والتعرف على كيفية معالجة المشكلات التعليمية يؤدى إلى توسيع نظرة الدارس إلى المجال التعليمي والتربوي بوجه عام، وزيادة مقدرته على فهم النظام التعليمي القومي في بلده والتبصر فيه، كما يحد من قبوله السلبي لكثير من أوضاع هذا النظام، ويربي فيه روح النقد البنَّاء، مما قد يدفعه إلى تقديم المقترحات الصحيحة للإصلاح التعليمي.

ماذا يستفيد المعلم من دراسة التربية المقارنة ؟

يستفيد المعلم من هذه الدراسة :

١. تعرفه على ذاته جيداً وأن يكون موضوعياً عند معالجة المشكلات التي قد تعترضه.

٢. تعتبر دراسة التربية المقارنة عاملاً مهماً في إعداد وتطوير نموذج المعلم المنشود والذي تعد درايته لنفسه ولنظامه التعليمي أساساً مهماً من أسس إعداده المهني.

٣. يحتاج المعلم في التربية المقارنة إلى إعداد فني معين، فينبغي أن يكون ملماً بعدة لغات أجنبية لأن كثيراً من المادة التي يحتاجها في بحوثه تتطلب إلماماً واسعا من خلال زيارة البلاد

الأخرى بلغات أخرى غير لغته، كما يلزمه الإلمام بالعلوم الاجتماعية وخاصة التاريخ والاقتصاد والسياسة والإحصاء ..... الخ.

٤. يدرك المعلم أهمية الدراسات المقارنة في أنها تساعد في رسم السياسة التعليمية، أو اتخاذ القرارات في ضوء الأبدال التي توفرها الدراسات التربوية.

٥. وتتضح أهمية دراسة التربية المقارنة بالنسبة للمعلم في محاولة معرفة أهل الاتجاهات العالمية المعاصرة بصفة عامة ومجالات الإدارة التعليمية والنظارة والإشراف الفني بصفة خاصة.

هذا ولا تقتصر فائدة الدراسة المقارنة على الفهم المستنير للنظام التعليمي القومي والتعرف على المشكلات الخاصة به وكيفية معالجتها في ضوء ما تفعله الدول الأخرى، بل إنها تنمي أيضاً الاتجاه الموضوعي نحو بعض المشكلات التعليمية التي تشترك فيها الدول جميعاً، فمثلاً مشكله إعداد المعلمين قبل الخدمة وفي أثنائها ليست مشكله قومية فحسب بل مشكله عالمية، ولهذا يجب حلها على المستوى القومي والمستوى العالمي.

أدوات التربية المقارنة :

للتربية المقارنة شأنها شأن بقيه العلوم أدواتها التي تميزها عن سائر العلوم، ومن الضروري لدارس التربية المقارنة أن يتعرف على هذه الأدوات لكي تعينه على إجراء دراساته وأبحاثه.

وكما أسلفنا في صفحات سابقة من كون الدراسة المقارنة يجب أن تبدأ أولاً بالتعرف على أوضاع وظروف نظام التعليم في مجتمع معين، وما وراء هذا النظام من مؤثرات وعوامل ... وما هي المشكلات التي تعترض هذا النظام التعليمي، وما الحلول في نظام أخر، لهذا فإن الدراسة المقارنة يجب أن تبدأ أولاً بدراسة المنطقة، وهذه الدراسة للمنطقة تستهدف الحصول على صورة فوتوغرافية دقيقة عن ظروف وأحوال التعليم ومشكلاته في مجتمع معين من مختلف جوانب هذا النظام، ومختلف المؤثرات فيه، وتتطلب هذه الدراسة من دارس التربية المقارنة توافر عناصر ثلاثة :

١-التمكن من اللغة التي يتكلم بها أهل المنطقة أو المجتمع الذي يحاول دراسة نظام التعليم فيه.

٢-الإقامة لمدة مناسبة في هذه المنطقة، أو هذا المجتمع تتيح للدارس فرصة التعرف على مختلف جوانب النشاط فيه بصورة مباشرة .

٣-الحرص الدائم والإصرار على طرح كل أثر للتحيز الثقافي، أو الشخصي الذي قد يظهر لدى الدارس.

وسنوضح هذه العناصر الثلاثة كل على حدة :

أولاً : اللغة :

يجب أن يكون لدى دارس التربية المقارنة معرفة وافية بلغة البلد الذي يريد أن يدرس نظامه التربوي، ولا ترجع أهمية اللغة في أنها تمكن الدارس من المصادر الأولية للمعرفة التي كتبها أو سجلها أهل البلد الأصليين فحسب، بل لأنه عن طريق تملك لغة البلد يستطيع الدارس أن يتصل بأهل هذا البلد مباشرة بسهولة ويسر والاطلاع على أدبهم وثقافتهم، وتفهم عاداتهم وتقاليدهم.

وبالتالي يتمكن من الوصول إلى ثقافتهم وطبيعة قيمهم، وما تتضمنه لغتهم من معان لا تفصح عنها سوى للعارف بلغتهم، كما أن معرفة الدارس للغة البلد الذي يدرس نظامه التعليمي تزيده قدرة على الاتصال مباشرة بالأفراد المسؤولين على وضع سياسة التعليم في هذا البلد أو القائمين على تنفيذ هذه السياسة من مديرين ومدرسين، كما تجعله أيضاً قادراً على الاتصال بالتلاميذ أنفسهم الذين لا يستطيعون الحديث بغير لغتهم الأصلية، هذا بالإضافة إلى أن الحديث مع هؤلاء جميعاً بلغتهم تشعرهم بجو من الاطمئنان والتلقائية والراحة في الحديث التي تسمح للدارس الحصول على البيانات والمعلومات التي يريدها.

ومن الواضح أن دارس التربية المقارنة لا يمكنه أن يلم بجميع لغات البلاد التي يريد أن يدرس نظمها التربوية دراسة مقارنة، وهو لذلك قد يضطر إلى الاستعانة بمترجم لكي يتصل بالمسؤولين عن التعليم في بلد معين، أو قد يحتاج إلى أن يتعرف على النظام التعليمي عن طريق النشرات والكتب المترجمة من لغة هذه البلد إلى لغة الدارس، إلا أن هذا يشكل عقبة كبيرة في الحصول على بيانات شاملة ودقيقة ومباشرة، وعلى فهم حقيقي ومباشر لطبيعة شعب هذا البلد وثقافته، وذلك لأن المترجم لا يستطيع نقل مشاعر وأحاسيس المفحوصين ومن ثم تظل عملية الترجمة جامدة.

وبالرغم من ذلك فإن باحث التربية المقارنة لا يستغني عن المترجم، استغناء تاماً ولهذا يفضل أن يتقن باحث التربية المقارنة لغة أجنبية أو أكثر حتى يتسنى له القيام بالدراسة والحصول على نتائج صحيحة ودقيقة.

ثانياً – الإقامة :

لا يكفي أن يتعرف دارس التربية المقارنة على النظام التعليمي في بلد معين عن طريق الاتصال بالنشرات أو الكتب عن هذا النظام أو عن الإطار الثقافي والاجتماعي لهذا النظام، ولكن من الضروري أن يذهب الدارس إلى هذا البلد، ويدرس أحوال التعليم فيه على الطبيعة، وذلك ليعيش الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجودة في ذلك البلد، فالسفر إذن ضرورة لدارس التربية المقارنة، ومن ثم الإقامة لحين إنهاء الدراسة ومن هنا تظهر أهمية معرفة لغة هذا البلد، فاللغة تُعين الباحث في الأمور التالية:-

١. السفر والإقامة التي تسمح له بالحصول على معلومات مباشرة عن أحوال التعليم، وأحوال وظروف البلد عامة.

٢. تجميع المصادر الأولية للمعرفة نتيجة لزيارة المؤسسات التربوية والمؤسسات الأخرى التي تهمه.

٣. التعرف على طبيعة البلاد وتقاليدها وعاداتها.

ومن المهم أن تمتد الإقامة إلى وقت مناسب فلا تكفي الزيارة القصيرة– للبلد– التي تمتد إلى أسبوع أو أسبوعين، إنما يجب أن تمتد الزيارة إلى شهر أو عدة شهور، وذلك بما يتناسب وطبيعة البحث في المدة المسموحة لتطبيقه، وقد يكون من الأفضل أن يقوم دارس التربية المقارنة بالعمل في وظيفة تدريسية في البلد الذي يريد دراسته، فإقامته الطويلة واتصاله المباشر بالنظام التعليمي في أثناء العمل يعطيه فرصة أفضل للحصول على البيانات الوافية المطلوبة، والاتصال المباشر بالأوضاع والمشكلات التربوية التي يريد التعرف عليها.

ثالثاً : البعد عن التحيز :

معرفة اللغة والإقامة في البلد ليسا كافيين للحصول على بيانات دقيقة وموضوعية تتصل بنظام التعليم وإطاره الثقافي والاجتماعي، وإنما يجب أن يضاف إليها عنصر ثالث هو أن يكون الدارس غير متحيز للنظام الذي يدرسه أو نظام التعليم في بلده بسبب عقائده أو مفاهيمه الشخصية، فيجب ألا يتأثر بأفكاره الخاصة عن نظامه التعليمي أو الأفكار التربوية السائدة في بلد عند الحكم على الأفكار أو الأوضاع التربوية في البلد الذي يريد دراسته، وإنما لا بد أن يحكم عقله قبل الحكم على نظام تعليمي سواء بالنجاح أو الفشل، وإن ألد أعداء العملية في الموضوعات الاجتماعية والتربوية هو هذه النظرة الشخصية، فإذا أردنا أن نضع علوم الاجتماع والتربية في نفس مستوى العلوم الطبيعية، فيجب أن نتخلص من الحكم الشخصي أو النظرة اللاموضوعية إلى القضايا التي تبحثها هذه العلوم، على أننا يجب أن نتوقع أن عمليات التقييم التي تتطلبها دراسة التربية المقارنة تحتاج – سواء رضينا أو أبينا – إلى درجة كبيرة من الحكم الشخصي القائم أو قيم خاصة بالدارس أو نظامه التعليمي والفلسفة التي وراء هذا النظام والتي تجعل من النظام الذي ينتسب إليه نموذجاً أو قياساً في الحكم على النظم الأخرى، لذلك فقد يبدو من الضروري أن يكون الدارس محايداً عند النظر إلى النظم التعليمية الأجنبية، ولكن حيث لا يتيسر ذلك – غالباً ما لا يتيسر – نتيجة لالتزام الدارس لنظام أو فلسفة معينة فيجب أن يوضح الدارس عند تقييمه لنظام تعليمي معين نوع التزامه والأيديولوجية أو وجهة النظر التي يدين بها والتي في ضوئها يُقيمُ النظام التعليمي الذي يدرسه، وقد تكون النتائج التي يصل إليها غير مرضية أو أنها تُقابل بقليل من الاعتراض، إلا أن هذا يشكل في حد ذاته مساهمة مهمة للتربية المقارنة، بل هو عمل لا يتنافى مع المبادئ العلمية نظراً لأن التقييم قد تم في ضوء قيم ومبادئ وضعت أساساً لعملية التقييم، إلا أن الذي يجب أن لا يتساهل فيه هو أن يتحيز في زياراته أو

وصفه لبعض الأحوال أو الظروف يغفل عن قصد جوانب أخرى بما يجعل الصورة التي يقدمها غير صحيحة، والنتائج التي يصل إليها غير صادقة.

مصادر التربية المقارنة :

إن إعداد الدراسات الوصفية الخاصة بنظام تعليمي معين، والتي على أساسها تتم عمليات التقييم والمقارنة تحتاج إلى الحصول على بيانات ومعلومات دقيقة ووافية عن نظم التعليم التي ستتم المقارنة بينهما.

يتعين على الباحث في مجال التربية المقارنة– شأنه شأن غيره من الباحثين في العلوم الاجتماعية– أن يقوم بجمع ثلاثة أنواع من المادة حتى يتسنى له القيام بالدراسة المقارنة وهي المادة الأولية والمادة الثانوية والمادة المساعدة.

أ : المادة الأولية :–

ويدخل تحت هذا البند كل ما يجده الباحث من قوانين تعليمية ولوائح وخطط دراسية، وكذلك قرارات اللجان الوزارية المختصة بالتعليم وفقرات الدساتير الخاصة بالتعليم ... الخ، كما تعتبر الانطباعات التي يخرج بها الباحث نتيجة زياراته الميدانية، ومقابلاته للمسؤولين عن التعليم في الدولة التي يزورها مادة أولية تُكَمِل ما يجمعه الباحث من مصادر المادة الأولية، وللزيارات الميدانية أهمية خاصة في التربية المقارنة، حيث إنها تعطي الباحث فكرة عن واقع التعليم بينما قد تكون القوانين التعليمية واللوائح – وتقارير اللجان مفصلة من حيث إنها تعطي صورة لما يجب أن يكون، وتكون بذلك متصلة بطموح الدولة في التعليم أكثر من إمكانات الدولة لنشر التعليم وتطويره، وللزيارات الميدانية عدة ضوابط يجب إتباعها حتى يحصل الباحث عن طريقها على المادة التي يريدها، فيجب على الباحث أن يقوم بزيارة لمختلف أنواع المدارس ولا يقصر زياراته على المدارس التي تعرضها السلطات التعليمية للزوار الأجانب كواجهة للتعليم، كما يحدث في بعض البلدان، فإذا كان موضوع البحث يتعلق بالتعليم الابتدائي، فيجب على الباحث أن يقوم بزيارة مدرسة حكومية في المدينة وأخرى في الريف وثالثة خاصة، وكذلك أن يقوم بزيارة مدارس للبنين وأخرى للبنات إن كان هناك فصل للبنين عن البنات في المرحلة التعليمية المعنية بالدراسة، أما إذا كان البحث يتعلق بالنظام التعليمي ككل فعلى الباحث في هذه الحالة أن يزور حضانة أو روضة أطفال ومدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية عامة أو ثانوية فنية وكلية جامعية ومعهداً عالياً حتى تتضح له صورة النظام التعليمي في مختلف مراحله، ويكمل المادة التعليمية التي تتجمع لدى الباحث عن طريق زياراته التعليمية المادة التي يحصل عليها عن طريق المقابلات الشخصية مع المسؤولين عن التعليم على اختلاف مستوياتهم، وفي حالة تعذر الزيارات الميدانية لمؤسسات التعليم في بلد أجنبي يمكن للباحث أن ينتهز فرصة وجود مسؤولين

من البلد الأجنبي المعني بالدراسة لإجراء مقابلات شخصية معهم وتساعد الأفلام والإذاعات الأجنبية على أن يكون الباحث قريباً بقدر الإمكان من النظام التعليمي الذي يهتم بدراسته.

ب : المادة الثانوية :-

ويقصد بها الكتب والمقالات التي تنشر في المجلات المتخصصة عن مشكلات التعليم في البلد المعني بالدراسة وعلى الباحث أن يكون حذراً في اختيار الكتب والمقالات التي تتناول مشكلات التعليم وعليه كذلك أن يضع الناحية الذاتية للكاتب في الاعتبار ففي بعض البلدان ينحو الكتاب ناحية الدعاية لنظمهم التعليمية أو لتبرير أوجه القصور فيها، ولكي يقترب الباحث من الناحية الموضوعية عليه أن يقرأ لكتَّاب من نفس البلد وآخرين أجانب عن التعليم في البلد الذي يريد دراسته، فمثلاً إذا أراد باحث أن يدرس نظام التعليم في دولة اشتراكية كروسيا مثلاً تعين عليه في جمع مادته الثانوية أن يجمع الكتب والمقالات لكُتَّاب روسيين، وكذلك لكُتَّاب أمريكيين، آخذاً في الاعتبار الاختلافات الأيديولوجية بين كُتَّاب البلدين ودرجه تحيز كُتَّاب كل من البلدين للنظام التعليمي الروسي أو ضده.

جـ : المادة المساعدة :-

ويقصد بها الكتب والمجلات غير المتخصصة في التعليم، والتي تهتم وتتعرض لبعض المسائل التعليمية، وجدير بالذكر أن الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية في البلدان المتقدمة تخصص مساحات على صفحاتها للقضايا التربوية اقتناعاً منها بأن التعليم موضوع يهم كل الشعب بكافه قطاعاته، فالكلام عن توسيع شبكة الحضانات ورياض الأطفال من الموضوعات التي تهم كل أُمٍّ عاملة، كما أن تطوير التعليم الثانوي والتعليم الفني من الموضوعات التي تهم المسؤولين عن قطاعات الإنتاج والخدمات الذين يجب أن يكون لهم رأى في نوع ومستوى التعليم الذي يحصل عليه منتجو المستقبل.

<u>خطوات إجراء البحث المقارن</u> :- يحدد بيرادي أربع خطوات لإجراء البحث المقارن وهي على النحو التالي :

أ) **<u>الوصف :</u>** يعتبر الوصف الخطوة الأولى في أي بحث مقارن وينصب اهتمام الباحث في هذه الخطوة على جمع المادة التربوية، ويلجأ الباحث كما سبق أن ذكرنا إلى مصادر أولية وثانوية ومساعدة وتكمل الزيارات الميدانية المادة التربوية التي يجمعها الباحث، ويستخدم الباحث الخرائط التوضيحية والرسوم التوضيحية، والجداول الإحصائية، وكذلك طريقة عرض المادة في صورة مجدولة لفرض نوع من التنظيم على الكم الهائل من المعلومات والبيانات التي تتجمع لدى الباحث .

ب)**<u>التفسير :</u>** يمثل الخطوة الثانية من خطوات إجراء البحث المقارن، ويقصد بيرادى بالتفسير تقييم المادة التربوية لبلد واحد أو لمجموعة من البلدان في ضوء الظروف السياسية

والاقتصادية و الاجتماعية والتاريخية لهذا البلد، وأهمية هذه الخطوة تنبع من أن مجرد وصف النظم التعليمية لا يعتبر تربية مقارنة، ومن أن النظم التعليمية لا يمكن أن تعين بمعزل عن المجتمعات التي توجد فيها، لذا يجب الاستعانة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية وثيقة الصلة بالتربية لتفسير الظواهر التربوية ولشرح الأسباب التي تجعل نظاماً تعليمياً معيناً على ما هو عليه، وهذا يجعل بيرادى يصف التربية المقارنة على أنها فرع من فروع التربية تتداخل فيه العلوم الأخرى، ويتضح من ذلك أهمية إلمام باحث التربية المقارنة بأكثر من مجال من مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ج) **المقابلة :** تمثل الخطوة الثالثة، وتهدف إلى مقابلة مادة تربوية بنظامين تعليميين لتحديد أوجه التشابه والاختلاف من أجل الوصول إلى فرض يساعد على التحليل المقارن، فالمقارنة لا تتيسر دون الوصول أولاً إلى إطار مشترك أو أرضية مشتركة يمكن أن تقوم عليها المقارنة أو ما يسميه بيرادى " معيار المقارنة ".

د) **المقارنة :** تعتبر الخطوة الرابعة للنموذج الذي يحدده بيرادى للتحليل المقارن وهو القيام بالمقارنة نفسها، وتعنى عملية معالجة المادة التي تجمعت عن بلدين أو أكثر في ضوء الفرض أو المعيار المشترك الذي تم التوصل إليه في الخطوة الثالثة، وذلك بهدف التوصل إلى نتائج موضوعية تثبت صحة الفرض، ويعترف بيرادى نفسه بصعوبة تطبيق هذا النموذج في القيام بتحليل شامل بالنسبة لنظامين تعليميين أو أكثر.

الفصل الثاني

طبيعة النظام التعليمي ومكوناته والعوامل المؤثرة فيه

أ- مفهوم النظام التعليمي :

يشكل النظام مجموعة من العناصر المترابطة التي تتفاعل مع بعضها البعض وفقا لإجراءات معينة من أجل تحقيق الوظائف المرجوة. فأي نظام يتكون من نظم أصغر منه تسمى نظما فرعية فالمدرسة كنظام تربوي يتكون من عدد من النظم الفرعية المتداخلة التي تساعد على فهم النظام التربوي والتعامل معه كنظام كلي. ومن أمثلة تلك النظم الفرعية: الطلاب، هيئة التدريس. المناهج والمقررات. الاجهزة. الإدارة. وغيرها.

وبالطبع فإن للنظم الفرعية نظما أكبر منها تسمى النظم الفوقية تتسم هذه النظم بأنها أكثر تعقيدا وأكبر حجماً فالمدرسة تمثل نظاما فرعيا في نظام فوقي يتمثل في نظام الإدارة التعليمية. الذي يمثل بدوره نظاما فرعيا داخل النظام التربوي على المستوى القومي. وهكذا مثل النظم المختلفة الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية وغيرها

ويقصد بالنظام التعليمي " ذلك الكيان المتكامل الذي يمثل الإطار العام للعمل التعليمي في مجتمع ما ، والنظام التعليمي يمثل تركيبا معقدا ، يتكون من أجزاء متعاونة ومتفاعلة ، بحيث تتحدد الكفاءة الكلية للنظام في ضوء التفاعلات بين أجزائه ، وتختلف باختلاف مستويات الكفاءة لكل منها " .

وهذا التصور للنظام التعليمي يعتبر أن العمل التعليمي في مجتمع ما – أو في جانب من جوانب هذا المجتمع – هو محصلة التفاعل بين متغيرات عدة يمثل كل منها نظاما فرعيا في النظام التعليمي الأكبر . فمثلا يمكن أن ينظر إلي النظام التعليمي علي أنه نظام كبير يتكون من نظم فرعية أخرى مثل : التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم الجامعي ، وهذه النظم الفرعية تنقسم بدورها إلي نظم أصغر .

ويقصد أيضا بنظام التعليم ذلك الهيكل للأنشطة التعليمة المستمرة التي يتم القيام بها من خلال المؤسسات التعليمية والتي تمتد من المدرسة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية ، كما يقصد به أيضا : " أنه جزء أو فرع من النظام في إطار التعليم الكلي كالتعليم الابتدائي أو الثانوي أو جامعة أو معاهد معينة أو حتى مادة دراسية معينة " .

ويقصد أيضا مجموعة الأجزاء أو العناصر المترابطة التي تربطها بعضها ببعض علاقات متبادلة تعمل معاً ككل نحو تحقيق هدف أو غرض ما. أو هو تفاعل قياسي لمجموعة من

المفردات المستقلة حتى تصبح كما لو كانت شكلاً موحداً يحقق سلسلة من الأهداف التي تغطي مفردات العمل.

ب–سمات وخصائص النظام التعليمى الفعال

هناك مجموعة من السمات للنظام يمكن استخلاصها على النحو التالى:

- يسعى النظام إلى تحقيق أهداف محددة.
- يتكون كل نظام من مجموعة من المكونات أو الأجزاء.
- تتسم هذه المكونات بالتكامل والترابط والتفاعل والتأثير والتأثر فيما بينها.
- لا يقتصر التفاعل بين مكونات النظام الواحد فقط بل بين مكونات النظام –ككلٍ واحد – والأنظمة الأخرى.
- يتكون كل نظام من أنظمة فرعية، و النظام قد يكون أحد مكونات نظام أكبر فمثلاً النظام التعليمي يحتوي على أنظمة فرعية، فالمدرسة نظام فرعي للنظام التعليمي والفصل نظام فرعي للمدرسة، والوحدة الدراسية نظام فرعي للمنهج، والدرس نظام فرعي للوحدة، حيث أن كل مكون من هذه المكونات تعتبر نظاماً فى حد ذاته.
- شفافية السياسات التعليمية واستقرارها
- تحقيق مبدأ التربية للجميع ، ديمقراطية التعليم.
- التفاعل المثمر بين الثقافات ، الكوكبية والتعليم .
- الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة(تربية طفل ما قبل المدرسة).
- التوجه نحو اللامركزية في التعليم
- إعداد الطالب الدولي
- الترابط مع قطاعت العمل والإنتاج

ج– مكونات النظام التعليمي

وهي مجموعة الأجزاء والعناصر التي تكون النظام أوهي الأنظمة الفرعية والمتفرعة وما يربط بينها. والنظام هو أكثر من مجموع مكوناته أو عناصره و ذلك لعلاقات المكونات مع بعضها البعض وطريقة تصميم التفاعل فيما بينها فمكونات النظام تتصل مع بعضها البعض ضمن نمط و تصميم معين يكون بيئة النظام

– تتمثل مكونات النظام فيما يلى:

١- **المدخلات** : وتشمل جميع العناصر التي تدخل النظام من أجل تحقيق أهداف محددة. فهي تمثل الموارد المختلفة(معنوية. مادية. بشرية. معرفية). وتتنوع المدخلات في أي نظام من **مدخلات معنوية** متمثلة في الظروف والأوضاع المحيطة بالنظام، وما يسودها من قيم ومعتقدات وأفكار. وتتمثل **المدخلات البشرية** في؛ **هيئة التدريس:** وتتمثل في المديرين والمساعدين والمعلمين والإداريين والعمال داخل المدرسة. **والطلاب:** ويمثلون المدخل الرئيس للنظام التعليمي بمراحله المختلفة بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية حيث توجد قواعد وضوابط ولوائح تنظم العملية التعليمية من أجل توفير مستوى ونوعية متميزة من التعليم. وتشمل **المدخلات المعرفية** ما يلي:

- المعلومات: عن النظام التعليمي وفلسفته وأهدافه والقوانين واللوائح التي تحكم عملياته.
- المواد الدراسية(المناهج): والتي لابد أن تتسم بالجودة وتلائم متطلبات سوق العمل.

و يمكن تقسيم المدخلات أيضاً إلى نوعين:

(أ) **المدخلات الرئيسة:**وتتمثل هذه المدخلات في المعلم، والإدارة، والمؤسسات التعليمية، والتجهيزات، والمواد التعليمية، وتحديد الأهداف والخبرات والمهارات التي يجب أن يكتسبها المتعلمين وخلفيات وخصائص المتعلمين.

(ب) **المدخلات المحيطة بالنظام:** وهي التي تحيط بالنظام وتؤثر فيه: كالأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهى تعتبر من المدخلات التي تُفرض على النظام التعليمي و تؤثر فيه.

وتصنف مدخلات النظام التعليمي في ضوء مفهوم تحليل النظم إلى أربعة أنواع :

- **مدخلات مرتبطة بفلسفة النظام** : وتتمثل في الأهداف التي توجه نشاط النظام التعليمي
- **مدخلات متمثلة في الموارد البشرية** : وتتمثل في التلاميذ والمعلمين والعاملين بالنظام من مختلف الوظائف القيادية والإدارية وحتى العمالة المعاونة.
- **مدخلات ضابطة** : وتتمثل في المدخلات التي يمكن عن طريقها التحكم في نوعية التعليم كنظام القبول ، ونظام الإدارة والتقويم وغيرها .
- **مدخلات مادية وتعليمية** : وتتمثل في المبنى التعليمي والوسائل التعليمية ، والإمكانات الفيزيقية، والتكنولوجيا ، والمحتوى والكتاب المدرسي والبحوث العلمية والتكاليف وغيرها

وتتمثل أهم مدخلات النظام التعليمي فيما يلى:

١-فلسفة النظام التعليمي: تعني الرؤية الفكرية والنظرة الشاملة المتكاملة التي تستند إليها الأهداف العامة التي توجه النظام التعليمي، وتنبثق فلسفة النظام التعليمي من فلسفة المجتمع باعتبار أن المجتمع مسئول عن تربية أبنائه وما يواجهه من تحديات وتغيرات قومية وعالمية، وهي تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الإنسانية، طبيعة المجتمع وثقافته، المفاهيم التربوية (تقدمية، تقليدية)، التقاليد التربوية، وكلما كانت هذه الرؤية واضحة، وشاملة، ومنسقة، ومتطورة، ومستمرة ، أتاحت للنظام التعليمي فلسفة متكاملة. وفلسفة التربية تمثل الرؤية الفكرية والنظرية الشاملة التي تستند إليها الأهداف العامة التي توجه النظام التعليمي.

وتستند علي عدة مبادي مثل المسأواة في الفرص التعليمية، الاجناس والقوميات المختلفة، احترام الفروق الفردية، جودة التعليم.

سؤال: ماالفرق بين الفلسفة الرأسمالية والفلسفة الاشتراكية في التعليم؟

٢-السياسة التعليمية

السياسة: مجموعة محددة من الأفكار الخاصة بما يجب عمله في نطاق أو ميدان معين، وغالباً ما تكون مدونة كتابة، ويتم تبنيها رسمياً بواسطة الجهاز المعني بصنع القرار في هذا النطاق.

ومن المعروف أن فلسفة التربية تمثل الرؤية الفكرية والنظرية الشاملة التي تستند إليها الأهداف العامة التي توجه النظام التعليمي. إلا أن تلك الأهداف العامة تحتاج إلى ترتيب وتنظيم وتحديت لتصبح بمثابة موجهات واضحة للنظام التعليمي والمؤسسات التعليمية. وهنا يأتي دور السياسة التعليمية ووظيفتها في توجيه العمل التربوي.

مفهومها:

تتعدد وتتنوع تعريفات السياسة التعليمية والتي تختلف من فترة زمنية لفترة أخرى ، ومن مجتمع لأخر، وكذلك من مدرسة لأخرى، ونتيجة لاختلاف القوى والعوامل التى تقف ورائه، ومدى تأثير هذه القوى فى تبنى المفهوم المحقق لأغراضها، وأهدافها ومصالحها .

فتعرف **السياسة التعليمية** بأنها "فكر عام يوجه النظام التعليمى، وتتكون من مبادئ وإجراءات للعمل، وترتكز على أهداف تربوية مرغوب تحقيقها ، كما تهدف إلى تطوير النظام التعليمى من خلال ما تنتجه من قرارات واستراتيجيات للتجديد التربوى."

كما تعرف السياسة التعليمية علي أنها " مجموعه المبادئ والقرارات التى تستمد من نظام محدد للقيم بمستوياتها المختلفة، ومن استشراف النتائج والآثار المختلفة، للقرارات، وتحديد

الإجراءات التى ينبغى للحكومة أن تأخذ بها من أجل التأثير في الواقع، ويتم تنفيذ المبادئ والقرارات وما يتبعها من إجراءات كخطة عامة لتوجيه القرارات المتصلة بوسائل تحقيق الأهداف المرغوبة . "

وتعتبر السياسة التعليمية جزء من السياسات العامة في الدولة ، وهي بمثابة الأحكام التي تعبر عن الجهود التنظيمية التي يجب أن تبذل لتحقيق أغراض يستهدفها المجتمع في مرحلة من مراحل تطوره، وهي مجموعة من الاتجاهات والمبادئ التي ترسم توجهات النظام التعليمي وما يسعي إلي تحقيقه من أهداف، وتساعد متخذ القرار علي اتخاذ قرارات تحقق الاهداف المرجوه من التعليم.

خصائص السياسة التعليمية: توجد عدة خصائص للسياسة التعليمية منها:

- **أنها توجيهية وليست تفصيلية:** تمكن الأجهزة الإدارية والفنية من تنفيذ الأغراض المنشودة، ومن هنا ينبغي ألا يختلط الأمر بين السياسات من ناحية والقواعد والأساليب واللوائح من ناحية أخرى. إذ أن الأخيرة تعتبر بمثابة أدوات يستخدمها القائمون على الإدارة في ترجمة السياسات إلى أغراض محددة وإلى خطوط عمل
- **أنها مستمرة ومتطورة:** وإذا كان النظام التعليمي يتناول الناشئين والشباب والكبار بالتشكيل والتكوين فهو في حاجة إلى الاستقرار والوضوح بالنسبة لأهدافه بمعنى أنها لا تتأثر من وقت إلى آخر نتيجة تغيير الأشخاص والمسئولين في المراكز القيادية. بالإضافة إلى ضرورة تطويرها وتنميتها في ضوء الظروف المتغيرة والحاجات المتجددة
- **.أنها قابلة للتسجيل وللإعلان:** فلكي تكون السياسة التعليمية فعالة ومفهومة وواضحة فلابد من إعلانها وإذاعتها لضمان الالتزام بها وتجنب الإخلال بها

مراحل السياسة التعليمية: ومن مراحل بناء السياسة التعليمية

- **مرحلة صياغة السياسة التعليمية:** (تحليل الاهداف العامة للتعليم في المجتمع– السياق المجتمعي بمتغيراته المتنوعة) ، وعليه تسن التشريعات والقوانين التعليمية التي تعبر عن هذه الاهداف والمتغييرات.
- **مرحلة تبني السياسة التعليمية:** إقرار المبادي العامة للسياسة التعليمية، وتحويلها إلي استراتيجية عمل وخطط وبرامج من اجل تحقيقها.
- **مرحلة تنفيذ السياسة التعليمية:** التطبيق في الميدان علي المؤسسات التعليمية.

المنطلقات الفكرية للسياسة التعليمية: ترتكز السياسة التعليمية الجديدة على عدد من المنطلقات الفكرية تتمثل فيما يلي:

- تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في أرقى صورها.
- التعليم عملية استثمارية تستهدف تحقيق التنمية البشرية التي تمثل أغلى الثروات التي تمتلكها الأمة
- ديمقراطية صنع السياسة التعليمية بحيث تتحقق مشاركة جميع الفئات والهيئات والأفراد صاحبة المصلحة في التغيير والتطوير.
- تحقيق التنمية المهنية للمعلمين وتحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بمستوياتهم العلمية.

مقومات السياسة التعليمية: يمكن تحديد مقومات السياسة التعليمية على النحو التالى :

- **المرجعية المجتمعية:** النظام التعليمى جزء من المنظومة المجتمعية يؤثر فى المجتمع ويتأثر به وبظروفه وتطلعاته، ولذلك لابد للسياسة التعليمية أن تسترشد فى ممارساتها بالفلسفة التى يؤمن بها المجتمع وأيديولوجيته، وأن تحقق أهداف المجتمع ومراميه، فإذا كان المجتمع يقوم على الديمقراطية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فإن السياسة التعليمية لابد أن يكون لها الرؤية الواضحة لتحقيق هذه الأهداف والتى تشكل الإطار الفكرى للمجتمع.

- **الترابط والتكامل والاتساق بين عناصرها:** إن التعليم كيان عضوى مترابط يعمل عمل الجسم الواحد، ولا سبيل إلى علاج عضو من أعضائه إلا فى إطار سائر الأعضاء ، فأى سياسة تعليمية يتم تصميمها لا تستطيع أن تركز على مجال دون الآخر، فلا تركز على تطوير المناهج دون الاهتمام بتحسين أحوال المعلم أو الاهتمام بتطوير وتحديث طرائق التدريس وإهمال الأبنية التعليمية، لذا لابد من الترابط والتكامل للعملية التعليمية والابتعاد عن النظرة الجزئية الضيقة، وهذا يوضح أن فشل السياسات غالباً ما يأتى من كونها عملية إصلاح جزئية.

- **زيادة العائد الاقتصادى والاجتماعى لها:** إن التعليم استثمار له عائد اقتصادى واجتماعى، ولا معنى لاختيار سياسات لا تراعى فيها الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك لابد من التعرف على موقع المشروعات التعليمية فى خطة التنمية الشاملة ومدى تحقيق أهدافها، والعائد المتوقع منها، ودورها فى تلبية احتياجات العمل كماً وكيفاً.

- **استمراريتها ومرونتها :** إن السياسة التعليمية الناجحة لا تكون مرحلية، إذ أن مبدأ التربية المستمرة يقتضى توافر الاستمرارية لهذه السياسة، بمعنى أن عمليات التنفيذ ستأخذ فترة زمنية قد تمتد لعدة سنوات تتراوح بين الطول والقصر، وتبقى الأهمية فى استمرار تنفيذ السياسة وبرامجها الموضوعة ومتابعة الأهداف، وما تحقق منها ومدى التقدم الذى أحرز فيها. ومرونة الأخذ بأسلوب البدائل حتى لا تأتى السياسة ضيقة فى توجيهاتها، جامدة فى حركتها وذلك لكى تتمشى

مع ما قد يواجه التعليم من تغيرات، فهناك إجراءات لابد من تعديلها لتتفق مع ظروف الواقع، فضلا عن أن أى متغيرات جديدة فى المجتمع تستوجب عمل تعديلات مثل: وقوع زلزال أو هطول سيول فى منطقة ما.

– **التزام المنفذين وعدم حيادهم عنها:** إن نجاح السياسة التعليمية فى تحقيق أهدافها يتطلب من المشاركين فى تنفيذها الإيمان والالتزام بالبحث والتحليل والاستنتاج بحيث يتوافر لديهم الدافع لإنجاحها والمشاركة فى صنعها.

– فاعلية نظام الإشراف القائم على تنفيذها: يحتاج تنفيذ السياسة التعليمية إلى إشراف إدارى وفنى فعال يعمل على تحسين العملية التعليمية وتوجيه الإمكانات البشرية والمادية وحسن استخدامها، ومساعدة المعلمين على تحسين أدائهم، والإسهام فى حل المشكلات التى تواجه تنفيذها بالصورة المرجوة.

– **توافر التسهيلات الكافية لتنفيذها:** وتشمل هذه التسهيلات الإمكانات البشرية والمادية والتعليمية والأنشطة والخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية التقنيات التعليمية، والارتقاء بمستوى المعلمين علمياً ومادياً سواء كان ذلك فى المناطق الريفية أو الحضرية.

– **استشراف المستقبل:** إن أى سياسة تعليمية يتم تصميمها هى فى جوهرها عملية مستقبلية فهى تهدف إلى حصول كل طفل على أساسيات التعليم من منطلق حقه المدنى كمواطن فى المجتمع، وكضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتقدم الثقافى للأمة

٣–**الأهداف التربوية والتعليمية** : يمثل الهدف النواة التي ينمو حولها النظام ، وهي النتائج المرغوب تحقيقها من شي ما– لأن النظام يبنى ويوجد لأغراض تحقيق الهدف، فالنظم توجد وتؤسس بناء على الحاجات في مجتمعاتها وبيئاتها وقد توجد في البيئة المحيطة عدد من الحاجات المتنافسة مما يستدعي تفهم هذه الحاجات ومدى صدقها، وهذا يستدعي محاولة التنبؤ بالنتائج المختلفة لكل حاجة من هذه الحاجات فيما لو تم تبنيها.

وترتبط **الأهداف** بفلسفة النظام وبالإجابة على سؤال لماذا نحتاج إلى التعليم داخل المدارس بكلمات أخرى لماذا نُعلم ..... ؟ فأهداف التعليم النظامي هي أهداف قومية بالدرجة الأولى أي تشمل المجتمع ككل مثل –:

١. تنمية شخصية المتعلم شاملة متكاملة.
٢. تحقيق التنشئة الاجتماعية.

٣. تحقيق التنشئة السياسية للجيل الجديد وبما يساعد على تماسك أبناء المجتمع
٤. غرس الانتماء للوطن لدى المتعلم وتنمية قدرته على التفاعل مع العام المحيط
٥. تحقيق التنشئة التكنولوجية ، وإكساب الأفراد منذ الصغر مهارات التعامل معها.
٦. نقل التراث الحضاري والثقافي للمجتمع من جيل إلى جيل بعد تحسينه وتنقيته
٧. مسايرة التغير الاجتماعي بل وقيادة هذا التغير كلما كان ذلك ممكناً
٨. تحقيق تكافؤ الفرص بين أبناء الجيل الواحد.
٩. المساعدة في تحقيق الحراك الاجتماعي.
١٠. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية .

وتعتبر الاهداف التعليمية من أهم العناصر الأساسية المكونة لنظام التعليم، وتندرج هذه الأهداف من الأهداف العامة إلى الإجرائية الأدائية السلوكية كما يلي –:

مستويات الأهداف : في داخل هذا الإطار فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات من الأهداف.

١– **المستوى الأول هو الأهداف العامة Goals**، كما يتضح من الأهداف السابق الإشارة إليها .
٢– **المستوى الثاني وهو الأهداف الخاصة Objectives** : مثل أهداف مؤسسة تعليمية أو أهداف منهج محدث .
٣– **المستوى الثالث وهو الأهداف الإجرائية أو السلوكية TAKS** . وهي الأهداف الخاصة بتدريس جزء محدد من المقرر وهي أهداف يمكن ملاحظتها وقياسها من خلال الاختبارات والامتحانات.

وبالتالي تتعدد أنواع الأهداف فهي تأت إما في صورة تميل إلى التعميم أو في صورة تميل إلى التخصص، فالأهداف قد تكون كبيرة **واسعة عامة** يطلق عليها الأهداف التربوية العامة. وهي التي تضمن للنشاط التربوي توجيها عاما يحقق أهداف أشمل هي الأهداف القومية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تكون الأهداف **محددة جزئية** صغيرة يطلق عليها الأغراض التعليمية أو أغراض التدريس وهي نفسها في سلوك الطلاب لذا تسمى بالأغراض السلوكية. وبذلك تأت الأهداف في مستويات متعددة من حيث حجمها ومداها ومن حيث قربها من التعميم أو التخصص، اذن الاهداف التربوية اكثر عموما وبعيدة المدي من الأهداف التعليمية، فالاهداف التعليمية مشتقة من الأهداف التربوية.

فهدف المرحلة الجامعية يختلف عن قبل الجامعي ، واهداف التعليم الثانوي يختلف عن الابتدائي، واهداف التعليم الثانوي العام يختلف عن الثانوي الفني

ومن هذا التقسيم يمكن ملاحظة أن التركيز في التعليم النظامي يكون على الأهداف العامة التي تنعكس بشكل تلقائي على أهداف المؤسسات والمراحل التعليمية . والمناهج .

سمات الاهداف التربوية: (نسبية_ غير ثابتة–متغيرة– موجهة للنظام التعليمي وممارساته)

مصادر اشتقاق الاهداف التربوية: المجتمع(محليا– اقليماً_ عالمياً)، الاتجاهات التربوية الحديثة– الفئة المستهدفة وخصائصها.

٤–**الطلاب (الجمهور المستهدف)** الطلاب (أو التلاميذ كما يطلق عليهم في مرحلة التعليم الأساسي بصفة خاصة والتعليم قبل الجامعي بصفة عامة) هم الجمهور المستهدف ، بل أن الهدف الأساسي من التعليم، والطلاب في التعليم النظامي لابد أن تتوفر فيهم شروط ، ويكون لهم خصائص معينة بمعنى الالتزام باللوائح والأنظمة المدرسية مثل :الالتزام بسن محددة، التفرغ ، التواجد في مكان معين ووفق جدول محدد ومعلن (المدرسة)، الالتزام بزي مدرسي موحد ويطلق على هذه العناصر وغيرها شروط القبول ، بالمؤسسة التعليمية أو التعليم النظامي بصفة عامة.

٥–**المعلم :** يعتبر المعلم هو حجر الأساس في العملية التعليمية ، فهو الذي يتولى نقل المحتوى أو المضمون التعليمي إلى الطلاب في حجرات الدراسة ، ومن خلال ممارسة الأنشطة المختلفة . ومن اجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع ، كان لابد من إعداد وتأهيل المعلمين إعداداً متميزاً . وفي المرحلة الحالية فإن العمل بمهنة التعليم يخضع لشروط معينة ويتم اختيار المعلمين وفق معايير محددة وواضحة تبدأ من اختيار الطالب المعلم بكليات التربية .

فمن الشروط والمتطلبات الأساسية للعمل بمهنة التعليم الحصول على مؤهل جامعي تربوي وينطبق ذلك على كل مراحل التعليم قبل الجامعي بما فيها التعليم الابتدائي ورياض الأطفال، كما يتم تدريب المعلم وتطوير معارفه في أثناء الخدمة بما يتواكب والمستجدات التربوية (التنمية المهنية المستدامة للمعلم) ومن ثم فإن المعلم هو متعلم مدى الحياة Lifelong learner

٦–**المشرف التربوي** : يساعد المشرف التربوي المعلمين على إتباع الطرق المناسبة في التدريس ، وحل مشكلاتهم ، ولابد من توافر معايير واضحة لاختيار المشرف التربوي ٠ مع تدريبه التدريب الكافي للتعامل مع متغيرات العصر ومستجدات العملية التعليمية .

٧–**المناهج والمقررات والخطة الدراسية** :تسير وفق إطار محدد ، من اجل تحقيق أهداف المجتمع ، فمثلاً ، تقوم الدولة ، ممثلة في وزارة التربية والتعليم بوضع مقررات دراسية تتناسب مع كل مراحل التعليم قبل الجامعي ، ويتم تحديد العام الدراسي بحيث يتناسب مع متطلبات

الانتهاء من المقررات . ولا تقتصر المناهج على المقررات الدراسية فقط ولكنها تضم بالإضافة إلى ذلك . الأنشطة وغيرها من المجالات العملية التي تساعد التلاميذ على اكتساب مهارات ملائمة للعمل وللحياة ، بصفة عامة . هذا من ناحية ومن ناحية أخغرى لابد أن يتفق أي منهج تعليمي في مضمونة ومحتواه مع أهداف النظام والاحتياجات الحالية للهيكل التعليمي .

ومن المهم أن تتلاءم المناهج الدراسية المناهج الدراسية مع مستويات التلاميذ ويرتبط المحتوى الدراسي بالمعرفة العلمية الحديثة ويكتسب التلاميذ من خلاله طرق التعلم الذاتي ومهاراته .

٨-**طرق التدريس والتعلم :**طرق التدريس أو عرض الممعلومات ، تكون وظيفتها الأساسية هي كيفية عرض المادة الدراسية وترتيبها بطريقة تكفل تحقيق التفاعل بين القديم والحديث من المعلومات وبما يساعد على استيعابها وتطبيقها . وترتكز طرق التدريس (طرق التعليم والتعلم) على اعتبار أن الطالب هو محور العملية التعليمية ، ومن ثم توجد حاجة مستمرة إلى تدريب مستمر للمعلمين على طرق التدريس والتعلم الحديثة .

٩-**تكنولوجيا التعليم والوسائل التعليمية** :لقد اقتحمت تكنولوجيا التعليم المدارس وأحدثت ثورة داخل حجرات الدراسة . وغيرت الكثير من المفاهيم التعليمية التي سادت لسنوات طويلة . وأصبحت مهارات استخدامها تشكل جزءاً أساسياً من مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية . واستخدام تكنولوجيا التعليم داخل حجرة الدراسة ، يكون بمثابة وسيلة تُعين المعلم على توصيل المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم إلى الطالب المتواجد أمام المعلم . كما أن ظهور الانترنت وتوظيفه بالمدارس في طريقة إلى إحداث نقلة نوعية للتحول إلى نموذج تربوي جديد ينتقل من التعليم إلى التعلم ودعم قدرات المتعلمين .

ويطلب كل ما سبق ضرورة أن يوجد بكل مدرسة أخصائي لمصادر التعلم يعين المعلمين على توظيف التكنولوجيا في المواقف الصفية ، وتعيين فني لصيانة الأجهزة والوسائط التعليمية المناسبة ، يتم تدريبهم باستمرار بما يمكنهم من توظيف التكنولوجيا بما يخدم العملية التعليمية .

١٠-**التمويل – المباني المدرسية والتجهيزات** :تتولى الدولة تمويل التعليم بكل مستوياته ومن ثم فإن إنشاء المؤسسات التعليمية يكون مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى ، وفي بعض الأحيان فإنها تقبل الجهود التطوعية من اجل تنويع مصادر التمويل . ومع ذلك فإنها تظل محتفظة بالإشراف النهائي على تلك العملية التي يجب أن تتم وفق الضوابط التي تحددها مع تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لصيانة المبنى المدرسي .

ويجب عند تصميم المباني المدرسية ومرافقها أن تكون مجهزة لاستخدام ذوي الاحتياجات الخاصة ، وأن يتوفر بها مراكز مصادر التعلم المزودة بأحدث الوسائل السمعية والبصرية والمواد المطبوعة وأجهزة الحاسب ، فقد برزت مراكز مصادر التعلم اليوم كأحد البدائل لدعم التحولات التي تشهدها النظم التربوية المعاصرة من نموذج التعليم المعتمد على النصوص والموجه بواسطة المعلم إلى التعليم المعتمد على المصادر والوسائط المتعددة والموجه بواسطة المتعلم ، وتعزيز الاتجاه نحو دمج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين مع زملائهم العاديين في حجرة الدراسة .

١١-الإدارة والتنظيم :يسير النظام التعليمي وفق النظام والمخطط الذي تضعه الدولة لضمان حسن سير العملية التعليمية ، وتختلف الدول في هذا الشأن ، فهناك من يسير وفق نظام مركزي ؛ أو نظام لا مركزي أو يجمع بين المركزية واللامركزية . وغير ذلك من تفاصيل لا يتسع المجال لذكرها تفصيلاً في هذا السياق

ما الفرق بين المركزية واللامركزية في التعليم؟

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بالعاملين بالإدارة والقيادة المدرسية فإنه توجد لوائح وأنظمة لتحديد المهام والمسئوليات التي يضطلع بها الكادر الإداري بالمدارس ، ويتم تعيين الكادر الإداري بالمدارس وفق معايير اختيار موضوعية ، كما تتلقي الهيئة الإدارية بالمدرسة التدريب الكافي الذي يساعدها في التعامل مع المستجدات . وتمنح إدارة المدرسة صلاحية كافية في تنفيذ القوانين المنظمة للعمل ومن المهم أن يوجد تعاون بين إدارة المدرسة والمعلمين ، وبين إدارة المدرسة وأولياء أمور التلاميذ وبما يخدم العملية التعليمية ويحقق المشاركة في تطوير الأداء المدرسي.

تنظيم التعليم(السلم التعليمي): وهو الهيكل الهرمي للانشطة التعليمية المستمرة، التي يتم القيام بها من خلال مؤسسات تبدأ من المدرسة الابتدائية وتمتد حتي تصل الي التعليم العالي، يتكون النظام التعليمي من ٣ مستويات: **التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي، التعليم العالي**

١٢-التقويم: توجد مستويات وأشكال متعددة للتقويم منها : التقويم المستمر أثناء سير العملية التعليمية للتأكيد من استيعاب الطالب ولذا يسمي هذا الشكل من أشكال التقويم بالتقويم التكويني ؛ والتقويم النهائي الذي يتم عند الانتهاء من المقررات الدراسية وأحياناً يسمي التقويم الختامي . بهدف إعطاء نتيجة نهائية وإصدار حكم على الطالب بالنجاح أو الفشل ، فتنتهي السنة

الدراسية، والمرحلة الدراسية بإعطاء الطالب شهادة تيسر له الالتحاق بالمراحل الأخرى من السلم التعليمي.

٢-**العمليات:** وتشمل جميع الأساليب، والتفاعلات، والعلاقات التي تهدف إلى تحويل المدخلات وتغييرها من طبيعتها الأولى إلى شكل آخر يتناسب وأهداف النظام. ويتوقف نجاح النظام على كفاءة هذه العمليات، وقدرتها على استيعاب المدخلات المتاحة وظروف البيئة والمناخ الاجتماعي. والاستفادة منها بالقدر المناسب.

ولتحقيق المنتجات والفوائد طويلة الأجل ينبغي أن يكون للنظام التعليمي نظاماً للعمل يتضمن هيكلاً تنظيمياً وطرقاً لإدارة العمال والتنسيق بين الجوانب المتعددة للعملية التعليمية ، بالإضافة إلى ضمان الجودة وقياس كفاءة النظام التعليمي، ويمكن القول بأنه يدخل ضمن عمليات النظام التعليمي :

١. سياسة القبول .
٢. الإشراف التربوي .
٣. طرق التعليم والتعلم .
٤. نظام التقويم والامتحانات .
٥. شروط الانتقال من مرحلة إلي أخرى .
٦. الخدمات والأنشطة الصفية واللاصفية .
٧. توظيف التكنولوجيا والتقنيات التعليمية

كما تتمثل عمليات النظام التعليمي في الأنشطة التي تتم في أي نظام تعليمي وهي كما يلي:

- أنشطة تعليمية(تدريس، إعداد مواد. تطوير مناهج ومقررات.....)
- أنشطة إدارية(تخطيط، تنظيم. إدارة مالية._شئون طلابه.....)
- أنشطة اجتماعية(خدمات طلابية. نشاط ترفيهي. علاقات اجتماعية وتنمية روابط بين التلاميذ والمعلمين)
- أنشطة تثقيفية عامة (ندوات ومحاضرات عامة. نشاط خدمة مجتمع).

لذا ينبغي أن تتسم العمليات في أي نظام بالترابط والتكامل والشمول، بما يحقق لها التوازن وإخراج النتائج والمخرجات المطلوبة.

٣- **المخرجات:** وتشمل الإنجازات والنتائج النهائية التي يحققها النظام، والمخرجات هي النتائج الفعلي للعمليات، وهي مؤشر لنجاح أو فشل النظام، و في النظام التعليمي، نجد أن التغييرات

التي تحدث في معرفة و أداء و سلوك المتعلم من مخرجات النظام، وتتجدد مخرجات أي نظام وفق أهداف هذا النظام ووظائفه. وتتوقف جودة تلك المخرجات على نوعية المدخلات، ومستوى دقة العمليات، ويمكن تصنيف مخرجات النظام التعليمى إلى:

- المخرجات البشرية متمثلة في الأفراد الذين تم إعدادهم
- المخرجات المادية المتمثلة في العائد المادي
- المخرجات المعنوية المتمثلة في المعلومات والأفكار والآراء والمعتقدات

التي خرج بها المستفيدون من النظام وقد تكون هذه المخرجات مدخلات للنظام نفسه تضمن استمراره. أو تكون مدخلات لنظم أخرى.

ويستوجب عند دراسة أحد هذه النظم أن ننظر إليها نظرة تتسم بالشمول والتكامل من حيث مكوناتها وأهدافها ووظائفها. ومع التحديات المختلفة وزيادة الطلب على تعليم متميز أصبح الوصول إلى نظام تعليمي متكامل ومتشبع بالجودة مطلباً ضرورياً يتطلب تغيماً جذرياً في النظام القائم وركائزه بشكل متكامل. كما يتطلب تدريباً مكثفاً من أجل بناء نظام الجودة. وتهيئة المناخ الملائم الذي يعتبر شرطاً أساسياً لتطبيق الجودة الشاملة. هذا بالإضافة إلى الحاجة للتفاعل والتكامل مع الأنشطة المكونة للمجتمع. وتحقيق ذلك يحتاج إلى تصميم هياكل تربوية حديثة ورؤوى جديدة للمؤسسات التعليمية ودورها التربوي من خلال إدارة تربوية واعية متعددة الكفايات تتميز بالمرونة والتكيف مع المعطيات الجديدة. كما تتميز بالقدرة على تحليل وإدراك العلاقات واتخاذ القرارات. وأفراد ذوي موصفات خاصة ومهارات عالية. ومستوى أداء عال ومستوى محاسبية مرتفع.

ثانيا: <u>العوامل والقوى الثقافية المؤثرة علي النظم التعليمية</u>

اولاً: التحديات العالمية وانعكاساتها على التعليم

يشهد العالم تحولات وتحديات ومتغيرات بدأت تظهر وتتبلور منذ فترة طويلة من الزمن واكتسبت زخما ودفعا وقوة ووضوحا في السنوات القلية الماضية. وكلها تقود إلى انبثاق عصر جديد يختلف كل الاختلاف عن الفترة السابقة. ويمكن القول بأن عددا منها له تأثير قوي في تشكيل مجتمع القرن الحادي والعشرين. ونظمه ومؤسساته الاقتصادي والاجتماعية والسياسية والثقافية في دول العام على اختلاف درجاتها في التقدم والنموبما فيه المؤسسة التعليمية .

وبالرغم من أن التغير هو سنة الحياة. إلا أن ما يميز هذه التحديات والمتغيرات في العصر الحديث، هو سرعة التغير من ناحية وشموليته وعالميته وتعدد أبعاده من ناحية أخرى. ومن المؤكد أن الدول التي لن تساير هذه التغييرات العالمية. ستواجه أخطار الانهيار أو الانصهار في بوتقة الدول الأخرى ، ومن أهم هذه المتغيرات هي:

١- التوجه نحو مجتمع المعرفة:

أول هذه المتغيرات العالمية وأخطرها ظاهرة " تفجر المعرفة" فقد بات معلوماً لدى جميع العاملين في حقل المعرفة. أن القرن العشرين قد شهد تطوراً في المعرفة كماً وكيفاً ، جعله – بالقياس إلى حجم ونوع المعرفة البشرية – عبر القرون السابقة عصر المعرفة. كذلك وصفت هذه الظاهرة باسم الثورة المعرفية. أو الانفجار المعرفي، وذلك لأن المعرفة تنمو بمتوالية هندسية. حيث تقصر المدة التي تتضاعف فيها المعرفة. إضافة لذلك فإن معدل تقادم المعرفة أيضاً يتزايد. فالمعارف سرعان ما تتلاشى أهميتها وصلاحيتها لتحل محلها معارف جديدة. وتخصصات غيرمسبوقة. كما أنه من المتوقع أن تتضاعف هذه المعرفة خلال السنوات الأولى من هذه الالفية الثالثة. وفي مقدمتها المعرفة العلمية والتكنولوجية.

وكما حدث نمو في كم المعرفة. تغيرت ايضاً نوعية هذه المعرفة ومجالها فكان معظم التقدم في الجانب المعرفي لصالح العلوم الطبيعية والتقنية. وقد فرض ذلك كله توجيه الاهتمام إليها سواء في التدريس أو البحث العلمي . ودراسة أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية.

أن هذا التطور المعرفي الذي ساعده التقدم الذي حدث في أساليب وأدوات الحصول على المعرفة.وتخزينها واسترجاعها وتحليلها كانت له آثاره الخطيرة على المجتمعات. فعلى قدر المعرفة المتوافرة لدى المجتمعات. تحددت درجة التقدم الاجتماعي ومكوناته الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية. وذلك من منطلق أن المعرفة تشكل أهم المكونات التي يتضمنها أي عمل أو نشاط وخاصة فيما يتصل بالاقتصاد والمجتمع والثقافة. وكافة الأنشطة الإنسانية الأخرى التي اصبحت معتمدة على توافر كم كبير من المعرفة والمعلومات، والتي تعد من مميزات وخصائص مجتمعات المعرفة.

يطلق وصف" **مجتمع المعرفة**" على الطور الراهن والأحدث من مسيرة التقدم البشري. كما يتبلور في المجتمعات البشرية الأكثر تقدماً والمقصود به على وجه التحديد " **أنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط الاجتماعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد. أي إقامة التنمية الإنسانية**".

كما ترتب على ثورة المعرفة وتدفقها بقوة. أن صارت المعرفة تجارة لها عائدها ومردودها العالي حيث إن التنمية وزيادة الإنتاج. أصبحت تعتمد على قيمة المعرفة أكثر من اعتمادها على عوامل الإنتاج المادية. كالأرض ورأس المال. ووفرة الثروات الطبيعية. حتى وفرة القوى العاملة. وهو ما يعرف "باقتصاد المعرفة"الذي يقصد به في الأساس أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. والواقع أن تكلفة المعرفة تتجاوز في معظم الحالات. تكلفة عوامل الإنتاج المادية السابقة كلها في صناعة السلع والخدمات. كما أن قيمتها المضافة. تمثل أضعافاً مضاعفة لعوائد غيرها من عوامل الإنتاج الأخرى. ومن هنا تغدو المعرفة في هذا العصر قوة.

كما أن تفجر المعرفة قد أظهر التكامل بين فروعها، وأدى إلى ظهور تخصصات بينية تجمع أكثر من تخصص علمي واحد. وتعود إلى أكثر من منهج بحثي. وأخذت الحواجز. وبين العلوم الأساسية والعلوم الإنسانية في الانهيار، ليحل محلها أنماط من العلاقات التي تتيح التكامل بين ضروب المعرفة في مواجهة مشكلات معينة أو في وضع اقتصادي أو اجتماعي معين وبذلك تصبح الأنظمة التعليمية بصفة عامة. مطالبة في خضم ثورة المعلومات والمعرفة. بتنمية قدرة الفرد على الاكتساب والتحصيل. والاستفادة من المعارف والمعلومات الجديدة باستمرار. وتزويده بالطهارات والقدرات الابتكارية. وأصبح التعليم الجامعي بصفة خاصة باعتباره مصدر إبداع المعارف الجديدة مطالب. بأن يزيد من قدرة الفرد على مواجهة هذا التحدي. وأن يقدم له المعارف التي يحتاج إليها في مستقبل حياته المهنية. وأن يهيئه لهذا المستقبل

كما أن الانفجار في المعرفة الذي يشهده عام اليوم في مختلف التخصصات العلمية. والمهنية قد جعل المعارف. والمهارات التي يكتسبها خريجي الجامعات تتقادم بشكل سريع. لذا فقد ظهرت الحاجة إلى تصميم برامج معينة هدفها رفع كفاءة الخريجين العاملين في مختلف الميادين وذلك من خلال مساعدتهم للوقوف عل أحدث التطورات العلمية والمهنية. في مجال تخصصاتهم مما ينعكس أثره على أدائهم الوظيفي وكفاءتهم الإنتاجية . إسهاماً في تحقيق متطلبات التنمية. وذلك

لأن السمة المحورية لعصرالمعرفة تتبلور في الاهتمام المكثف بالإنسان. وتنمية واستثمار قدراته الذهنية. واعتباره الأساس في تحقيق أي تقدم أو تنمية بالمجتمع. ومن منطلق أن المعرفة المتقدمة والكثيفة هي محرك التنمية.

لذلك كان لابد من الاهتمام بالتعليم غير النظامي كصيغة تعليمية يمكن أن تؤدي بالتعليم والمجتمع إلى مسايرة الجديد في نواحي المعرفة. فمن خلال هذا النوع من التعليم يمكن وضع برامج جديدة لتدريسها بشكل منتظم. أو تقديمها على شكل برامج قصيرة للتعليم المستمر لمن يحتاجها وبخاصة في عالم الصناعة والتكنولوجيا.

٢-ثورة الاتصالات :

إن ثورة تكنولوجيا الاتصالات قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات. التي كانت نتيجة لتفجر المعلومات. وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات. وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق. وإتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذي القرار في أسرع وقت وبأقل جهد. عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات تعتمد بالدرجة الأولى على الحاسب الآلي. واستخدام تكنولوجيا الاتصال. لمساندة مؤسسات المعلومات. ودفع خدماتها لتصل عبر القارات.

كما أن عالمية الاتصال الدولي وسرعة التقدم في أنظمة الاتصال. والمواصلات وتطور أنظمة المعلومات. والأقمار الصناعية. زاد من سرعة الانفتاح العالمي والتعاون الدولي. وأصبح العالم بمثابة "قرية صغيرة" في خريطة الكون. وقد ترتب على ذلك اختصار الأزمات والمسافات، وتحقيق الربط والاتصال بين أجزاء العالم المتباعدة. فلم يعد هناك عوائق أمام النظم المتقدمة للمواصلات والاتصالات. ونقل المعلومات.مما جعل الأخبار والأفكار والمعلومات في أي مكان في متناول الأفراد. بحيث يستطيعون الإلمام بما يجري حولهم في العالم. وأصبح الراديو والتلفزيون والصحف والأقمار الصناعية والإنترنت من أهم الوسائل المؤثرة في المجتمعات الحديثة. ومن الطرائق المهمة في تشكيل شخصيات الأفراد.

كما تغيرت مفاهيم وتصورات كثيرة ارتبطت بالزمان والمكان والماضي والحاضر والمستقبل. وكان من نتائج ذلك ظهور مجموعات من القضايا الاجتماعية والتنموية ذات الطابع المركب منها قضايا البيئية والسكان والفقر. والقلق الاجتماعي. والاسكان والطاقة والفضاء وغيرها كذلك أدى التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال. والسرعة الفائقة لأدوات نقل المعلومات لكل أنحاء العالم إلى الإقلال من الحدود الفاصلة بين المجتمعات المختلفة. والى سرعة التبادل الثقافي بينهاء ولهذا يعد في استطاعة أي مجتمع في الوقت الحاضر أن يعزل نفسه عن ثقافات المجتمعات الأخرى. بل هناك بوادر لظهور ثقافة عالمية؛ مما أدى إلى اندثار ثقافات محلية. أو ضياع بعض عناصر ثقافات محلية أخرى أو صراع بين ثقافات وقوميات وعصبيات. وصاحب

ذلك مشكلات منها ظاهرة الاغتراب بين الشباب والبحث عن الهوية والذاتية الثقافية

وهذا يعني أنه انطلاقاً من هذه الإنجازات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات. أضحت المهمة كبيرة بالنسبة للتعليم بجميع مؤسساته لملاحقة الاضطراب الكبيرء والسرعة الفائقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. والاطلاع على كل ما هو جديدء ويعتبر ذلك هدف تسعى إليها هذه المؤسسات في الدول المتقدمة. بهدف تكوين وإعداد الكوادر اللازمة والقادرة على استخدام نظم الاتصال ونقل المعلومات. واستخدام الوسائل والتقنيات الجديدة التي تتناسب ومتطلبات العصء والاستفادة منها واستغلالها في تنمية المجتمع، وتطويرة، وتكوين الاتجاهات الفكرية الناقدة والمستنيرة، والقدرة على الاختيار والانتقاء وبناء الهوية الوطنية. والتأكيد على الذاتية الثقافية للمجتمع.

٣-الثورة العلمية والتكنولوجية :

يشكل العلم والتكنولوجيا في تطوراتهما المتلاحقة. وعلاقاتهما المعقدة مع التنمية تحدياً للدول عامة. والدول النامية خاصة. والتحدي التي تواجهه الدول النامية. هو حتمية التحول إلى مجتمعات يترابط فيه ثلاثي العلم والتكنولوجيا والتنمية. بحيث تكون قادرة على التعامل مع التكنولوجيا كمحرك فاعل للتطور الاقتصادي. والاجتماعي ويصطلح إطلاق لفظ (ثورة) على **مجموعة التطورات العلمية وما ارتبط بها من تطبيقات تكنولوجية التي يعيشها العالم** منذ الحرب العالمية الثانية وإلى الآن. ويطلق على هذه الثورة اسم "الموجه الثالثة" وهي مزيج من التقدم التكنولوجي المذهل والثورة المعلوماتية الفائقة. حيث يعتقد أن البشرية عرفت على مدى تاريخها ثلاث نقلات. أو موجات فيما أبدعته من معرفة وسخرته من أدوات للسيطرةعلى الحياة. تمثلت الأولى في **اكتشاف الإنسان للزراعة**. وتتمثل الثانية في **الثورة الصناعية**. وقد اعتمدت الثورتان الأولى والثانية (أول القرن العشرين ومنتصف القرن العشرين) على الآلة والمواد الطبيعية والطاقة بشكل أساسي. بينما ما نعيشه الآن ثورة تعتمد على العقل البشري الذي يتسم بالإبداع المستمر في المجالات الحياتية المتنوعة؛ أي أنها ثورة عقول مبدعة.

كما أن هذه الثورة العلمية التقنية أحدثت وسوف تحدث تغيراً عميقاً وشاملاً له انعكاساته الكبرى على مستوى الفرد. والجماعات. والأمم. والشعوب وعلى المستوى الإنساني ككل. فنتيجة لكئزة الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية في وسائل الإنتاج، والخدمات، والاتصالات، والمعلومات، وتسارع معدلات الاكتشافات بصورة غير متوازنة بين المجتمعات، أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة. والنامية وتتسع هذه الفجوة باستمرار. بالإضافة إلى ذلك. فإن الزمن الواقع بين كل اكتشاف علمي وبين تطبيقه العلمي أصبح يضيق بصورة مثيرة. مما أدى ذلك إلى نمو هائل في البيانات. والمعلومات العلمية.

لذلك لم يعد هناك مجال لأن تعزل النظم العلمية نفسها عن التقدم التكنولوجي المستمر الذي

يستوعبه المجتمع كل يوم للنهوض بمجتمعاتها والدخول بها الي عصر التقنية، وملاحقة التطور التكنولوجي ، مما يتطلب عملية تغير جذري في فلسفة ومحتوي وبرامج ومؤسسات التعليم، وتفعيل دور التقنيات التربوية التي تقدمها هذه الثورة من حيث طرق التدريس والتعليم واكساب المهارات، لاعداد أجيال قادرة علي التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة، ومتابعتها، والاهتمام بتدريب المتخصصين في مجال التقنية المختلفة، وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية، ةالاهتمام بالتنمية المستمرة مدي الحياة .

٤-العولمة:

قد ترتب على تلك المتغيرات السابقة. نشأة ظاهرة العولمة والتي أطلقت التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية. بما يتعدى الحدود التقليدية بين الدول والأقطار. لا غيه بذالك حدود المكان وقيود الحركة والاتصال. ولتغفف من قيود الوقت والزمان. وكانت المحصلة الرئيسية لظاهرة العولة. أن مفاهيم ونظم وأساليب التفاعل مع مختلف مجالات الحياة. التي سادت عصر ما قبل العومة مم تعد تتناسب مع معطيات العصر الجديد، وتتباين المجتمعات في درجة التهيؤ والاستعداد للانخراط في سلك العومة. الذي يقضي الأخذ بجملة عناصرها دون الأخرى. حتى تتاح للمجتمعات فرص المشاركة في العام الجديد. وإلا تعرضت للتهميش على خريطة العالم

يعرف البعض العومة أو الكوكبة بأنها سمة يتسم بها عالم اليوم من حيث التداخل الواضح لأمور الاقتصاد. والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك. دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة. أو انتماء لوطن محده أو لدول معينة، ويعرفها البعض الآخر بأنها العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها البعض في كل أوجه حياتها ثقافياً واقتصادياً وسياسيا واجتماعياً وبيئياً .

ويرى البعض الآخر أن العولمة هي " ظاهرة تشير إلى ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع، والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثير أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم.

ونجد أن ظاهرة العولمة في حقيقتها مليئة بالفرص والمخاطر. ففرص العولمة كثيرة ومتنوعة.وبالإمكان استغلالها لتحقيق أهداف محلية. ووطنية وغايات إنسانية وعاممية. فالعومة تحمل معها فرصاً معرفية هائلة مصاحبة للثورة العلمية. والتكنولوجية. والتطورات في وسائل الاتصالات وتقنيات الحصول على المعلومات. والتي وضعت البشرية أمام آفاق معرفية لانهائية.

والعولمة تتضمن ايضاً فرصاً استثمارية ضخمة. ومرتبطة أساساً بالتطورات المتسارعة في بنية الاقتصاد العالمي. واتجاهاته الجديدة نحو فتح الاسواق المالية. والتجارية وتقليل القيود على حركة المال والسلع والخدمات والمعلومات

ولكن بجانب الفرص فإن العولمة تحمل في طياتها مخاطر عديدة متنوعة. وتتفاوت بين

المخاطر السياسية والاقتصادية والثقافية. فتعبر العولمة من الناحية السياسية عن تراجع قوة الدولة القومية. وتزايد النفود الدولي، عن القرار الوطني. أما من الناحية الاقتصادية. فتعبر العومة عن السعي وراء إيجاد سوق عاطية واحدة محكومة من اتفاقيات دولية. مثل اتفاقية الجات وبسيطرة المؤسسات المالية والدولية. مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومنظمة التجارة العايلية. هذا بالإضافة إلى حرية انتقال رأس امال والقوى العاملة. كذلك شهد العام نشاط متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية. سواء في إطار إقليميء أو شبه اقليمي أو ثنائي وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي. أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة. وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع. مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة (تضم دولاً متقدمة وأخرى نامية).

وقد نمت العديد من الاتجاهات، والمجموعات على طريق التكامل الاقتصادي وتمثلت في المجموعات الاوربية ومجموعة النمور الأسيوية (اليابان ودول شرق آسيا)، وتجمع إقليمي يمثل منطقة التجارة الحرة بين كندا وأمريكا والمكسيك .وفي المقابل بدأت الدول النامية التفكير في هذه التكتلات. فنادت بتكوين تجمعات عربية. وإسلامية وأفريقية. نتج عنها توقيع معاهدة إنشاء " الكوميسا" لخلق سوق مشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا عام 1993 التي ضمت 16 وفي ظل هذه التكتلات أصبحت المنافسة شديدة. وتأثرت شتى الدول الغنية منها والفقيرة بصور وأشكال هذه المنافسة.

كما إن هذه التكتلات أضحت ظاهرة عامية. تسعى كل دولة إلى الانضمام إلى أحدها بغية شق طريقها للسير في النظام العالمي الجديد. في إطار هذه التكتلات الاقتصادية الضخمة.؛ خاصة. وأن هذه التكتلات تتحكم في غالبية اقتصاديات العالم وصاحبها قوة عسكرية وسياسية مماثلة

كذلك أفرزت العولة بوضعها الراهن ما يسمى "بالشركات والمؤسسات عبر القومية أو متعددة الجنسيات. وهي شركات تتمتع بقوة اقتصادية تتخطى الحدود الوطنية للدول التي تنشأ فيهاء وهي قوة ناتجة عن قدرتها على تعبئة الموارد المالية. والطبيعية والبشرية على مستوى العالم كله. وإمكانياتها على تطوير التكنولوجيا الحديثة. والكفاءات الإنتاجية. والإدارية على أوسع نطاق. فهي تتميز بضخامة رؤوس الأموال وتنوع أنشطتهاء وانتشارها الجغرافي اللامحدود. ولها كذلك انعكاسات اجتماعية. وثقافية في الدول التي تمارس أنشطتها فيها.

كذلك تصل آثار العولمة إلى جوهر حياة الشعوب. إذ تصل إلى ثقافة وحضارة المجتمعات، فالعولمة في هذا الاطار تسعى من خلال وسائل الاتصال للسيطرة الثقافية على ثقافات وكيانات حضارية قائمة بالفعل. لتكوين ثقافة واحدة أو شاملة يمكن من خلالها تعزيز

عالمية الاقتصاد والإعلام. ومن ثم فإن العولمة حقيقة واقعية وليست اختيار. والحل الوحيد أمام الحكومات والشعوب لا يتمثل في مقاومتها، ولكن في كيفية الاستفادة منها وفهم خصائصها وأبعادها. لذا فإن التعليم ومؤسساته يواجه خلال القرن الحادي والعشرين بمسئوليات وأدوار أكثر تقدماً وتعقيداً لمساعدة المجتمع على أن يتبوأ موقعاً استراتيجياً على خريطة العومة التي لن تتسع إلا لمجتمعات المبدعين والمتعلمين وأصحاب المهن التخصصية الدقيقة. والقادرين على تحديد وتحليل المشكلات والبحث عن حلول مبتكرة وخلاقة.والمساعدة على اكتساب المروتة في اتخاد القرارات. والقدرة على اكتساب المعرفة من متابعها ومصادرها وتوظيفها بهدف استخدامها في حل المشكلات. واكتساب الاتجاهات والتوجهات التي تساعد على التواصلوالتلاحم مع الآخرين بعيداً عن التعصب بجميع أشكاله. وتوفير المتدربين من الشباب من خلال تأهيلهم مهن ومهارات تستجد الحاجة إليها. كذلك على التعليم أن يتولى مسئولية القيادة لمواجهة هذه المتغيرات والتحديات. لتحقيق أهدافه الحالية. والمستقبلية في مضمار التقدم والتنمية الشاملة.

تأثير العولمة على التعليم

من الخطورة أن نتعامل مع العولمة بمعيار الرفض المطلق أو القبول المطلق؛ فالرفض المطلق للعولمة لن يمكن المجتمعات من تجنب مخاطرها، كما أن القبول المطلق لها لن يمكنها من جنى ثمارها.

فظاهرة العولمة عملت على تغير التعليم بدرجة كبيرة جدًا، حيث أن ظاهرة العولمة لها تأثير على التعليم بالإيجاب والسلب ومن هذا التأثير:

- النظام التربوي التعليمي مرتبط بالعولمة ارتبطا وثيقا وذلك من خلال تفاعل هذا النظام مع البيئة الداخلية ثم تفاعله مع النظام العالمي، وذلك التفاعل يتم من خلال التطورات التكنولوجيا والإعلامية والثورة المعلوماتية.
- كما أنه بسبب أن التعليم هو جزء من الحياة وليس بمعزل عن المجتمع، فالعولمة تؤثر فيه كما تؤثر في أي شيء في المجتمع وهذا التأثير ينعكس على جميع عناصر النظام مدخلات وعمليات ومخرجات والإدارة يعول عليها في تحسين العملية التربوية ومن صلب أهدافها جعل النظام التعليمي متكيفا مع متطلبات العصر.
- أن العولمة تؤثر في التعليم على ما حدث في التعليم من تطور في العصر الراهن وعلى ما سيحدث في المستقبل القريب والبعيد، لذلك يجب الحرص على وضع خطط واضحة للتعليم، ويجب أن يكون خط سير التعليم واضح حتى لا يتأثر بأي تحديات.
- إن انتشار ظاهرة العولمة بين المراهقين والأطفال من دون ترسيخ القيم والعقيدة الصحيحة، وتعليم هذا الجيل الصاعد تاريخه وثقافته، سيؤدي إلى طمس الهوية، ونشأت

جيل تابع لا رأي لها، كما إنها ستؤدي إلى عدم الاهتمام بالثقافة والنظر إليها نظرة دونية واحتقارها تقليدًا للمجتمعات المهيمنة وصاحبة القرار.

- الاستفادة بالخبرات الأخرى في مجال التربية والتعليم.
- سهولة تعلم اللغات الأخرى بسهولة وطلاقة، حيث أن العولمة تمكنك من تعلم اللغة من ناطقيها الأصليين، وذلك من أهم ما يتم التوصل له عند دراسة العولمة وتأثيرها على التعليم.

٥-عالمية البيئة :

إن الحديث عن البيئة كأحد التحديات في القرن الحادي والعشرين لم يعد يقتصر على البيئة المحلية أو الإقليمية، لأن البيئة الآن أصبحت بيئة لعالم واحد وليست لعوام متعددة. ويمكن رصد عدد من المظاهر المرتبطة بعالمية البيئة فيما يلي-:

- **تجاوز آثار المشكلات البيئية للحدود السياسية للدول:** حيث أن أيه مشكلة- بيئية-مهما كانت محدودة- أصبحت لا تؤثر فقط في مجتمعها المحلي، إنما تمتد آثارها ونتائجها إلى بيئات ومجتمعات أخري. سواء على مستوى الإقليم أو حتى على مستوى العالم وذلك من منطلق أن العالم أصبح " قرية كونية" . وبخاصة أن تلك المشكلات ترتبط غالباً بعناصر طبيعية كالهواء والماء والتربة. أو عناصر بشرية يسرت لها وسائل الانتقال والاتصال ظروفاً متاحة للانتقال والهجرة من هذه المشكلات البيئية. التصحر والجفاف، ونقص الغذاء ونقص موارد المياه والتلوث بجميع أشكاله..... وغيرها من المشكلات التي تمتد بآثارها ونتائجها إلى دول وأقاليم أخرى متباعدة ولا يتوقف الأمر على حد التأثر بهاء بل يتعداه إلى ضرورة القدرة والمشاركة بين هذه الدول على التصدي لها ومواجهتها.

-**تنامي الحوار الدولي والمسئولية المشتركة:** أصبحت قضايا البيئة ومشكلاتها جزءاً رئيساً من عمليات الحوار والتفاوض بين الدول، وعلى المستوى العالمي. هذا فضلاً عن الاتفاقيات البيئية التي تم ابرامها بين الدول المختلفة سواء كانت متجاورة. أو غير متجاورة سواء كان ذلك مرتبطاً بالبيئة بكل عناصرها وبشكل مستمر. أم كان على مستوى التعامل مع قضايا محدودة كالكوارث البيئية وغير ذلك الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية: إن البيئة والتنمية عنصران متلازمان.

أن البيئة بمكوناتها المختلفة سواء أكانت طبيعية أم بشرية أو اجتماعية. يمثل الوعاء الأساسي للتنمية. ومن ثم فانه لنجاح أي تنمية يلزم توفير بيئة صالحة لحدوثها ونجاحها وكذلك فإن العكس صحيح. فالشرط الأساسي والمهم أيضاً لتوفير مقومات البيئة الصالحة بشرياً ومادياً وطبيعياً واجتماعيا. هو توفير قدر كبير من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تزيد من فرص تحسين البيئة. وتعظيم مواردها وإمكانياتها والحفاظ على تلك الموارد بما يدعم استمرار

عمليات التنمية. من هنا كان الاهتمام بعمليات التنمية المستدامة التي تستهدف تحقيق ذلك الترابطء والتي يمكن أن تسهم سياسات التعليم ومناهجه وبرامجه في تحقيق ذلك النوع من التنمية الذي يستهدف كلا من الإنسان والبيئة والتنمية

٦-التزايد السكاني السريع

يعد تحدي الانفجار السكاني من أخطر التحديات التي تواجه العالم، حيث أن معدل الزيادة السكانية في زيادة مضطردة. وأن عدد سكان العالم يتضاعف على فترات تقل مساحتها من جيل إلى جيل.

كما أكد تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين أن سكان العالم في نمو سابق عن التزايد. ويقدر أن يصل عددهم إلى عشرة مليارات في عام 2050. وهذه الصورة الإجمالية تنطوي على فروق كبيرة من منطقة وأخرى. فقد زاد نصيب البلدان النامية من مجموع النمو السكاني العالمي، أما في البلدان الصناعية فنجد على العكس أن النمو الديموغرافي قد تباط، وقد أدى تعاظم معدلات الزيادة السكانية. إلى إحداث اختلال في علاقة الإنسان بالنظم والموارد الطبيعية. فيما يمثل تهديداً للإنسان ذاته.

كما يصاحب زيادة السكان ونموها المستمر تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر وزيادة الطلب على التعليم وخاصة بعد أن آمنت جميع دول العالم بدمقراطية التعليم وضرورة توفيره لكل فرد من أبنائهاء باعتبارها حق من حقوق الإنسان

فتزايد الهجرة من الريف إلى الحضر ترتب عليه مشكلات اجتماعية. لفتت أنظار علماء التربية والاجتماع، وعلم النفس ، ومن هذه المشكلات الأمراض الصحية، والنفسية، والاجتماعية المرتبطة بالتزايدالسكاني. من جانب، ووجود الأمية من جانب آخر ونقص الوعي الثقافي لدى كثير من الشباب من جانب ثالث كما ستتفاقم مشكلات البيئة. ومشكلات إنتاج الأغذية. نتيجة تزايد هذا الانفجار السكاني.

وقد أدت هذه الزيادة السكانية إلى زيادة الطلب الكمي على التعليم في مراحله الأولى بوجه خاص. مما أدى إلى استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب تفوق الإمكانات المتاحة. وألقي على النظم التعليمية مسؤوليات وأعباء جديدة تتطلب توسعاً كمياً في الأبنية والفصول الدراسية. بالإضافة إلى مجال التكنولوجيا التعليمية الحديثة ووسائل الاتصال التي تتطلب نفقات كبيرة. قد لا تستطيع الدولة أو الحكومة في كثير من الدول الوفاء بها وحدها.

كذلك فرضت هذه الزيادة السكانية ضرورة إعداد برامج منوعة لتعليم الأفراد والوفاء بحاجاتهم التعليمية، مثل التعليم المبرمج، والتعليم بالمراسلة، والتعليم المفتوح. واستخدام كثير من الوسائل التعليمية المصاحب لهذه البرامج، مثل الحقائب التعليمية. والإذاعة والتليفزيون. والحاسب الآلي. والفيديو، وهي من أساليب تنفيد برامج خدمة وتنمية المجتمع، والتعليم المستمر

ثانيا العوامل والقوى الثقافية التي تسهم في تشكيل النظم التعليمية المختلفة

التربية عملية اجتماعية. بمعني أنها تعد صورة لحياة المجتمع تعكس فلسفته. وتدل على تاريخه ودرجة نموه وتطوره . وتشير إلى آماله المستقبلية. وتحدد درجة طموحه وتطلعه وألوان النشاط التي يقوم أبناؤه . فنظام التعليم على ذلك لا يقوم على الفراغ ، و إنما هو جزء من مجتمع معين أنشاه وطبعه بطابعه ، وترك عليه بصماته ، التي شكلتها مختلف الظروف التي مرت بهذا المجتمع ، سواء في تلك الظروف التي مرت بهذا المجتمع ، سواء في تلك الظروف أو القوي أو العوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية والدينية وغيرها

وليس غريبا – لذلك– أن يختلف نظام التعليم من مجتمع إلي آخر ؛ اختلافا كليا أو جزئياً، باختلاف الظروف المحيطة بكل مجتمع والمؤثرة فيه . وأن يكون التقارب بين نظم التعليم فى المجتمعات المختلفة وهنا بتقارب هذه الظروف المحيطة بكل مجتمع ، وأن يكون التباعد بينها رهنا بتقارب هذه الظروف المحيطة بكل مجتمع ، وأن يكون التباعد بينها رهنا بتباعد هذه الظروف.

وليس غريبا – لذلك أيضا– أن تكون هناك مشكلات تعليمية تشترك فيها البلاد المختلفة ، تنفرد بها دون البلاد المتقدمة . وأن تكون هناك – علي العكس من ذلك – مشكلات تعليمية أخري تنفرد بها البلاد المتقدمة وحدها ، وأن تكون هناك ملامح عامة للتعليم في البلاد الاشتراكية ، غير تلك الملامح العامة للتعليم فى البلاد الرأسمالية، فبقدر ما تكون القوي الثقافية المؤثرة في نظم التعليم متقاربة . يكون هناك تقارب بين نظم التعليم ، وبقدر ما تكون هذه القوي متباعدة يكون هناك تباعد بينها.وتتعدد القوي الثقافية المؤثرة في نظم التعليم إلا أنه يمكن عرض بعض تلك القوي أو العوامل:

- العوامل التاريخي
- العوامل الجغرافية.
- العوامل الاقتصادية.

- العوامل السياسية.
- العوامل الدينية.
- العوامل العنصرية.

وقبل الحديث عن أثر كل عامل من هذه العوامل أو القوي الثقافية في نظام التعليم ، نشير إلى حقيقتين:

الحقيقة الأولي:_ هي أن هذه العوامل أو القوي الثقافية التي سنتحدث عنها بصورة منفصلة هي ليست منفصلة في الواقع. وليس أحدها منعزلا عن الآخر وإنما هي متكاملة، ويشكل كل منها جزءا من نسيج عام ، هو الذي نطلق عليه اسم ثقافة المجتمع.

أما الحقيقة الثانية: فهي أن هناك عوامل وقوي ثقافية تكون أكثرا تأثيرا في نظم التعليم من غيرها من العوامل ، وتختلف هذه العوامل ذات التأثير الأكبر في نظم التعليم من مجتمع إلى آخرء فبينما يكون للنظرية السياسية الآثر الأكبر في نظم التعليم في البلاد الدمقراطية الغربية. يكون للنظرية الاقتصادية الأثر الأكبر في نظم التعليم في الدول الشيوعية. ويكون للعوامل العنصرية الأثر الأكبر في نظام التعليم في جنوب أفريقيا ، ويكون للعوامل التاريخية الأثر الأكبر في البلاد الأخدة في التقدم ، وللمستوي الفكري أو درجة التقدم الحضاري الأثر الأكبر في البلاد المتقدمة. وبعد إقرار هاتين الحقيقتين يتم تناول أثر كل عامل كما يلي:

أولا: العوامل التاريخية:

يقسم هاربيسون و مايرز في دراستهما الشهيرة للتعليم وآثره في النمو الاقتصادي. والتي يربطان فيها بين التعليم والقوي البشرية ، والنمو الاقتصادي – يقسمان بلاد العام إلي أربعة مستويات هي

- .**البلاد المختلفة** : وهي أقل هذه البلاد مستوي في الجوانب الثلاثة.
- .**البلاد الأخدة في التقدم:** وهي البلاد التي بدأت تسير في طريق التقدم وقطعت فيه شوطا محدودا.
- .**البلاد المتقدمة قليلا:** وهي البلاد التي قطعت في طريق التقدم شوطا معقولاءأكبر من الشوط الذي قطعته البلاد الآخذة في التقدم.
- .**البلاد المتقدمة** : وهي البلاد التي قطعت في طريق التقدم شوطا كبيرا.

وقد تم اختزال تلك المستويات الأربعة إلي مستويين رئيسيين: البلاد المتقدمة. والبلاد غير المتقدمة.

وعلى ضوء هذا التقسيم تظهر حقيقة أساسية تفرض نفسها وهي أن العوامل التاريخية هي التي تقف وراء التقدم أو التخلف ، و وراء درجة هذا التقدم أو ذلك التخلف . فالبلاد المتقدمة قد أتيح لها أن تنتقل بعد عصر الإصلاح في أوربا من عصر إلي عصر ، في طريق القوي و التقدم معتمدة على العلم ، ثم على استغلال هذا العلم ، وترجمته إلى مخترعات واكتشافات تكنولوجية

غيرت وجه الحياة علي أرضها وجلبت الخير والرفاهية لأبنائها لذلك يري هاربيسون ومايرز أن هذا المستوى من البلاد يتمتع بنظام اقتصادي صناعي متقدم فهو قادر على التوصل إلى أعظم الاكتشافات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية لأن لديه رصيدا كبيرا نسبيا من القوي البشرية العالية المستوي ، ولاسيما العلماء والمهندسين ومديري الأعمال والإداريين ، كما أنه يكون قد قطع شوطا بعيدا في النهوض بالتعليم، وخاصة التعليم الثانوي ، وفى تنمية موارده البشرية بوجه عام

أما **البلاد غير المتقدمة،** فلم يتح لها أن تتطور نفس التطور، فتخلفت عن ركب الحضارة العالمية قرونا وزاد من تخلفها أنها عندما اتصلت بالبلاد المتقدمة كان اتصالها من مركز ضعف أوقعها فريسة لهذه البلاد في توسعها الاستعماري، فزاد الاستعمار من تخلفها بما نهبه من مواردها وربما شل من إمكانياتها عندما ثارت على مستعمريها، مصممة على اللحاق بالركب الذي سبقها على طريق الحياة والحضارة، وينعكس هذا الاختلاف بين البلاد المتقدمة والبلاد غير المتقدمة. الذي هو نتيجة مباشرة من نتائج العوامل أو الظروف التاريخية على نظم التعليم في هذه البلاد

حيث ترجمت زيادة الدخل القومي في البلاد المتقدمة إلي زيادة في نسب القيد بمراحل التعليم الثلاث ، الابتدائية والثانوية والعالية. و النقص في الدخل القومي في البلاد المتخلفة ترجم نقص المتقدمة والبلاد المتخلفة (في البلاد شبه المتقدمة والمتقدمة جزئيا) يترجم إلى توسط في نسب القيد بمراحل التعليم الثلاث.

وقد استطاعت كثير من هذه البلاد المتقدمة أن تحقق لأبنائها مرحلة تعليمية إلزامية كافية كيفاً وكما. حيث تصل هذه المرحلة إلي 12 سنة (من سن 6 إلى سن 18) في الولايات المتحدة الأمريكية. كما تصل في بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي إلى المدرسة الثانوية ذات العشر سنوات بأكملها، كما استطاعت كثير من هذه البلاد المتقدمة أن تفتح أبواب التعليم العالي لنسبة كبيرة من أبنائها الذين يتمون تعليمهم الثانوي.

أما البلاد غير المتقدمة. فقد طلع عليها القرن العشرين وهي تحت وطأة الاستعمار. تجاهد جهادا مستميتا للتخلص منه ، وم يتمكن معظمها من التخلص منه ، وم يتمكن معظمها من التخلص منه إلا في منتصف القرن العشرين ، وهى – بعد أن تخلصت من الاستعمار – تحاول أن تقفز إلى مستوى البلاد المتقدمة.

إن غالبية شعوب هذه البلاد أميون ، بسبب حصر التعليم في أضيق الحدود في عصور الاستعمار الذي فرض عليها. وبسبب عدم قدرة البلاد على إنشاء المدارس وتوفير المدرسين ، مما أدي إلى عدم قدرة المدراس الابتدائية على استيعاب جميع الملزمين ، مما يزيد في جيش الأمية ما بعد عام ، مما أدى كذلك إلى عجز نظام التعليم عن توفير الأشخاص الذين تتوافر فيهم الخبرة والمعرفة الفنية. إلى جانب الإحجام الفكري عن الابتكار والتجديد والصراع بين القيم

البالية المعوقة للتقدم والقيم الجديدة الدافعة نحوه ، أي

ويجب أن نقف عند حقيقة مفادها أن هذه البلاد التي لم تستطع تحقيق الإلزام تهتم اهتماما خاصا بالتعليم الجامعي. لا لحاجة قومية ملحة إلى هذا النوع من التعليم ، ولكن لأن الجامعات عندها ليس إلا رمزا بالغ الأهمية للمكانة القومية .ونصابا تذكاريا للثقافة المحلية ، على الرغم من النفقات الباهظة التي تتكلفها هذه الجامعات.

وتتمثل مظاهر النقص في العديد من الجوانب : منها النقص الكبير في المنشآت ،نقص في الأساتذة والمحاضرين وفي المعدات وخاصة المعدات المعملية بل أحيانا يكون في عدم الكفاءة في التعليم الثانوي. أو الافتقار إلى الطلاب الذين يعدون الإعداد اللاثق أما في البلاد الأخرى فقد تكون المشكلة أقرب إلى النقص النوعي في التنظيم والتوجيه الذي يجعل التعليم العالي غير ملائم مع احتياجات الاقتصاد والتكنولوجية الحديثة.

وهكذا يبدو أثر العوامل التاريخية في نظم التعليم ، في أن هذه العوامل تعد هي المسئولة عن تلك (الهوة) التي تفصل بين البلاد المتقدمة والبلاد غير المتقدمة . وعن ذلك الاضطراب الذي تعانيه البلاد غير المتقدمة ، وعن ذلك الاضطراب الذي تعاينه البلاد غير المتقدمة في سعيها للحاق بمستوى البلاد المتقدمة ، بسبب عدم قدرة المسئولين فيها على تحقيق التوازن بين الإمكانات المتاحة . والآمال التي يطمحون إلى تحقيقها تعجلا للتقدم

وهذا الاضطراب الذي تعانيه البلاد غير المتقدمة ينعكس على المدارس ونوعياتها ، وأولويات احتياجات المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات . كما ينعكس أيضا علي البرامج التي تقدم، وعلى إدارة التعليم وتمويله ، وعلى المعلمين وإعدادهم وتدريبهم ، وعلي كل مدخلات وعمليات المنظومة التعليمية

ثانيا : العوامل الجغرافية

تؤثر العوامل الجغرافية في نظام التعليم من ناحيتين **أولهما تأثيرها في هذه النظم من حيث**

الطقس وثانيهما طبيعة البيئة ومصادر الثروة فيها

ويبدو أثر العوامل الجغرافية في نظم التعليم من حيث الطقس فأنها تحدد إلى حد بعيد السن المناسبة لبدء الإلزام، وشكل المباني الدراسية ؛ وغيرها.

ويفرق لنا هانز بين مجموعات من البلاد . هي مجموعة البلاد الشمالية الباردة ومجموعة بلاد حوض البحر المتوسط المعتدلة. ففي البلاد الشمالية الباردة مثل الدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد يبدا سن الحضور الإجباري إلى المدارس متأخرا سنة أو سنتين عن البلاد الأخرى . لأن برودة الجو الشديدة لا تجعل من المناسب التحاق الأطفال بالمدارس قبل سن السابعة. وعلي العكس من ذلك تسمح الأجواء المعتدلة في حوض البحر المتوسط بإلحاق الأطفال بالمدارس في سن مبكرة ، قد تبدأ من الثالثة ، كما هو الحال في فرنسا واليونان وإيطاليا وإسبانيا في مدراس رياض الأطفال.

كذلك تؤثر العوامل الجغرافية في **شكل المباني المدرسية** وفي نمط هندسة البناء وسواء كانت من الطين أو الحجر أو من الخشب أو من القصب . وسواء احتاجت هذه المباني إلى أجهزة للتدفئة في البلاد الباردة وأجهزة للتبريد في الأماكن الحارة . واستغنت عن النوعين من الأجهزة البلاد المعتدلة.

ويذكر هانز هنا بأن المدارس المكشوفة في البلاد الشمالية الباردة مستحيل. نظرا لشتائها القارس وعواصفها الثلجية العنيفة. بينما نجد هذا النوع من المدارس هو السائد في كثير من البلاد الحارة وفي الفلبين حيث الأعاصير التي تقصف بامباني التعليمية ، وجدوا حلا يقوم علي أساس إقامة مبان دائمة للمدارس بتكاليف قليلة. وتقام هذه المباني في شكل وحدات بنائية ، تسمح بإضافة مبان جديدة بداخلها ، لتواجه الزيادة في عدد التلاميذ ، دون إحداث تغيير في البناء الأصلي يراعي في المباني المدرسية ملاءمتها للأحوال الجوية والأعاصير. التي تقصف بالأبنية أحيانا لذا تبني فصول مؤقتة من الخشب أو القصب

وإذا كان تأثير العوامل الجغرافية في نظم التعليم يبدو واضحا من حيث الطقس . فإن تأثيرها في نظم التعليم من حيث **طبيعة البيئة** أوضح ذلك أن طبيعة البيئة هي التي تحدد كل ما يتصل بنظام التعليم من حيث الجوهر، فهي تحدد محتويات البرامج التي تدرس ومواد الدراسة التي تستخدم ، ونوع الأدوات التي تشتغل في عملية التعليم ؛ كما أنها هي التي تحدد أحيانا شكل الإدارة التعليمية . وطريقة تمويل التعليم.

فمن حيث محتويات البرامج التي تدرس ومواد الدراسة ونوع الأدوات .نجد التعليم لكي تكون له وظيفة في التنمية ، وليكون عملية تنمية اقتصادية مربحة تؤدي إلى النمو الاقتصادي ، وقادرا علي إعداد أفراد المجتمع للقيام بدور فعال في عملية التغيير فإنه لابد أن يكون صورة للمجتمع . وأن تدور مناهجه حول النشاط الاقتصادي موجودة بالبيئة التي توجد بها المدرسة ، حيث تمد

المدرسة المجتمع بمختلف القوي البشرية اللازمة لاستمراره وتطوره ، وبذلك تجعل الأموال التي تنفق على هذه المدرسة لونا من ألوان الاستثمار في الإنسان . لا مجرد أموال تبعثر هنا وهناك دون أن تعود علي المجتمع بأي عائد ولا يقف أثر طبيعة البيئة ، أو البناء الاقتصادي عند حد تشكيل الممناهج والبرامج التعليمية. بلإن الأمر يصل أحيانا إلى إنشاء معاهد تعليمية فريدة من نوعها مثلما يحدث في اليابان والفلبين . وحيث نجد كليات لإدارة الأعمال والغابات ومدارس لصيد السمك . ومعاهد للدراسات العالية البحرية.

ويبدو أثر العوامل الجغرافية في نظام التعليم أوضح حين تقف وراء **إدارة التعليم وتمويله** . حيث تحدد هذه العوامل حينئذ المسئول عن إدارة التعليم وتمويله ،وحدود تلك المسئولية ومداها ثم نتيجتها أو أثرها في تشكيل الإدارة التعليمية وتمويل التعليم.

والبلدان تجمع بينهما ظروف واحدة تقريبا. فكل منهما قارة أو شبه قارة كاملة . وكل منهما متنوعة الظروف الجغرافية بسبب اتساع أرضها ؛ وكل منهما (أرض للمهاجرين) ، وإن كانت الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أقدم وكل منهما أوربية التقاليد ؛ بما في ذلك الإدارية عموما وإدارة التعليم خصوصا، ورغم ذلك كله؛ فقد كانت إدارة التعليم وتمويله في استراليا على النقيض من إدارته وتمويله في الولايات المتحدة ، فبينما تسير استراليا على سياسة المركزية ، تسير الولايات المتحدة، تسير الولايات المتحدة على سياسة اللامركزية.

لقد كان هذا الوضع الجغرافي هو الذي فرض علي استراليا . ذلك لأن الولايات المتحدة لم تقابل هذه الظروف الجغرافية بالمركزية في إدارة التعليم وتمويله ، مخالفة بذلك التقاليد التاريخية للبلاد التي تتحدث الإنجليزية . وذلك لأن الدولة وحدها – في مثل هذه الظروف الجغرافية – هي القادرة علي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين مختلف الجهات المحلية أما الولايات المتحدة الأمريكية . فقد كان لهذه الظروف الجغرافية علي نظام التعليم بها أثر مخالف تماما لأثرها علي نظام التعليم في استراليا. وذلك لأن الولايات المتحدة لم تقابل هذه الظروف الجغرافية بالمركزية في إدارة التعليم وتمويله ؛ كما فعلت استراليا . بل قابلتها باللامركزية التي تلفي علي السلطات المحلية مسئولية إدارة التعليم وتمويله مع سلبية الحكومة الفيدرالية تماماء وذلك لأسباب تتعلق بتكوين ونفسية الشعب الأمريكي. الذي يضيق بالسلطة ، والذي يهاجر إلي الوطن الجديد منذ البداية فرارا منها

ولذلك كان من الأصوب أن نتحدث عن نظم التعليم الأمريكي. لأن الولايات المتحدة خمسين نظاما تعليميا واحدا . فكل ولاية الولايات الأمريكية الخمسين مصلحة للتعليم. يديرها مجلس التعليم. الذي ينتخب معظم أعضائه من غير رجال التربية ، ويعطي هذا المجلس سلطات كثيرة ، تختلف من ولاية إلي ولاية . حسب حجم الولاية وجغرافيتها واقتصاداتها وتاريخها وتاريخ التعليم بها وعدد مدارسها ومؤسسات التعليم العالي بها

وقد نتج عن هذا الاختلاف في طبيعة البيئة في الولايات المتحدة . واللامركزية في إدارة التعليم وتمويله . اختلاف بين الولايات الخمسين في نظم التعليم . ينعكس هذا علي كل شيء فيها .فإن اختلاف الظروف الاقتصادية ونظم الضرائب والتنظيم الحكومي بين الولايات . قد نتج عنه اختلاف واضح ف مويل المدارس . وطرق المساهمة فى المصروفات المدرسية ، وحتي أن شكل برنامج المدرسة العامة يختلف بين الجهات في داخل الولاية الواحدة. ونتيجة لهذه الظروف الجغرافية وللنظام اللامركزي في إدارة التعليم وتمويله في الولايات المتحدة من الممكن أن يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، الذي يحرص الأمريكيون علي تحقيقه ،وذلك يعكس ما يحدث في استاليا ، التي تستطيع الدولة فيها – بالمركزية – التغلب علي هذه الظروف الجغرافية ، وتقريب المسافة بين مختلف الجهات المحلية فيما يتصل بالخدمات التعليمية التي تقدم لأبناء البلد

وهكذا يكون للعوامل الجغرافية دور واضح في التأثير في نظم التعليم ، ولكن هذا الدور لا يقف عند هذا الحد ، وإنما يتعدى ذلك إلى تأثير هذه العوامل الجغرافية في العوامل الاقتصادية أحيانا فيكون لها دور آخر غير مباشر في التأثير في نظم التعليم

ثالثا: العوامل الاقتصادية

يري هانز أن العاملين الجغرافي والاقتصادي متصلان أشد الاتصال. ولكنه يشير إلى أنه بينما يكون أحد العاملين أوضح تأثيرا في بلد. ويكون العامل الثاني أوضح تأثيرا في بلد آخر. فبينما يكون العمل الجغرافي أوضح في بلاد مثل الديمارك وفنلندا والثرويج والسويد وفرنسا واليونان وإيطاليا و إسبانيا . ويكون العامل الاقتصادي أوضح كثيرا في بلدين مثل انجلترا والاتحاد السوفيتي سابقا.

وتؤثر العوامل الاقتصادية في نظم التعليم من نواح متعددة ، يمكن حصرها في نقطتين اثنتين هما:

- **البناء الاقتصادي والنظرية الاقتصادية**

البناء الاقتصادي للبلد هو وليد للعوامل الجغرافية أساسا ، يؤثر في جوهر التعليم ، وبدون هذا البناء الاقتصادي ، يكون نظام التعليم – علي حد تعبير هانز – معلقا علي الهواء

ومنذ القدم يربط الدارسون بين البناء الاقتصادي وحاجاته وبين نظم التعليم ومحتويات برامجه ، فيرون أن اختراع الكتابة مثلا الذي أدي – علي حد تعبير جون ديوي – إلى ثورة في كل جهازنا التعليمي ، قد كان نتيجة لحاجة اقتصادية ملحة ، حيث توجد طبقة ضخمة من التجار، وتلك الطبقة اخترعت الكتابة لتستفيد منها في ضبط الحسابات وتيسير الاتصالات.

كما يلاحظ أن الجامعات الإنجليزية قبل الثورة الصناعية التي تفجرت في بريطانيا . كانت الدراسة فيها نظرية ميتافيزيقية . وأن المسئولين عن الجامعات كانوا يحتقرون الدراسات العملية والفنية شأنهم في ذلك شأن المسئولين عن الجامعات الأوربية وقتئذ . وعندما قامت الثورة الصناعية وتأكدت العلاقة بين العلم والتقدم بداً الأمان يفكرون في أن بلادهم يمكن أن تصبح غنية ، في مستوي بريطانيا، إذا أمكن تعليم وإعداد أفراد في استطاعتهم إرساء قواعد للصناعة في البلاد . ومن هنا أنشئت بعض المعاهد التكنولوجية في زيورخ وبرلين وغيرها ، لتدريب المهندسين الذين كانت تحتقرهم الجامعات ، ثم اتبعت الجامعات البريطانية هذا الأسلوب بعد ذلك. وكان هذا الاتجاه الجديد هو الذي طور الجامعات نفسها بعد ذلك. بحيث صارت ألصق بحياة مجتمعاتها.

وكانت نتيجة هذا الانفتاح الواسع علي المجتمع ، وما أدي إليه من نتائج عملية بارزة في النهوض بالمجتمع ، أن تحطمت المفاهيم القديمة للجامعة ، وحلت محلها مفاهيم جديدة ، تجعل هذه الجامعة جزءا من المجتمع ؛ لا برجا عاجيا معزولا عنه. وظهر ذلك واضحا في أن الجامعة ضمت إلى كلياتها التقليدية الكليات التكنولوجية ، كالطب والهندسة والزراعة والصيدلة وهذه الاستجابة الشديدة من قبل الجامعة في العصور الحديثة للبناء الاقتصادي للمجتمع . أدت إلى النهوض به ، فتراها واضحة أيضا في مراحل التعليم الأخرى السابقة علي الجامعة . حيث المناهج الدراسية في هذه المراحل مناهج إقليمية ، تخدم بيئة بعينها . وحيث هذه المناهج تختلف من بيئة البناء الاقتصادي أخرى . وحيث هي أيضا سريعة التغير لتواكب تغير الحياة في المجتمع ، استجابة لسرعة التغير التكنولوجي الذى يعيشه عامنا المعاصر.وإذا كانت نظم التعليم تتأثر بالبناء الاقتصادي من وجوه متعددة فإن تأثر هذه النظم بالنظرية التي يسير عليها البلد أوضح . ويعرف البعض النظرية الاقتصادية بأنها مسألة قيود ، أو بعبارة أخري تتوقف على مقدار تدخل الحكومات بسياستها في تقييد المعاملة داخل البلاد وخارجها

ومن وجهه النظر هذه ، يمكن أن نقسم النظم الاقتصادية المعاصرة إلى نظامين اثنين هما:

النظام الرأسمالي : الذي تنطلق فيه المعاملات . دون أن تتدخل الدولة بخطة اقتصادية غير

الخطط التي يختارها الملاك من الأفراد أو الشركات.

والنظام الاشتراكي : هو الذي تتدخل فيه الدولة في المعاملات الاقتصادية تدخلا تاما أو جزئيا حسب الظروف الخاصة المحيطة بكل مجتمع اشتراي

أما عن النظام الرأسمالي ، فأنه يقوم على أساس فلسفة واضحة ، ترى أن الرخاء الاقتصادي إنما يتحقق علي أساس النشاط الفردي ، المبادرة الفردية ، المعتمدين على المغامرة الفردية ، والذكاء الفردي وتنعكس الفلسفة الرأسمالية علي نظم التعليم انعكاسا واضحا ؛ فالفردية التي تقوم عليه الرأسمالية في إنشاء المشروعات وإدارتها والمنافسة التي تقوم عليها الحياة في ظل الرأسمالية بحثا عن الكسب والربح ، هما نفس الأساسين اللذين تقوم عليهما نظم التعليم في المجتمعات الرأسمالية.

وقد استطعت الولايات المتحدة . زعيمة المعسكر الرأسماليٍ المعاصر. أن تحقق لأبناتها مرحلة تعليم إلزامي ، تمتد إلى سن الثامنة عشرة ، في كثير من الولايات الأمريكية . كما استطعت أن تفتح أبواب تعليمها العالي والجامعي.

إلا أن الفردية – الرأسمالية – التي تسير عليها الولايات المتحدة في نظامها التعليمي تجمع بين المتناقضات ، بين نظم تعليمية تقدمية تماما في الولايات ونظم متخلفة جامدة في بعضها الآخر مما جعل الكثير من المفكرين ينادون بتدخل الحكومة الفيدرالية ، لتحقق تكافو الفرص التعليمية بين مختلف الأمريكيين.

بيد أن هذا التطور الرأسمالي ، الذي قام على أساس المنافسة من أجل الربح ، قد أدي إلى تقدم وازدهار ملحوظين بالفعل . ولكنه أدي أيضا إلى صور سوداء من الجشع والطمع والغرور والبطش دفعت بها إلى استغلال الآلات وتطويرها ومن ثم كان لابد أن يقوم معسكر آخر مناهض للرأسمالية هو المعسكر الاشتراكي

أما **النظام الاشتراكي** فيقوم علي تدخل الدولة تدخلا تاما أو جزئيا في توجيه المرافق الاقتصادية وغيرها من المرافق. لتحقيق التقدم وللوقوف في وجه المطامع الاستعمارية أو الإمبريالية ، التي يمثلها المعسكر الرأسمالي، ومهما كان لون الاشتراكية ، فهي تؤمن بالتعليم سبيلا للتقدم الذي تسعي إليه ، إلا أنها تري إشراف الدولة علي نظام التعليم فتخطط له في خط مواز لتخطيطها في مختلف مرافق المجتمع. فالتعليم في النظام الاشتراكي موجه من قبل الدولة لتحقيق أهداف معينة أو محددة يتطلبها تقدم المجتمع.

رابعا : العوامل السياسية:

هناك حقيقتان تجدر الإشارة إليهما قبل الحديث عن أثر العوامل السياسية في نظم التعليم,

- **أولهما** هي صعوبة الفصل بين النظرية الاقتصادية والنظرية السياسية ، فإذا كانت النظرية الاقتصادية كما سبق – مسألة قيود في المعاملات الاقتصادية فإن النظرية

السياسية هي مسألة قيود أو لا قيود في العلاقات الخاصة والعامة بين الناس.

- أما **الحقيقة الثانية:** فهي أننا يجب نفرق بين الظروف السياسية التي تتسم بشي من الاستقراروالاستمرار، متمثلة في النظرية السياسية التي تسير عليها البلد ، وبين الظروف المؤقتة أو الطارئة ، التي تفرض علي البلد أن يتخلى – مؤّقتا – عن نظريته السياسية. حتى يجتاز ظرفا طارئا فرض عليه ؛ كما يحدث في حالات الحرب والاضطرابات ، وبعد ذلك يعود البلد – سياسيا– إلى حالته الأولى التي كان يسير عليها.

وتتأثر نظم التعليم بالعوامل السياسية ، سواء في تلك النظرية السياسية التي يسير عليها البلدان والظروف السياسية الموقتة أو الطارئة عليه ، والنظرية السياسية إما ديمقراطية أو دكتاتورية ؛ ومما يلفت النظر أنه لا يوجد يلد أو دولة تعترف بأنها تسلك غير الطريق الديمقراطي ؛ وأكثر الدول تسلطا واستبدادا ودكتاتورية ، تدعي أنها هي الديمقراطية وما سواها من الدول هي المستبدة والمتسلطة، وربما يعود هذا الخلط بين الديمقراطية ونقيضها إلى مرونة مبدا الديمقراطي ذاته بحيث يتسع للمتناقضات أحيانا.

أما البلاد التي تتبع السلطة فيها من الشعب . سواء بانتخاب الشعب لحاكم البلد انتخابا حرامباشرا ، أو بانتخاب غير مباشر ، أو بانتخاب من ينوب عنه في توجيه أمور البلاد . فإن هذه البلاد هي التي تلتزم بالديمقراطية بمعناها المفهوم والمتعارف عليه ، وهي التي تتبع فيها السلطة من الشعب حقيقة.

ولذلك نجد الفرد في هذه المجتمعات التي تتبع السلطة فيها من الشعب أو البلاد الديمقراطية حقيقة . ليس حرا في اختيار طريقته الخاصة فحسب ، بل إن السياسة العامة نفسها تعتبر نتيجة للاختيارات التي اختارها الأفراد كأعضاء في المجتمع، وتؤمن هده المجتمعات . وتؤمن الدولة فيها بالفرد ، لأنها ترى أن الدولة تستمد قوتها الحقيقية من حسن تمثيلها لأبناء المجتمع الذي تحكمه ؛ وبالتالي فهي تستمد قوتها من قوة المجتمع ، والمجتمع يستمد قوته من قوة أبنائه

يبدو أنه إذا كانت للبلاد التي تستبد الدولة فيها بالسلطة تنهج نهجا واحدا في نظمها التعليمية وهو سيطرة الدولة علي التعليم والاستثمار بتمويل برامجه . وتحديد سياسته وأهدافه . وعدم السماح لغيرها من الهيئات والسلطات بمشاركتها في ذلك كله ، باعتبار التعليم من أخطر الوسائل لتحقيق أهدافها في داخل البلاد وخارجها ، فإن البلاد التي تتبع السلطة فيها من الشعب لا تكون الدولة سلبية بالضرورةعلي النحو الذي رأيناه في الولايات المتحدة عند الحديث عن العوامل الاقتصادية والعوامل الجغرافية, فالنظام الديمقراطي يمتاز بالمرونة في فهمه وتطبيقاته إن كان يسعى أساسا إلى خدمة الفرد والمجتمع بما يحقق الهدفين السابقين ، بالنسبة للفرد وبالنسبة

للمجتمع.

ولذلك نجد هذه البلاد الديمقراطية يختلف نظام التعليم في كل منها عنه في البلاد الأخرى . فهناك بلاد تشرف فيها الدولة علي التعليم . ولكنها لا تفعل ذلك لغرس ايدلوجية معينة . كما تفعل الدول الديكتاتورية . وإنما هي تفعل ذلك لظروف تاريخية واجتماعية معينة تحتم عليها ذلك دعما للوحدة الوطنية والقومية ، وتحقيقا لأعراض ثقافية معينة يجب على الدول تحقيقها كما هو الحال في فرنسا ء أو تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كما هو الحال استراليا وبلاد تترك الأمر كله إلى الشعب في السلطات امحلية كالولايات المتحدة ، كما توجد بلاد أخري تشترك فيها الدولة مع الشعب في الإشراف على التعليم كما هو الحال في انجلترا

خامسا: العوامل الدينية:

الأديان من العوامل الهامة في توجيه سلوك الفرد في الحياة ، إضافة إلي تأثيرها الواضح علي نظم التعليم ، فقد أكدت الدراسات مدى ارتباط وتأثر نظم التربية والتعليم في أهدافها ومحتوياتها وطرقها بالمعتقدات الدينية.

ففي العصور القديمة لعب الدين دورا هاما في حياة قدماء المصريين ، فقد ترتب علي اعتقادهم في البعث والخلود اهتمامهم ببناء المقابر أكثر من اهتمامهم ببناء القصور . وينعكس ذلك في اهتمامهم بعلوم الهندسة وفنون البناء والحساب وأيضا الطب والتشريح وعلم وظائف الأعضاء ، وتعاقب ذلك في العصور التالية، ومع مطلع القرن العشرين انقسمت أوربا من الناحية الدينية إلى ثلاث مجموعات كالآتى:

المجموعة الأولي هي مجموعات البلاد التي تستبد فيها الدولة بالإشراف على التعليم.

المجموعة الثانية : هي مجموعة البلاد التي تسير على مبدأ الثنائية التعليمية بمعني أن لكل من الدولة والهيئات الدينية مدارسها الخاصة التي تشرف عليها دون أن تتدخل الدولة أو الهيئات الدينية كل في شئون الأخرى

المجموعة الثالثة : هي مجموعة البلاد التي تسير على أساس التعاون بين الدولة والهيئات الدينية في الإشراف علي التعليم

وراء هذا التقسيم عوامل ثقافية عديدة ، يتم إلقاء الضوء على هذه المجموعات الثلاث فيما يلى: أما **المجموعة الأول** التي تسير على أساس استبداد الدولة بالإشراف على التعليم ، دون الهيئات الدينية أو الطائفية ، فأوضح نموذج لها هو الاتحاد السوفيتي السابق ببعض جمهورياته . وجمهورية الصين.

والمقصود هو قصر الدين على أعمال العبادات والقيام بالطقوس ، واستبعاد أي تعاليم أو مواعظ قد تؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع ، فهناك إيمان شخصي ؛ ولكن من غير المسموح به أن يترجم هذا الإيمان إلى أعمال لا تميل إليها الشيوعية السوفيتية، ولذلك فقد

أشرقت الدولة في الاتحاد السوفيتي السابق على التعليم ، ولن تسمح لغيرها من الهيئات أو السلطات أو الطوائف أن تشاركها في ذلك . حتى تتمكن من بناء الإنسان السوفيتي الجديد كما تصوره البلاشفة

وقد نظم البلاشفة نظامهم التعليمي الذي يستطيعون به تحقيق هذا الهدف . على أربعة مبادئ: (أولها مبدأ اللاطبقية ، وهم يعتبرون المدرسة سلاحا قويا لبناء المجتمع بدون طبقات اجتماعية) (والمبدأ الثاني هو مساواة الجنسين في فرص التعليم)، (أما المبدأ الثالث فهو مساواة الأجناس والقوميات المختلفة بعضها بالبعض الآخر) ، (أما المبدأ الرابع فهو محو أثر الدين بمختلف أنواعه من المدارس وتنمية النظرية المادية ، الإلحادية العلمية)

أما **المجموعة الثانية هي مجموعة البلاد التي تسير على مبدأ الثنائية التعليمية** ؛ فإنها تسير على أساس وجود نظامين تعليميين منفصلين، يتبع أحدهما الدولة . والآخر يتبع الهيئات الدينية. ولا شأن للدولة به كالولايات الأمريكية واستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا، إن هذه البلاد قد سمحت بتأسيس مدارس مستقلة تديرها هيئات دينية وتمول هذه المدارس عن طريق المساعدات والمساهمات التي تقدمها الهيئات الدينية ، والآباء ، جنبا إلى جنب مع المدراس التي أنشأتها الدولة أو الهيئات المدنية الأخرى للقيام بتعليم أبناء الشعب .

فقد بدأت الثنائية التعليمية في فرنسا مع الثورة الفرنسية " فقد كان كتاب الثورة ينادون بنزع الإشراف على التعليم من يد الكنيسة ، ليوضع في يد الدولة ، على أساس أن لكل دولة حق في تربية أبنائها وهو حق لا يمكن التنازل عنه أو المساس به ولأن أطفال الدولة يجب أن يتعلموا على أيدي موظفين في الدولة

أما عن الثنائية في الولايات المتحدة فإن ظروفها تختلف عنها في فرنسا فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة اتفاق وتفاهم بين فئات المهاجرين وطوائفهم المختلفة منذ الأيام الأولي للهجرة خاصة وأن الكثيرين منهم كانوا قد تركوا أوطانهم الأولى هربا من الاضطهاد الديني .وبحثا عن الحرية الدينية .والتي أحسوا من شأنه هو ء كان هناك في تلك الأراضي الرحبة متسع لجميع الأديان والعقائد.

ونتيجة لذلك لم يشر الدستور الأمريكي إلى الدين أية أشاره . اللهم إلا في أحد تعديلاته . حيث قرر ألا يصدر الكونجرس قانونا يتعلق بنشأة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته .ونتيجة لذلك تركت الهيئات والطوائف الدينية حرة في أدارة شئونها ، وفى فتح المدارس و إدارتها دون تتدخل السلطات المسئولة عن التعليم العام في شتونهاء ودون أن تمد لها يد العون طالما كانت المدارس العامة مفتوحة وكافية

أما **المجموعة الثالثة** وهي البلاد التي تسير على أساس التعاون بين الدولة والهيئات الدينية في الإشراف علي التعليم . فلعل أوضح الأمثلة عليها هي انجلترا، لم تتدخل الدولة في انجلترا

في شئون التعليم إلا عندما لمست عجز الكنيسة عن توفير المدارس الأولية اللازمة لتعليم أبناء الشعب . فصدر قانون فورستر سنة 1870 ينشئ سلطات محلية للإشراف على التعليم . ولكنه ظل يساعد الهيئات الطائفية من الأموال العامة . وجعل هيئات ثلاث تساهم في إدارة التعليم وتمويله في انجلترا؛ هي **الدولة والسلطات المحلية والهيئات الطائفية** ثم توالت قوانين التعليم بعد ذلك تدعم نظام التعليم الإنجليزي ، وتدعم هذا التنوع فيه ، وهذا التعاون بين هذه الهيئات الثلاث . وكان آخرها قانون بتلر سنة 1944 الذي يسير عليه نظام التعليم الإنجليزي

سادسا: العوامل العنصرية

يقصد بالعوامل العنصرية أو الجنسية النظرة إلى جماعة من المواطنين نظرة خاصة ؛ يترتب عليها حرمانهم من الحقوق التي يتمتع بها بقية المواطنين .أو إعطائهم حقوقا لا يتمتع بها بقية المواطنين, وهذه النظرة مبنية على أساس أن هذه الجماعة من المواطنين سليلة جنس معين. غير ذلك الجنس الذى ينتمي إليه بقية المواطنين وتتنعكس هذه النظرة على التعليم انعكاسا واضحا.

والمشكلة العنصرية أو الجنسية مشكلة قديمة ، فقد كان العبيد في القدم محرومين من شتى الحقوق التي يتمتع بها (الأحرار) ، وكان الأحرار في هذه المجتمعات هم الذين يملكون كل شيء. والعبيد لا يملكون شيئا ولا يشاركون في هذه الحياة العامة . وإنما كان عليهم أن يعلموا ليملك هؤلاء الأحرار ويتفرغوا لما يريدون أن يتفرغوا له من مهام خاصة أو عامة .

وفي المجتمع اللاتيني القديم ، كان الحر يجب أن يتحرر من الواجبات الاقتصادية . وأن يستخدم العبيد وغيرهم من الناس لينعوا بشئونه المادية ، بما في ذلك إن استطاع العناية بأملاكه وأمواله. وهذا التحرر وحده هو الذى يترك له الوقت الكافي للقيام بأعباء الحكم والحرب والأدب والفلسفة.

وفي تقسيم أفلاطون الشهير للمجتمع المثالي عأئماتآ يرد ذكر (العبيد) كأنهم ليسوا أعضاء في هذا المجتمع . وكأنهم من غير البشر الذين يعيشون به ؛ بل إنه يذهب أبعد من ذلك حين يري أن أكبر ما يهدد المجتمع أن تفكر طائفة من طوائفه في الطموح ؛ والتطلع إلي طبقة أعلي من الطبقة التي ولدي فيها وخلقت لها . ومعني ذلك أنه يغلق باب التحرر من العبودية في وجه هؤلاء العبيد مهما بلغت إمكانياتهم وقدراتهم والأساس الذي كان يتم عليه اختيار العبيد في هذه المجتمعات القديمة غير معروف تماما، وإن كان من المرجح أنه كان نتيجة للهزيمة التي بها إحدى القبائل في الحرب.

ورغم أننا نعيش اليوم عصر حقوق الإنسان والمواثيق الدولية ، التي تنادى بأن يعيش الناس جميعا أخوة متساويين في الحقوق والواجبات حتى وإن وقع الفرد أسيرا في الحرب في يد عدوه ؛ على الرغم من ذلك فإن المشكلة الجنسية أو العنصرية لازالت موجودة على النحو الذى كانت

موجودة به في المجتمعات القديمة أو أخف من ذلك قليلا . ولعل أوضح الأمثلة التي تبرز فيها هذه المشكلة في عالمنا المعاصر في الولايات المتحدة الأمريكية . وجنوب أفريقيا

والمشكلة الجنسية أو العنصري في الولايات المتحدة تبدو لبعض الدارسين غريزة فطرية لتمكنها من نفوس الأمريكيين . دون أن يعرفون لها سببا وهي في الغالب مشكلة نفسية اجتماعية بدأت منذ الهجرة إلى الأرض الجديدة ولازالت التفرقة العنصرية تلعب دورا بارزا في الحياة الأمريكية عموما فلازال المواطنون الأمريكيون البيض يتمتعون بحقوق لا يتمتع بها إخوانهم السود ؛ ولازال عدم تكافؤالفرص بسبب اللون ظاهرة واضحة في الولايات المتحدة ، خاصة في ولايات الجنوب الأمريكي. حيث يباح للأمريكيين البيض مالا يباح للأمريكيين السود. وحيث يحرم علي الأمريكيين البيض.

وهذه التفرقة العنصرية التي تبدو في الحياة الأمريكية العامة. فتجعل الأمريكيين السود واضحا يعيشون في مستوى اقتصادي سيء للغاية . تتعكس على نظام التعليم الأمريكي انعكاسا، وتختلف التفرقة العنصرية في الولايات المتحدة . عنها في جنوب أفريقيا في أن غير البيض في الولايات المتحدة يعتبرون قلة . بعد أن زادت أعداد المهاجرين البيض إلى الأرض الجديدة ، بحيث زاد عددهم عن سكان البلاد الأصليين ، وقلل من عدد السكان أمام أفواج المهاجرين حملات القتل المنظمة التي شنها هؤلاء المهاجرون على السكان الأصليين.

إلا أن التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا تتفق مع التفرقة العنصرية في الولايات المتحدة بعد ذلك في كل شيء سواء في فرض الإرهاب على غير البيض وفي العمل على استمرار تخلفهم ؛ واستغلال جهودهم ؛ واستنزاف خيراتهم و مواردهم ، وفي حرمانهم من حقهم الطبيعي في الحياة الحرة ، وفي فرص التعليم وفي غير ذلك من الحقوق التي يتمتع بها الرجل الأبيض ، والتي يجب أن يتمتع بها كل مواطن في المجتمع ، وإن كانت الصورة في جنوب أفريقيا تبدو أقسي و أعنف مما تبدو عليه في الولايات المتحدة. وربما كان ذلك لأن البيض في جنوب أفريقيا مثلون أقلية . مما يفرض عليهم أن يلتزموا التشدد في ممارسة سلطتهم. حتى لا يفلت الزمام من أيديهم ، بينما في الولايات المتحدة أكثرية ؛ لا يضيرها أن يحصل غيرالبيض على بعض ما يحصل عليه البيض ، لأن ميزان القوى سيظل في صالحها ، بحكم الكثرة العددية على الأقل

وتنعكس (التفرقة العنصرية) في جنوب أفريقياء بما يتميز به من (تشدد) وتعنت واضحين علي الحياة هناك عموما ، وعلى نظام التعليم خصوصا وتبدو التفرقة العنصرية في كل مظهر من مظاهر التعليم في جنوب أفريقيافبالنسبة للبيض ، نجد مبائني المدارس ومعداتها من النوع الجيد وتنفق الحكومة على التلميذ مبالغ كبيرة ؛ أما بالنسبة للوطنيين ، فإن المباني المدرسية قديمة ، قليلة المعدات لا يتعدى نصيب التلميذ من نفقات التعليم سدس ما ينفق على التلميذ الأبيض ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه تقل الخدمات التعليمية التي تقدم للملونين والآسيويين في جميع النواحي

عن تلك التي تقدم للبيض ؛ حيث يلقى الأطفال البيض خدمات تعليمية كبيرة فتزود مدارسهم برعاية طبية وسيكولوجية كافية .كما توفر وسائل الانتقال والإقامة في مدارس داخلية لأبناء الريف منهم ، أما الأطفال السود والملونين فلا يتلقون من هذه الخدمات شيئا و فوق ذلك فإن مدرسي البيض مدرسون ممتازون ومؤهلون تأهيلا كافيا. أما مدرسو الوطنيين فإنهم غير مؤهلين تأهيلا كافيا.

وقد تغير هذا الوضع بعد تسلم نيلسون مانديلا . وأخذ وضع السود في التحسن تحسنا تدريجيا في جميع المجالات ومنها المجال التعليمي . وأصبح هناك اهتمام بالسود وبتعليمهم وبمدارسهم ومؤسساتهم التعليمية وعلى الرغم من أن الحكومة الحالية تحاول تصحيح حالات الخلل التي حدثت في التعليم في الماضي ، إلا أن آثار الإرث العنصري مازالت قائمة . حيث يكمن التحدي الأكبر في كيفية التعامل مع المقاطعات الريفية الأكثر فقرا

وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا تنفق أكثر من 20% من ميزانيتها الوطنية وأكثر من 5% من ناتجها المحلي الإجمالي علي التعليم ، وعلي الرغم من ذلك يعتبر نظامها ال منذ عام تعليمي الأسواً في العالم ، إلا أنه منذ عام 1994 بدأت تشهد العديد من التحويلات والإصلاحات التي تحد من سياسة الفصل العنصري خلال تعزيز مبادئ المساواة والدمقراطية وحقوق الإنسان والازدهار الاقتصادي

هكذا نجد أن النظام التعليمي يمس كافة أنشطة المجتمع ومجالاته وفئاته . ويتلمس احتياجاتهم ولذلك فهو يطرح خطط ومشاريع طموحة تحسن الاحتياجات المستقبلية علي المدى البعيد و القريب للمجتمع. كل ذلك جعل من النظام التعليمي معادلة معقدة . تتأثر بالكثير من العوامل والقوى المتعددة التي تساهم إيجابا وسلبا في النظام التعليمي ، فالتعليم يلعب دورا جوهريا في إحداث التغييرات الخطيرة في الثقافة المحلية والقومية والعاللية.كما أنه أحد الوسائل الرئيسة المتاحة لتحقيق شكل من التنمية البشرية أكثر عمقا وتناسقا وعلى ذلك فهو يحد من الفقر والجهل والظلم والحرب.

أن التعليم في اليوم أصبح استثمارا ناميا لا يكتفي بالقضاء علي المشكلات. بل تجاوز ذلك في تلبي الاحتياجات الجديدة من خلال تعلم مهارات جديدة ، وتجديد المهارات والمعلومات . بمعني أن التعليم اليوم اخذ على عاتقه دورا أوسع في التثقيف والتأهيل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

ومما يؤكد قيادة التعليم للتغيير تلك النماذج التي نراها في عالمنا المعاصر في نظم تعليمية متجددة ومتطورة، تلك النماذج التي تجلى فيها دور التعليم في قيادة التغيير بحيث أصبح التعليم كمايقال هو كلمة السر في تراكم التفوق الذي يعيشه العالم اليوم.

ثالثاً: مرحلة تربية طفل ما قبل المدرسة والاتجاهات المعاصرة:

تطور تربية طفل ما قبل المدرسة

يرجع الاهتمام برعاية الأطفال الصغار إلى أكثر من قرنين من الزمان حيث أجريت العديد من الإصلاحات التي استهدفت تعليم الأطفال الصغار بصفة عامة والأطفال الصغار الذين يعيشون في بيئات فقيرة بصفة خاصة.

- افتتح أولبرلين مدرسة للأطفال الصغار في فرنسا عام .1769
- أنشأ بستالونزي مدرسته في سويسرا عام .1805
- أنشأ روبرت أوين مدرسة لأبناء النساء العاملات في إنجلترا عام .1816
- أنشأ فروبل أول روضة أطفال في بلانكبرج بألمانيا عام 1837.

وأطلق اسم روضة أطفال على المدرسة المخصصة لتعليم أطفال ما قبل التعليم الابتدائي. وانتشر فكر فروبل بسرعة. فافتتحت روضة فروبل في بريطانيا العظمى عام 1851 وظل مجتمع فروبل لمدة عشرين سنة تالية. وأغلقت مدارس فروبل بألمانيا عام 1851 بأمر من الحكومة الروسية. مما دعا عدد من المهاجرين إلى إكمال العمل بأمريكاء ويرجع الفضل إليهم في إنشاء رياض الأطفال بأمريكا.

وانعكست التغييرات التي شهدها العالم منذ أوائل القرن العشرين على الاهتمام بالطفولة ورعايتها فتزايد الاهتمام بمرحلة ما قبل المدرسة. وأكدت المواثيق الدولية مبدأ التعليم للجميع والالتزام الجماعي بتوسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً.

العوامل التي أثرت على الاهتمام بمرحلة ما قبل المدرسة:

أ- تطور الفكر التربوي المعاصر والاهتمام بالبحوث النفسية.

ب- المواثيق والاتفاقيات الدولية: نظراً للتغييرات التي شهدها العام في أوائل القرن العشرين من حروب عاممية. دفعت الجهود الدولية إلى ضرورة حماية المدنيين من مخاطر الحروب فاهتمت بالطفولة منذ عام 1934 بصدور إعلان جنيف لحقوق الطفل. وواصلت الأمم المتحدة جهودها بإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 والإعلان العالمي لحقوق الأطفال عام 1959 واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام 1989. وحثت الأمم المتحدة الدول المصدقة على المواثيق والاتفاقيات تعزيز حقوق أطفالها وإصدار التشريعات التي تكفل ذلك.

ج- المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية الدولية

د- التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية :أدت التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت الثورة الصناعية إلى خروج المرأة إلى العمل وخاصة في الطبقات الفقيرة والمتوسطة

لتحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية مما أظهر الحاجة إلى وجود هيئة اجتماعية تعاون الأم في رعاية أطفالها الصغار قبل سن الإلزام. ولهذا أصبحت مؤسسات ما قبل المدرسة ضرورة اجتماعية لرعاية الأطفال الصغار أثناء غياب أمهاتهم.

هـ- **مبدأ تكافؤ الفرص:** تحقيقاً لهذا المبدأ ظهرت ضرورة رعاية الأطفال الصغار أبناء الطبقات الفقيرة الذين لا تتوافر لديهم البيئة الصالحة والخدمات الأساسية. ومن ثم اتجهت الدول المختلفة إلى توفير أماكن بمؤسسات ما قبل المدرسة للصغار قبل سن السادسة وظهر اتجاه لبدء التعليم الرسمي في السنة الأخيرة من مدرسة الحضانة.

أنواع مدارس مرحلة ما قبل المدرسة:

تدخل ضمن مرحلة ما قبل المدرسة كل دار أو مدرسة تقوم برعاية الأطفال قبل سن السادسة

أ- **دور الحضانة أو مراكز الرعاية النهارية:** وهي مؤسسات اجتماعية. تنشأ لرعاية الأطفال قبل سن الإلزام.

ب- **مدرسة الحضانة:** مدرسة الأطفال في سن مرحلة ما قبل المدرسة (5-2 سنوات) وتهتم هذه المدرسة بصفة أساسية بمشاكل التدريب على العادات والتطبع الاجتماعي. ولكنها أيضاً تعطي قدراً من الاهتمام إلى التغذية وتربية الوالدين... الخ.

ج- **روضة الأطفال:** مؤسسة تعليمية أو جزء من نظام مدرسي. مخصص لتعليم الأطفال الصغار عادة من سن 4- 6 سنوات من العمر.

د- **مدارس اللعب:** وهي مدارس للأطفال من سن الرابعة حتى سن السادسة أو السابعة وتقدم خدمتها لمدة ثلاث ساعات يومياً طوال أيام الأسبوع.

هـ- **مدارس الأطفال:** هي جزء من نظام مدرسي يلتحق بها الأطفال من سن الخامسة. ومدة الدراسة بها سنتان من الخامسة حتى السابعة من عمرهم وهي إلزامية مجانية مشتركة وهي إما في أبنية مستقلة أو في أبنية مشتركة مع مدرسة الحضانة. أو مشتركة مع المدرسة الابتدائية

الاتجاهات المعاصرة في تربية طفل ما قبل المدرسة

أ- **الرؤية الموسعة لتنمية الطفولة المبكرة:** أرست المواثيق الدولية حق الطفل في التعليم كمعيار عالمي وتعهدت معظم الدول بتأييد هذا الحق وإصدار التشريعات اللازمة لتوفير التعليم المجاني لجميع الأطفال الصغار. وتمثل المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل عام 1989 رؤية أساسية شاملة لتنمية الأطفال .وتتمثلالرؤية الموسعة لتنمية الطفولة المبكرة في: الاهتمام بالنمو الطبيعي للطفل وتقديم الخدمات الصحية للأم والطفل مع وتثقيف الوالدين والقائمين على رعاية الأطفال لإثراء إدراكهم وتعريفهم أسس رعاية الأطفال والعناية بهم والتدخل المبكر ممنع الإعاقة. ورعاية الطفل المعوق وتعزيز نموه الطبيعي.

ب- **التعاون بين مؤسسات ما قبل المدرسة والأسرة:**" تشير الأدبيات إلى أهمية وضرورة

التعاون بين المعلمات بمؤسسات ما قبل المدرسة والأسرة وعملهما معاً في رعاية الأطفال في هذه السن المبكرة فالعلاقة القوية بين المعلمات والأسرة تفيد الطفل في الاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة له. كما أن المعلمة الأولى للطفل لها تأثير فعال في هذه المرحلة المبكرة من عمر الطفل. وهناك بعض العوامل التي ساعدت على تحقيق التعاون بين مؤسسات ما قبل المدرسة والأسرة وتكوين رابطة وثيقة بينهما وهي:

- **تنظيم تعليم ما قبل المدرسة:** إن تنظيم تعليم ما قبل المدرسة وتنوع مؤسساته يساعد الآباء على حرية اختيار نوع الرعاية المناسبة لأطفالهم ومن ثم يتمكنون من التعاون مع المعلمات القائمات على رعاية أطفالهم
- **تصميم مؤسسات تعليم ما قبل المدرسة:** ساعد التخطيط السليم لبناء هذه المؤسسات على تحقيق التعاون بينها وبين الأسرة. فعندما يتسم التصميم بالمرونة (المدرسة المفتوحة) يسمح بحركة الأطفال والآباء والأمهات.
- **معاونة الآباء في البرامج والأنشطة:** تسهم العلاقة الوثيقة بين الأسرة والمعلمات في الاستفادة من ميول بعض الآبّاء للمشاركة في رعاية الأطفال فهناك بعض الآباء موسيقيين أو لديهم آلات موسيقية ومن ثم يمكنهم مشاركة الأطفال في الأنشطة الموسيقية مثلا.
- **تنوع وسائل الاتصال بين الأسرة والمعلمات:** إن تعدد وسائل الاتصال بين الأسرة والمعلمات ساعد على تكوين رابطة وثيقة بينهما وهذه الوسائل مثل: مقابلة التعارف (المبدئية)، زيارات منزلية. زيارة المدرسة. محادثة تليفونية. تنظيم المؤتمرات.

ج- **الاهتمام بتطوير برامج إعداد المعلمات:**

د- **تنمية المنظور الدولي في تعليم ما قبل المدرسة:** يتطلب العصر الجديد فهماً عميقاً للمجتمع الدولي وتنمية الإعساس بحضارات الشعوب وقدراتهم. واكتساب قدر كافي من المهارات اللغوية الأجنبية للانفتاح على الثقافات الأخرى.

هـ- **التكامل بين تعليم ما قبل المدرسة والمدرسة الابتدائية:**"اتجهت سياسات العديد من الدول إلى الربط بين تعليم ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي. وتعددت أشكال هذا الربط منها على سبيل المثال ما يلي:

- التكامل بين ما قبل المدرسة والمدرسة الأولية. ويحدث هذا التكامل يومين أسبوعياً للأطفال بين سن الخامسة والسادسة فيذهبون مع إخوانهم الكبار في المدرسة العادية. ويوجد في كل مدرسة معلمة ومساعدة تلقت تدريباً قصيراً في مجال تعليم ما قبل المدرسة. ويمكث الأطفال في كل زيارة حوالي خمس أو ست ساعات. ويبدؤون البرنامج باللعب الحر ثم مناقشات مع معلمة ما قبل المدرسة.

- تعاون ما قبل المدرسة مع المدرسة الإجبارية. حيث تم إنشاء مباني معقدة جديدة في كل منطقة لا تقل كثافتها عن 7 آلاف شخص. تضم كل الأطفال حتى سن الثالثة عشرة. والغرض منها سهولة انتقال الأطفال من مرحلة إلى أخرى. ولا توجد حواجز بالمبنى منع اتصال الأطفال ببعضهم في مختلف الأعمار يعملون ويلعبون معاً
- بدء التعليم الإجباري من سن الخامسة حيث يتم استيعاب جميع الأطفال في سن الخامسة يبدوا تعليمهم في فصول تعليم ما قبل المدرسة الملحقة بالمدرسة الابتدائية أو في رياض الأطفال التحضيرية وتعدهم للدراسة بالمدرسة الابتدائية.
- تجميع جميع الأطفال في مدرسة ابتدائية من سن سنتين حتى سن الحادية عشرة وتقوم برعايتهم معلمات الابتدائي بالإضافة إلى معلمة حضانة متجولة تأتٍ مرة أسبوعيةً وتستخدم في مناطق المدن الجديدة والمناطق الريفية.

الفصل الثالث

نظام رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية

مـــقدمـــة

أولا:فلسـفة وأهداف مؤسسات رياض الأطفال

ثانيا:شروط القيد والقبول بمؤسسات رياض الأطفال

ثالثا:البرامج التربويـة بمؤسسـات رياض الأطفال

رابعا:إدارة مـؤسســات ريــاض الأطفــال.

خامسا:تمويل مـؤسســات ريــاض الأطـفـال.

سادسا:معلـــــمة ريـــاض الأطـفـــال.

سابعا:القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظام رياض الأطفال.

يهتم الشعب الصيني في الوقت الحالي ببناء الصين القوية الحديثة، وإن من أهم القطاعات التي يبذل الصينيون فيها الجهد الأكبر هو قطاع التربية التي يقع عليها العبء الأكبر في برنامج التحديث والتِطوير، ولقد ظل الاتجاه ميلاً إلى فلسفة التعليم الأمريكي والأخذ بنظمه وطرقه الحديثة وآراء فلاسفته وبخاصةً جون ديوي John Dewey، إلى أن كانت الحرب العالمية الأولى ومناصرة أمريكا لليابان، فقد تحول الرأي العام إلى التحمس لنظم التعليم الأمريكية بوجه خاص، وللنظم الغربية بوجه عام، واتجه إلى المطالبة بسياسة تعليمية قومية نابعة من ظروف البلاد ومقتضياتها المحلية

ولقد أدى قيام ثورة ١٩١١م إلى انبثاق مفهوم جديد للمجتمع وحضارته، وبالتالي شاركت الثورة في إحداث اتساع كبير في نظام التعليم وتحسينه تدريجياً وإن كان لم يحدث تغير كبير في صورة التعليم العام وذلك بسبب زيادة عدد السكان مع قلة عدد المعلمين ومصادر التمويل، ولكن بعد تأسيس حكومة الكومنتاج كانت الحاجة ماسة إلى تطوير الدولة، وقام منهج التعليم على الاهتمام بالمبادئ الثلاثة وهي: القومية والديمقراطية وسبل الحياة، وأدت الأهداف العامة بدورها إلى تحسين الاقتصاد وبالتالي تحسين حياة الأفراد وتأكيد استقلالية الدولة وتعميق مفهوم الديمقراطية، وعندما قامت ثورة أكتوبر عام ١٩٤٩م على يد الزعيم الروحي للصين ماو تسي تونج Mao Ze Tong وأعلنت جمهورية الصين الشعبية، قرر قادة الثورة أن يوجهوا إلى التعليم غاية جهدهم.

وانتشرت رياض الأطفال في الصين انتشاراً واسعاً بعد استيلاء الشيوعيين على الحكم عام ١٩٤٩م وامتدت بأعداد كبيرة إلى المدن والقرى، ولأطفال ما قبل المدرسة الابتدائية مكانة فريدة في المجتمع الصيني، حيث يسمح لهم بحرية التصرف، كما يفرض عليهم النظام بدرجة أقل من الأطفال الكبار، والدولة تعتبرهم مواطنين صينيين لديهم مسئوليات تجاه مجتمعهم تتناسب مع عمرهم ومرحلة نموهم.

وعلى هذا يتضح مدى إدراك الشعب الصيني لأهمية التعليم قبل المدرسي، حيث إن التحاق الطفل بمؤسسات تربية الطفل من شأنه أن يعمل على تنمية قدراته، وإكسابه العديد من المهارات والخبرات، كما يساعده في الخروج من جو الأسرة إلى المجتمع وبالتالي تنمية قدراته في التعامل مع المجتمع المحيط به.

وتعتبر الحقوق التربوية للطفل في جمهورية الصين الشعبية جزءاً متكاملاً من حقوق الإنسان التي نص عليها الدستور وقانون التعليم، وتعمل الحكومة على تحقيقها لإيمانها بأهمية التعليم في إحداث التقدم الاقتصادي والاجتماعي، لذا توفر الحكومة الصينية الرعاية المتكاملة للأطفال الصغار قبل الميلاد برعاية الأمومة وإجراء الفحوص الطبية الشاملة والمجانية، ورعاية الأطفال بعد الميلاد من خلال تحصينهم ضد أمراض الطفولة في المدن والقرى على حد سواء ورعايتهم تربوياً واجتماعياً وصحياً في مراكز الرعاية النهارية ورياض الأطفال المنتشرة في الريف والمدن.

ومن أجل دعم تربية الأطفال أنشأ مجلس الدولة عام ١٩٧٩م فرقة القيادة لأعمال دور الحضانة ورياض الأطفال على وجه الخصوص، وتتكون هذه الفرقة من مسئولين في وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية والاتحاد النسوي الوطني واللجنة الوطنية للدفاع عن الأطفال للشعب الصيني وغيرها من الأجهزة الأخرى، وقد تم تأسيس دار نشر للأطفال في بكين وشانغهاي وغيرها من المدن الكبيرة لنشر المجلات والكتب الملائمة للقراء الأطفال.

وقد أفرزت هذه الجهود الهائلة تقدماً كبيراً، ففي عام ١٩٨٧م وصل عدد رياض الأطفال بالصين إلى ١٦٧.٠٠٠ روضة، كما تم إصدار قرارات رسمية لتطوير المناهج التربوية والتعليمية لأطفال مرحلة ما قبل المدرسة، وفي عام ١٩٨٩م تم إنشاء لجنة تعليم الدولة لتنظيم لوائح مؤسسات رياض الأطفال ودور الحضانة.

وعلى الرغم من أن خطة الحكومة التعليمية تنهض بأعباء توسيع مؤسسات ما قبل المدرسة فإن القانون الصيني يسمح للمصانع والمزارع الجماعية بإنشاء دور للحضانة أو رياض الأطفال من ميزانياتها، كما تقوم بتجهيزها وصيانتها، إلا أن وزارة التعليم تشرف على العمل الذي يؤديه الأطفال وتضع الخطط التعليمية، ومن خلال ذلك يتضح أن المسئولين عن التعليم اهتموا بتربية الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة بعد استيلاء الشيوعيين على الحكم لتحقيق التربية الاشتراكية للأطفال.

أولا: فلسـفة وأهداف مؤسسات رياض الأطفال:

تقوم فلسفة النظام التعليمي في جمهورية الصين الشعبية على ضرورة تحديد الأهداف التعليمية الخاصة والعامة، وتحقيق التكامل بين النظرية والتطبيق، بالإضافة إلى تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع في حق الحصول على التعليم بمختلف مراحله

وترتبط تربية الأطفال في الصين ارتباطاً وثيقاً بالأسرة لتحقيق التربية الاشتراكية للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة وإعدادهم للمدرسة الابتدائية، كما تهتم بمساعدة الأطفال على تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة والتي تشمل النواحي الجسمية والعقلية والخلقية والجمالية، فالدول الشيوعية تتميز –بجانب الاهتمام بالتربية الأيديولوجية– بتقديم الرعاية التي تمتد لتشمل تربية طفل ما قبل المدرسة، وتقوم فلسفة تربية طفل ما قبل المدرسة في الصين على تحقيق الأهداف التالية

- الإعداد للمستقبل بما فيه من تحديث منتظر.
- تعميق مفهوم الحب تجاه الأشياء مثل حب العمل، والعلم، والتضامن، وغيرها من الأشياء وذلك من خلال الأنشطة المختلفة.
- تنمية الإدراك والحواس.
- تحسين القدرة على التعبير والربط.
- التركيز على أهمية المنبهات السمعية والبصرية المبكرة، وكيفية تنمية قدرات الطفل، ومراعاة الفروق الفردية.

ويتمثل الهدف الرئيسي للروضة في جمهورية الصين الشعبية في تعليم الأطفال، وتوفير العناية بهم، وتحقيق النمو الشامل المتكامل لهم في الجوانب الجسمية والعقلية والوجدانية والاجتماعية، بالإضافة إلى تهيئتهم لدخول المدرسة الابتدائية

كما ألقى دليل التعليم في رياض الأطفال بالصين –الذي تم وضعه بواسطة قسم التربية بجامعة بكين وبرعاية وزارة التربية الصينية والخبراء الروس عام ١٩٥٦م والذي تم آخر تنقيح له عام ٢٠٠٩م– الضوء على أهداف التعليم بهذه المرحلة والتي تتمثل فيما يلي:

- تثقيف ورعاية الأطفال، وتنميتهم عقلياً وبدنياً واجتماعياً ووجدانياً.
- تشجيع الأطفال على اكتشاف العالم من خلال اللعب.
- تنمية مهارات الأطفال وقدراتهم المختلفة.
- تعليم الطفل مبادئ القراءة والكتابة والحساب.
- تلبية احتياجات الأطفال المختلفة، وتعزيز شخصياتهم.
- تعزيز نمو الأطفال عقلياً واجتماعياً وعاطفياً وبدنياً من خلال البرامج والأنشطة.
- إكساب الأطفال الثقة بأنفسهم.
- استكمال دور الأسرة في رعاية وتعليم الأطفال.
- تنمية مفهوم احترام الذات لدى الأطفال، واحترام الآخرين.

كما وضعت لجنة تعليم الدولة عام ٢٠١٠م لائحة التطوير وتنظيم لوائح رياض الأطفال ودور الحضانة، حددت فيها أهداف رياض الأطفال بجمهورية الصين الشعبية كالتالي:

- تحقيق النمو الشامل للأطفال في مختلف الجوانب.
- تشجيع الأطفال على المشاركة في اتخاذ القرارات.
- تنمية القيم الأخلاقية والاجتماعية لدى الأطفال.
- تنمية روح التعاون والمشاركة بين الأطفال.
- تنمية استعداد الأطفال لتحمل المسئولية.
- تنمية الإبداع والابتكار لدى الأطفال.
- تعزيز المساواة بين الأطفال.
- تعزيز فردية الأطفال.
- تقديم الرعاية والتعليم لجميع الأسر باختلاف ظروفها الاجتماعية والاقتصادية.
- توطيد العلاقة بين مؤسسات تربية الأطفال والأسرة بما يحقق الأهداف المنشودة.
- توفير بيئة آمنة للطفل تحافظ على صحته، وتحقق نموه في مختلف الجوانب.

كما تهدف أنشطة ومناهج وبرامج تعليم الطفولة المبكرة في الصين إلى تحقيق ما يلي:

- إحداث التنمية المتناغمة للأطفال في النواحي الصحية والسلوك والصحة النفسية.
- تدريب الأطفال على أسلوب الحياة الصحي وممارسة الرياضة بانتظام.
- غرس قيم التعاون، وضرورة العمل بروح الفريق.
- تنمية قدرات واستعدادات الأطفال.
- تنمية ذكاء الأطفال.
- تنمية قدرة الأطفال على الاتصال الفعال، ومعرفة البيئة المحيطة.
- غرس حب الأسرة، والأصدقاء، والبيئة المحيطة، والعالم أجمع، والعلوم المختلفة.
- غرس القيم الحميدة في نفوس الأطفال مثل (الإخلاص، والصدق، والأمانة، والشجاعة، والثقة بالنفس، والانضباط، وتحمل المسئولية).
- تنمية التذوق الجمالي لدى الأطفال.

ومن خلال ما سبق يتضح أن من أهم أهداف مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية هو الحرص على تنمية الأطفال تنمية شاملة متكاملة في جميع الجوانب البدنية والعقلية والوجدانية والاجتماعية، كما يتضح أن تحقيق هذه التنمية المتكاملة يتم من خلال تعليم عالي الجودة يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة في هذه المرحلة.

بالإضافة إلى ذلك فإن من أهم الأهداف في هذه المرحلة هو إعداد الطفل وتهيئته لدخول المدرسة الابتدائية من خلال تعليمه مبادئ القراءة والكتابة والحساب وغيرها من المبادئ والمهارات المختلفة، كما اهتمت مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية بتنمية شخصية الطفل، وتحقيق استقلاليته، وتنمية ذكائه وقدراته واستعداداته، وتنمية استعداده لتحمل المسئولية، وتشجيعه على المشاركة في اتخاذ القرارات، على أن يتم كل ذلك في بيئة آمنة من شأنها أن تحافظ على صحة الأطفال، وتساعد على تحقيق نموهم في مختلف الجوانب.

وفي ضوء ما سبق يتضح تنوع أهداف مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية، إلا أنها في مجملها تنبثق من الهدف الرئيسي الذي ينص على تنمية الأطفال تنمية شاملة متكاملة في مختلف الجوانب، وتهيئتهم لدخول المدرسة الابتدائية، وتتلخص تلك الأهداف فيما يلي:

- تحقيق النمو الشامل للأطفال في مختلف الجوانب.
- تشجيع الأطفال على اكتشاف العالم من خلال اللعب.
- تعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة والحساب.
- تلبية احتياجات الأطفال المختلفة، وإكسابهم الثقة بأنفسهم.
- تشجيع الأطفال على المشاركة في اتخاذ القرارات.
- تنمية مفهوم احترام الذات لدى الأطفال، واحترام الآخرين.
- تنمية القيم الأخلاقية والاجتماعية لدى الأطفال، وتنمية روح التعاون والمشاركة بينهم، وتنمية استعدادهم لتحمل المسئولية، وتنمية الإبداع والابتكار لديهم.
- تعزيز المساواة، ومراعاة الفروق الفردية بين الأطفال.
- تدريب الأطفال على العادات الصحية السليمة، وممارسة الرياضة بانتظام.
- غرس القيم الحميدة في نفوس الأطفال، وتنمية التذوق الجمالي لديهم.
- تقديم الرعاية والتعليم لأسر الأطفال، وتوطيد العلاقة بين مؤسسات تربية الأطفال والأسرة بما يحقق الأهداف المنشودة.
- توفير بيئة آمنة للأطفال، تحافظ على صحتهم، وتحقق نموهم في مختلف الجوانب.

ثانيا: شروط القيد والقبول بمؤسسات رياض الأطفال:

تنقسم مؤسسات رياض الأطفال في الصين إلى نوعين: الأول تحت إدارة الدولة والثاني تحت إدارة المنظمات الشعبية، ويشمل النوع الأول رياض الأطفال التي تديرها مختلف الوحدات التعليمية والأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية، أما النوع الثاني فيشتمل

على رياض الأطفال التي تديرها لجان أحياء المدن والفرق الإنتاجية في القرى، حيث يتم قبول الأطفال على أساس نظام الإقامة أو نظام نصف اليوم أو نظام اليوم، كما يوجد في القرى عدد كبير من رياض الأطفال الموسمية والتي تعمل أثناء المواسم المزدحمة بالأعمال الزراعية.

١- شروط القيد والقبول:

وتقبل مؤسسات رياض الأطفال في الصين الأطفال من سن الثالثة حتى السادسة مقسمين إلى ثلاثة مستويات: الأول من سن ٣-٤ سنوات، والثاني من سن ٤-٥ سنوات، والثالث من سن ٥-٦ سنوات، وقد تم وضع الضوابط الخاصة بمرحلة رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية منذ عام ١٩٥١م من خلال ما أوصى به المؤتمر القومي للتعليم بالصين.

وبصفة عامة تتمثل شروط وقواعد القبول بمؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية فيما يلي:

- يجب أن يكمل الطفل عامه الثالث بحلول أول سبتمبر من العام الدراسي للالتحاق بالروضة.
- لا يقبل في رياض الأطفال من زاد سنه عن السادسة ومن قل عن الثالثة.
- يتم القبول في أقرب روضة لسكن الطفل، أو أقرب مقر لعمل الأم.
- ضرورة اكتمال النضج العقلي والبدني للطفل كشرط أساسي للقبول.
- عقد مقابلة شخصية للطفل ولوالديه، واجتياز المقابلة شرط من شروط القبول.
- ضرورة اجتياز الطفل لاختبارات القبول التي يتم عقدها داخل المؤسسة، حيث يقوم أولياء الأمور بإعداد أطفالهم لهذه الاختبارات لفترة لا تقل عن عدة أشهر.
- الالتزام بتسديد المصروفات في المواعيد المحددة، وتحت مسئولية إدارة الروضة.
- دفع المصروفات في غضون أسبوع واحد بعد المقابلة الشخصية.
- في حال عدم سداد المصروفات خلال ١٤ يوم من تاريخ إعلان نتيجة القبول بالروضات يعتبر الطفل غير مقيد بالروضة التي تم تنسيقه عليها، ويصعد من قائمة الانتظار من يليه في السن.
- الأولوية في القبول لأشقاء الطلبة المقيدين بالمدرسة، وأبناء العاملين بالروضة.

٢- إجراءات القبول:

وتتمثل إجراءات قبول الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية فيما يلي:

- تشكيل لجنة برئاسة المديرة أو المساعدة تختص بقبول الطلبات، وفرزها، ومراجعة البيانات، وإخطار أولياء الأمور لاستكمال إجراءات القبول، واعتماد الكشوف النهائية.
- على جميع الروضات بالمدارس إعداد كشوف المتقدمين مرتبة ترتيباً تنازلياً من الأعلى سناً إلى الأصغر سناً في كشوف من أصل وصورة في الموعد المحدد.
- تحديد نظام الالتحاق والذي قد يكون بنظام اليوم الكامل أو نظام نصف اليوم، أو يكون داخلياً، حيث يمكث الطفل بالروضة ولا يذهب لمنزله إلا في نهاية الأسبوع أو في العطلات الرسمية.
- يتم الإعلان عن موعد المقابلة الشخصية بعد انتهاء فترة التقدم بطلبات الالتحاق.
- لا يجب أن يزيد عدد الأطفال في الفصل الواحد عن ٢٥ طفل، ولا يقل عن ٢١ طفل.
- وجوب أخذ إقرار على ولي الأمر بمتابعته نتائج مراحل التنسيق حال إعلانها لسداد قيمة المصروفات الدراسية فوراً لضمان حق الطفل في القبول، وإلا يعتبر عدم متابعته وسداده للمصروفات تنازلاً منه عن مكان طفله لطفل آخر.
- تسليم خطاب القبول للطفل يكون بعد إنهاء جميع الإجراءات الإدارية والمالية.

وعند رغبة ولي الأمر في تحويل طفله من روضة لأخرى لأي سبب، فإن إجراءات التحويل تتمثل فيما يلي:

- حضور ولي الأمر شخصياً لتعبئة طلب التحويل، مع ذكر أسباب التحويل.
- إحضار ولي الأمر موافقة من إدارة الروضة المنقول إليها الطفل.
- يقوم ولي الأمر بتسليم موافقة الروضة المنقول إليها الطفل إلى إدارة الروضة المقيد بها.
- يتم نقل ملف الطفل بواسطة إدارة الروضة إلى الروضة الجديدة.
- تنقل إدارة الروضة الحالية ملف الطفل إلى الروضة الجديدة، أما المستندات المطلوبة لنقل الطفل فهي فقط موافقة الجهة المنقول إليها.
- دفع جميع المستحقات المالية، وإعادة الكتب المدرسية، وتسليم أي عهدة، وذلك بعد يومين من طلب التحويل.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية تهتم بانتقاء نوعية الأطفال الملتحقين بها من خلال وضع معايير وشروط وإجراءات عدة للقبول بها، وذلك لضمان انتقاء الأطفال بعناية تامة، حيث يخضع الأطفال لمقابلة شخصية واختبارات قبول، بالإضافة إلى الخضوع لفحص طبي دقيق يضمن خلو الطفل من الأمراض، حيث يقوم طبيب المدرسة بتسليم شهادة طبية لولي الأمر تنص على خضوع الطفل للفحص الطبي المسبق، كما تشترط الروضة ضرورة اكتمال النضج العقلي والبدني للطفل كشرط أساسي للقبول،

ويتضح أيضاً حرص الروضة على معرفة كل ما يتعلق بالطفل من خلال ملء استمارة التسجيل برياض الأطفال والتي تشتمل على بيانات الطفل، وولي الأمر، وعنوان السكن، وأرقام التليفونات، بحيث يسهل التوصل إلى ولي الأمر في حال حدوث أية طوارئ، كما يتضح من خلال استقراء سياسة وإجراءات التحويل من روضة لأخرى أنها سياسة مرنة لا تضع العراقيل أمام الأطفال، بالإضافة إلى عدم صرامة وتعنت الإجراءات المتبعة والتي تتمثل في موافقة الجهة المنقول إليها الطفل.

ثالثا:البرامج التربوية بمؤسسات رياض الأطفال:

أعلنت جمهورية الصين الشعبية أن الدولة ممثلة في وزارة التربية مسئولة مسئولية كاملة عن السياسات التعليمية والأحكام واللوائح والخطط والمناهج الخاصة بمرحلة رياض الأطفال، أما الهيئات الأهلية والاتحادات فمسئوليتها تنحصر في التمويل والمباني والتجهيزات

وقد حاولت جمهورية الصين الشعبية تطوير مناهج مرحلة الرياض التي كانت سائدة مستعينة في ذلك بخبرة روسيا الاتحادية، ونقل الكثير من النظريات التربوية التعليمية الخاصة بمرحلة ما قبل المدرسة، حيث استقدمت الصين اثنين من خبراء التعليم في روسيا الاتحادية لتقديم المحاضرات ووضع الكتيبات الإرشادية وتطوير المناهج الصينية في مرحلة الرياض.

وسيتم التعرف على البرامج التربوية بمؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية من خلال عرض مدة الدراسة، وتقسيم العام الدراسي، بالإضافة إلى عرض الأنشطة والممارسات اليومية، والمجالات التي تتضمنها المناهج الحديثة بمؤسسات رياض الأطفال الصينية، وذلك كما يلي:

١- مدة الدراسة بمؤسسات رياض الأطفال:

تقوم الدراسة في مؤسسات رياض الأطفال الصينية على أساس الفصول الدراسية، ويقسم العام الدراسي إلى ثلاثة فصول دراسية كالتالي

- الفصل الدراسي الأول: من ٣١ أغسطس وحتى ٢١ ديسمبر.
- الفصل الدراسي الثاني: من ٨ يناير وحتى ٢٠ مارس.
- الفصل الدراسي الثالث: من ٦ أبريل وحتى ٢٠ يوليو.

وتعمل مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية بنظام اليوم الكامل والذي يمتد من السابعة والنصف صباحاً وحتى الرابعة والنصف مساءً، ولمدة خمسة أو ستة أيام في الأسبوع باستثناء العطلات الرسمية، كما تعمل تلك المؤسسات أيضاً بنظام نصف اليوم والذي

يمتد من السابعة والنصف صباحاً وحتى الثانية عشرة والنصف ظهراً، وتضم مؤسسات رياض الأطفال في الصين ثلاث مجموعات طبقاً لأعمار الأطفال وذلك كالتالي:

- المجموعة الأولى تقبل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث إلى أربع سنوات.
- المجموعة الثانية تقبل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربع إلى خمس سنوات.
- المجموعة الثالثة تقبل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمس إلى ست سنوات.

وعليه يتضح أن مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية تتسم بالمرونة في تحديد مواعيد حضور الطفل للروضة، حيث تعمل وفقاً لنظامي اليوم الكامل ونصف اليوم، وبالتالي فهي توفر الفرصة لأولياء الأمور لاختيار ما يناسبهم من أوقات.

٢- الأنشطة والممارسات اليومية بمؤسسات رياض الأطفال:

بالنسبة للمجالات التي تتضمنها المناهج الحديثة في جمهورية الصين الشعبية فتشتمل على ما يلي:

- المجال الصحي ويشتمل على ما يلي: تنمية المحافظة على الصحة وسلامة الجسم والحواس، وإكساب الأطفال مجموعة متنوعة من المعلومات حول النمو، والتنمية، والنشاط، والتغذية، واللياقة البدنية، وممارسة الرياضة بانتظام، بالإضافة إلى تزويد الأطفال بمجموعة متنوعة من المعلومات والخبرات المتعلقة بالوقاية من الأمراض ومكافحتها.
- المجال الحركي البدني ويشتمل على ما يلي: إتاحة الفرصة للطفل كي يلعب، وتنمية المهارات الحركية الأساسية، وتنمية عضلاته، وتنمية القدرة على استخدام الأدوات الصغيرة والأجهزة.
- المجال القيمي الأخلاقي ويشتمل على ما يلي: الحرص على إكساب الطفل العادات والمعارف الايجابية، والتحلي بالصفات الحميدة، وتعليم الأطفال قواعد وضوابط المجتمع الصيني، وما يقبله ويرتضيه الأفراد داخل المجتمع، وتنفير الأطفال من السلوكيات غير الحميدة.
- مجال اللغة ويشتمل على ما يلي: إكساب الطفل القدرة على امتلاك زمام اللغة، وتقديم نماذج للتعبير اللفظي من خلال القصص والمواقف المختلفة، وتنمية الاتصال الشفهي لدى الأطفال، وتنمية قدرة الطفل على فهم الموضوعات والأفكار المكتوبة، وتنمية مهارات القراءة والكتابة وجميع أشكال الاتصال اللغوي والتي تتضمن الاستماع، والتحدث، والإملاء، والقراءة، والكتابة.

- مجال الرياضيات ويشتمل على ما يلي: تنمية قدرة الطفل على التصنيف والتمييز ومقارنة الأشياء بصفاتها الظاهرة، وتنمية قدرة الأطفال على حل بعض المسائل الحسابية البسيطة، وإدراك العلاقات بين الأشياء المختلفة والمتشابهة، بالإضافة إلى إدراك العديد من المفاهيم الرياضية المختلفة مثل المقارنة، والفرز، والجمع، والطرح، والتمييز، والتسلسل في حل المشكلات.
- المجال الطبيعي والمجتمعي ويشتمل على ما يلي: تنمية القدرة على الإنتاج وتقدير العمل والتعاون كفريق، وتنمية الشعور بالانتماء للمجتمع والوطن، وتنمية مهارات التفاعل مع الآخرين، وتنمية القدرة على السلوك الاجتماعي المتميز الذي يقوم على الحب المتبادل، واحترام حريات ومشاعر الآخرين، بالإضافة إلى تنمية المشاركة الايجابية في القرارات المجتمعية، وتنمية حب الطبيعة والبيئة والمحافظة عليها.
- مجال الفنون والتربية الجمالية ويشتمل على ما يلي: تنمية مهارات الأطفال في الرسم والطلاء وتصميم النماذج، وتنمية مهارة اللعب بالآلات الموسيقية المختلفة، وإتاحة الفرصة للأطفال للتعبير من خلال الموسيقى والرقص والمسرح والتمثيل، والتعرف على الدراما من خلال قراءة القصص والمسرحيات، وتعريف الطفل بالمسرح، وكيفية التخطيط للعمل المسرحي، وتنمية قدرة الأطفال على التعبير، والإبداع، والاستكشاف، والتجريب، وتنمية القدرة على التعبير عن المشاعر، والتفاعل بإيجابية مع الأقران، واستخدام الحاسب الآلي للحصول على المعرفة في هذا المجال، بالإضافة إلى تنمية مشاعر الأطفال وتذوقهم للجمال، وتقدير الناحية الجمالية والوجدانية في التصرفات والشعور.

وتهتم هذه المناهج بالأنشطة وأساليب التعلم عن طريق اللعب والملاحظة والعمل، وتوزع هذه المواد على دروس يومية تختلف حسب الأعمار، فأطفال الصف الأول والذين تتراوح أعمارهم ما بين ثلاث إلى أربع سنوات يأخذون درساً واحداً يومياً لمدة ١٥ دقيقة، أما أطفال الصف المتوسط والذين تتراوح أعمارهم ما بين أربع إلى خمس سنوات، وأطفال الصف الأعلى والذين تتراوح أعمارهم ما بين خمس إلى ست سنوات فيأخذون حصتين في اليوم الواحد مدة كل حصة ٣٥ دقيقة.

وتوضع مناهج الدراسة برياض الأطفال في الصين من قبل وزارة التربية والتعليم، وتستخدم المنافسة لتعليم الألوان لأطفال الصف الأول، حيث تختار المعلمة أربعة أطفال في الملعب –في كل مرة– وتعطي لكل طفل سلة ملونة بلون مختلف عن لون السلة التي مع زميله، ثم تقوم المعلمة بعد ذلك بإلقاء عشرين كرة صغيرة على الأرض ملونة بنفس ألوان السلات الأربع، ثم

يحاول كل طفل جمع الكرات من نفس لون السلة الخاصة به، والهدف من ذلك هو رؤية أيهما يفعل هذه المحاولة دون أي أخطاء، كما أن تعلم المنافسة هي نتيجة ثانوية لتعلم الألوان.

مما سبق يتضح أن وضع أهداف معينة وخاصة بكل جانب من جوانب شخصية الطفل البدنية، والصحية، والعقلية، والاجتماعية، والوجدانية، والأخلاقية، من شأنه أن يعمل على تحقيق الأهداف التي تسعى مؤسسات رياض الأطفال إلى تحقيقها وغرسها في نفوس الأطفال.

ولقد قام قسم التربية في جامعة بكين، وبرعاية وزارة التربية الصينية والخبراء الروس، بوضع دليل التعليم في رياض الأطفال بالصين، الذي مزج بين النظريات التربوية الروسية والممارسات العملية الصينية في هذا المجال، وقد ألقى هذا الدليل الضوء على الموجهات والأهداف والمهام والمناهج الدراسية وأساليب التعلم والتعليم بهذه المرحلة، وتم اعتبار ذلك نقلة وطفرة كبيرة في مناهج رياض الأطفال بالصين.

وجدير بالذكر أن رياض الأطفال في الصين ما زالت تحاول تنمية مشاعر الحماس، والوطنية، والانتماء للوطن الأم، والتعاون، والمساعدة المتبادلة، والشعور بالانتماء نحو الجماعة، بالإضافة إلى قيامها بتشجيع الأطفال على النظر إلى أنفسهم باعتبارهم مشاركين نشطين في المجتمع قادرين على إعادة تشكيله في المستقبل، وقيامها بمساعدتهم وتشجيعهم على تحليل وحل المشكلات الاجتماعية من خلال الأغنية والرقص والقصص والأنشطة الأخرى.

ويهتم الكبار في جمهورية الصين الشعبية بتوجيه الأطفال سياسياً في هذه المرحلة المبكرة، من خلال غرس بعض الاتجاهات والعادات السلوكية التي تتفق مع الأيديولوجية العامة، وتعد الأغاني والرقصات من أهم ما تشتمل عليه مناشط الأطفال في هذه المرحلة والتي يلاحظ فيها التوجيه السياسي بشكل واضح، فمن أهم ما يردده الأطفال أغنية "شمس بكين الذهبية"، وأغنية "رأينا الرئيس ماو"، وأغنية "نور ماو ينفذ إلى قلوبنا"، كما أن هناك رقصة عنوانها "الشعوب المستقلة تقاوم الاستعمار" وفيها يقف الأطفال الراقصون وقد أحكموا قبضات أيديهم الصغيرة، وعلت وجوههم تعبيرات ساخطة وهم يعلنون أنهم سيعملون على مساعدة إخوانهم من سكان العالم الثالث.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن التربية الصحية للطفل تعمل على تنمية المحافظة على الصحة وسلامة الجسم والحواس، وإكساب الأطفال مجموعة متنوعة من المعلومات حول النمو، والتنمية، والنشاط، والتغذية، واللياقة البدنية، بالإضافة إلى تزويد الأطفال بمجموعة متنوعة من المعلومات والخبرات المتعلقة بالوقاية من الأمراض ومكافحتها.

وترتبط الصحة بالحركة والنشاط واللعب مما يساعد في تنمية المهارات الحركية الأساسية لدى الطفل، وتنمية عضلاته، وتنمية القدرة على استخدام الأدوات الصغيرة والأجهزة، بالإضافة إلى تعويده على اتخاذ الأوضاع السليمة عند تنفيذ أية حركة.

كما أن التربية الأخلاقية والدينية للأطفال في تلك المرحلة تعد من الأهمية بمكان، حيث يشب الطفل على التحلي بالصفات الحميدة، والعادات والمعارف الايجابية، والسلوكيات التي يقبلها ويرتضيها الشعب الصيني.

ومن خلال تنمية مهارات الطفل اللغوية يستطيع الطفل امتلاك زمام اللغة والتواصل مع من حوله عن طريق تقديم نماذج للتعبير اللفظي من خلال القصص والمواقف المختلفة، وتنمية الاتصال الشفهي لدى الأطفال، وتنمية قدرة الطفل على فهم الموضوعات والأفكار المكتوبة، بالإضافة إلى تنمية مهارات القراءة والكتابة وجميع أشكال الاتصال اللغوي والتي تتضمن الاستماع، والتحدث، والإملاء، والقراءة، والكتابة.

ومن خلال دراسة الطفل للرياضيات تنمى قدرة الطفل على التصنيف والتمييز ومقارنة الأشياء بصفاتها الظاهرة، وفهم واستخدام الأرقام، وحل بعض المسائل الحسابية البسيطة، بالإضافة إلى إدراك العلاقات بين الأشياء المختلفة والمتشابهة، وإدراك العديد من المفاهيم الرياضية المختلفة مثل المقارنة، والفرز، والجمع، والطرح، والتمييز، والتسلسل في حل المشكلات.

كما أن تنمية الجانب الاجتماعي يؤدي إلى تنمية مهارات الأطفال الاجتماعية، وتنمية القدرة على الإنتاج وتقدير العمل والتعاون كفريق، وتنمية الشعور بالانتماء للمجتمع والوطن، وتنمية مهارات التفاعل مع الآخرين، وتنمية القدرة على السلوك الاجتماعي المتميز الذي يقوم على الحب المتبادل، واحترام حريات ومشاعر الآخرين، بالإضافة إلى تنمية حب الطبيعة والبيئة والمحافظة عليها.

كما أن التربية الجمالية للطفل تعد ضرورة من أجل تنمية قدرة الأطفال على التعبير، والإبداع، والاستكشاف، والتجريب، وتنمية القدرة على التعبير عن المشاعر، والتفاعل بإيجابية مع الأقران، وتنمية مشاعر الأطفال وتذوقهم للجمال، بالإضافة إلى تقدير الناحية الجمالية والوجدانية في التصرفات والشعور.

وبصفة عامة يمكن القول بأن المناهج والبرامج التربوية المتبعة داخل مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية إنما هي برامج ومناهج متكاملة، تهدف إلى تنمية شخصية الطفل في مختلف جوانبها الجسمية، والعقلية، والاجتماعية، والوجدانية، والأخلاقية، واللغوية، والمعرفية، والصحية، والجمالية وغيرها من الجوانب المختلفة، مما يؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج في هذه المرحلة الحاسمة من العمر.

رابعاً: إدارة مـؤسســات ريــاض الأطفــال:

تعتبر إدارة التعليم في الصين من الأنماط الإدارية ذات الصلة الوثيقة بالنظام الإداري العام في المجتمع الصيني، ومن ثم جاء هذا النمط متجانساً مع النظام الإداري في هذا المجتمع، الأمر الذي أضفى عليه العديد من المميزات والخصائص التي تفتقدها إدارة التعليم في كثير من المجتمعات وخاصةً المجتمعات النامية، ولهذا فإنه من الأهمية بمكان الوقوف على النمط الإداري في التعليم الصيني، والتعرف على الجوانب الايجابية لهذا النمط والتي قد تفيد الإدارة التعليمية في جمهورية مصر العربية.

١- الأسس التي يقوم عليها النظام الإداري في جمهورية الصين الشعبية:

يقوم النظام الإداري في جمهورية الصين الشعبية على العديد من الأسس المستمدة من تراثه التربوي الذي ورثه من خلال الإصلاحات التي قام بها ماو تسي تونج Mao Ze Tong ومن التأثيرات الروسية، وبإيجاز يمكن طرح هذه الأسس على النحو التالي:

١- إعادة بناء الاقتصاد الصيني من خلال الاستخدام المركز لقوتها البشرية الهائلة والتي لم تكن تستخدم من قبل إلا استخداماً جزئياً.
٢- تبني سياسة الاختيار الدقيق للعاملين في مختلف المؤسسات والقطاعات والمصالح الحكومية وغير الحكومية ضماناً لانتقاء أفضل العناصر التي يمكنها أداء العمل بدرجة عالية من الكفاءة، وبأقصى حد ممكن، وقادرة على التغلب على المشكلات التي تواجه المؤسسة.
٣- مشاركة العاملين في المؤسسات والهيئات والمصالح في عملية الإدارة والتخطيط عن طريق توسيع صلاحية اتخاذ القرار من قبل المؤسسات والهيئات الحكومية في مجال الإدارة.
٤- التدريب المستمر لكافة العمال والمستخدمين ولكافة المستويات خاصةً تلك المستويات العليا في مجال الإدارة، وذلك انطلاقاً من أن التجديد العلمي المستمر لقوى الشعب

العاملة يهدف إلى تحقيق مزيداً من التقدم العلمي والتكنولوجي، وتزويد الشعب العامل بالمعلومات العلمية، ولذلك فإن تلاؤم التقدم العلمي والتكنولوجي يجعل من الضروري تعليم العلماء والتكنولوجيين، ورفع المستويات الثقافية التكنيكية لكل العمال، لذا يتضح أن السياسات الجديدة التي ظهرت في خريف عام ١٩٧٧م تؤكد على ضرورة إعداد وتدريب العلميين والتكنولوجيين ورجال الإدارة والاقتصاد.

٥- العمل من خلال مبدأ المسئولية الجماعية من منطلق التقليد الصيني الذي تبناه الزعيم الصيني ماو تسي تونج Mao Ze Tong حول مبدأ الخط الجماهيري الذي يقوم على أساس أن الجماهير في تفكيرها الجماعي تصل إلى الصواب، أي أن وحدة البناء في التنظيم الاجتماعي هي الجماعة وليس الفرد، ومن ثم فإن تحديد المسئوليات والسلطات لا يكون على أساس فردي، إنما يكون على أساس جماعي، فالمساءلة والمحاسبة للفرد والرقابة عليه متروكة للجماعة التي يعمل من خلالها.

كانت هذه بعض الأسس التي يقوم عليها النظام الإداري في جمهورية الصين الشعبية، وكما هو واضح منها فإنها تتضمن العديد من الأسباب التي تقف وراء نجاح هذا النظام، لما تحمله من مبادئ وأساليب وقيم ايجابية تكفل له الفاعلية والعمل بكفاءة عالية.

٢- مستويات إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية:

طبقاً لدستور ١٩٥٤م لجمهورية الصين الشعبية تتحدد الملامح والأسس القانونية للإدارة التعليمية على النحو التالي:

- تنص المادة (١٥٨) على أن التعليم والثقافة يجب أن تهدف إلى نشر الروح الوطنية والمعرفة بين المواطنين، وتجعلهم قادرين على كسب العيش.
- تنص المادة (١٦٢) على أن تخضع كافة المؤسسات التعليمية والثقافية والشعبية والخاصة لإشراف الدولة.
- تنص المادة (١٦٣) على أن تدفع الحكومة مستحقات نشر التعليم في الأقاليم المختلفة.
- الحزب الشيوعي له سلطة التحكم في تحسين سياسة الدولة التي لها بناؤها الخاص المحلي والإقليمي.
- يعتبر المؤتمر الشعبي الوطني أعلى سلطة في جمهورية الصين الشعبية، وأعلى سلطة تشريعية في البلاد، حيث يقوم بتحسين وتطوير السياسة القومية للتعليم.
- يعتبر مجلس الدولة أو مجلس الوزراء أو مجلس وزراء المؤتمر الشعبي الهيئة الإدارية التي يمكن أن تتحكم في السياسة التعليمية للدولة.

- وزارة التعليم هي أعلى هيئة إدارية للتعليم في الدولة.
- يوجد في كل مدينة أو مقاطعة مجالس شعبية إقليمية يتم انتخابها من القاعدة، ثم تقوم بدورها في انتخاب بقية المستويات الأعلى حتى المؤتمر الشعبي الوطني.
- طبقاً للدستور تم تقسيم البلاد إلى ٢١ مقاطعة، وخمس مناطق مستقلة، ومدينتين كبيرتين لهما استقلال ملحوظ، كما قسمت الأقاليم إلى مدن، وتقوم العلاقات بين كل هذه المستويات على أساس الديمقراطية المركزية.

أ- الإدارة على المستوى القومي:

تحقيقاً لهدف تطوير التعليم في الصين، تم وضع سياسية تعليمية جديدة للبلاد، ولكي تنفذ هذه السياسية تم إتباع النظام المركزي في إدارة شئون التعليم، وبمقتضى ذلك فإن وزارة التعليم تشرف إشرافاً شاملاً على جميع أنواع التعليم في البلاد، ويقضي هذا النظام بتعيين مديراً لكل إقليم يشرف على شئون التعليم، ويكون مسئولاً أمام الوزارة.

كما أوضحت النشرة الصادرة عن مجلس الدولة State Council عام ١٩٨٧م بشأن تقسيم المسئوليات المتصلة بإدارة مبادرات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أن وزارة التربية والتعليم هي المسئولة عن اقتراح وتنفيذ السياسات والأنظمة المتعلقة برياض الأطفال من خلال قسم التربية والتعليم، بالإضافة إلى مسئولية الوزارات الأخرى، فعلى سبيل المثال تعتبر وزارة الصحة هي المسئولة عن كل ما يتعلق بالقضايا الصحية الخاصة بالأطفال في تلك المرحلة، كما أن عملية إدراج التعليم في تلك المرحلة ضمن الخطط الاجتماعية والاقتصادية الوطنية تعتبر من ضمن مسئوليات وزارة التخطيط، بالإضافة إلى أن التعامل مع المعلمين وجميع العاملين بمؤسسات رياض الأطفال يتم من خلال وزارة العمل والأفراد.

وفي الوقت نفسه قام مجلس الدولة عام ١٩٩٠م بتشكيل لجنة للمرأة والطفل لتنسيق كافة القضايا المتعلقة بالمرأة والطفل، مع التركيز بصفة خاصة على كافة القوانين واللوائح المتعلقة بحمايتهم، وتتألف عضوية اللجنة من ممثلين لـ ٢٤ وزارة بما في ذلك وزارة المالية، ووزارة التجارة الخارجية، ووزارة التعاون الدولية، كما أن الفروع المحلية لتلك اللجنة تتكون من الوكالات الرئيسية والجهات الفاعلة في رعاية وتنمية الطفولة المبكرة من مختلف القطاعات، وذلك للترويج لخدمات اللجنة على المستوى المحلي.

كما أصدرت وزارة التربية والتعليم عام ٢٠٠١م الدليل الإرشادي للتعليم في رياض الأطفال لتقديم توجهات بشأن كيفية تقديم أفكار يمكن وضعها موضع التنفيذ، واقتراح كافة الوسائل التي من شأنها تحقيق أهداف رياض الأطفال، كما اقترح الدليل ضرورة إشراك أولياء الأمور وجميع

العاملين بالروضة والأطفال أنفسهم في تقييم العملية التعليمية التي تتم داخل مؤسسات رياض الأطفال.

وفي عام ٢٠٠٣م أصدر مجلس الدولة وثيقة سياسة التعليم والتي تبنت آراء وأفكار من وزارات مختلفة بما فيها وزارة التربية والتعليم لتطوير التعليم في تلك المرحلة، وأكدت هذه الوثيقة على أن الإصلاح والتنمية المرجو تحقيقهما في الصين لن يكون إلا من خلال إصلاح وتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، كما أكدت الوثيقة على ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث العلمية المتعلقة بالطفولة المبكرة لرفع مكانتها والاهتمام بتطويرها.

وفي العام نفسه أصدر المكتب العام لمجلس الدولة the General Office of the State Council العديد من المبادئ التوجيهية المتعلقة بإصلاح وتطوير التعليم في تلك المرحلة، حيث شارك في وضع تلك المبادئ العديد من الوزارات واللجان مثل وزارة التربية والتعليم، ووزارة المالية، ووزارة الشئون المدنية، ووزارة الصحة، ولجنة الإصلاح والتنمية الوطنية، ولجنة العمل الوطني، وغيرها من الوزارات واللجان.

من خلال ما سبق يتضح أن إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوى القومي تتم من خلال وزارة التربية والتعليم، والتي تعتبر هي المسئولة عن اقتراح وتنفيذ السياسات والأنظمة المتعلقة بمؤسسات رياض الأطفال من خلال قسم التربية والتعليم، علاوة على مسئولية ومشاركة الوزارات الأخرى، مثل وزارة الصحة، ووزارة التخطيط، ووزارة العمل والأفراد. ووزارة المالية، ووزارة الشئون المدنية، ولجنة الإصلاح والتنمية الوطنية، ولجنة العمل الوطني، وغيرها من الوزارات واللجان، بالإضافة إلى القيام بإصدار الأدلة الإرشادية، والوثائق، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتحقيق أهداف رياض الأطفال، وإصلاح وتطوير التعليم في تلك المرحلة.

ب- الإدارة على المستوى الإقليمي:

تقع الإدارة في هذا المستوى على مسئولية الإدارات التعليمية بالأقاليم والتي يرأسها محافظ الإقليم، وبصفة عامة تعتبر الإدارات التعليمية مسئولة عن استكمال وتوسيع الإطار الذي حددته الدولة ووزارة التربية والتعليم فيما سنته من قوانين وتشريعات خاصة بالطفل، وتوفير الخدمات والرعاية والتعليم للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وحماية الأطفال بمراكز ومؤسسات رعاية وتعليم الأطفال، كما تقوم تلك الإدارات بعقد المؤتمرات لمناقشة القضايا المتفق عليها في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

يتضح مما سبق أن مسئولية إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوى الإقليمي تقع على عاتق الإدارات التعليمية بالأقاليم، حيث تقوم تلك الإدارات باستكمال الإطار المحدد من قبل وزارة التعليم فيما يتعلق بإدارة مؤسسات رياض الأطفال، الأمر الذي يدل على أن النظام المتبع في إدارة شئون التعليم في جمهورية الصين الشعبية هو النظام المركزي.

جـ- الإدارة على المستوى المحلي:

تقوم الحكومات المحلية في جمهورية الصين الشعبية من خلال إدارات التعليم بالمناطق والمدن المختلفة بتخصيص الأموال لرعاية وتربية الأطفال من الأسر الفقيرة والمهاجرة، كما تتخذ هذه الحكومات كافة التدابير لضمان حصول هؤلاء الأطفال على الدعم الكافي، بالإضافة للسماح لهم بالالتحاق بمؤسسات رياض الأطفال مجاناً، وتعمل الدولة على تحديد المبادئ التوجيهية والوطنية لتنمية ورعاية الأطفال، في حين يتم إعطاء الحكومات المحلية خطط محددة للتنفيذ خاصة بتطوير نظام الخدمات والإشراف على مؤسسات تربية الطفل.

ومن خلال ذلك يتضح مدى اهتمام الحكومات المحلية في الصين برعاية وتربية الأطفال الفقراء والمحرومين، حيث يتم تقديم الأموال والدعم الكافي لأسر هؤلاء الأطفال لضمان حصولهم على فرص التعليم المبكر، إلا أنه يتضح -أيضاً- أن تلك الحكومات لا تمتلك الفرص الكافية للإدارة، حيث يتم تحديد المبادئ التوجيهية والوطنية من قبل الدولة، أما الحكومات المحلية فيتم إعطاءها خططاً محددة للتنفيذ.

د- الإدارة على مستوى الروضة:

يتحدد فريق العمل بمؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية فيما يلي:

- المدير:

يشترط في مدير الروضة بالصين ضرورة تمتعه بخبرات ومؤهلات وصفات شخصية تتمثل في التالي:

- تمتع المدير بخبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- حصول المدير على درجة البكالوريوس، بالإضافة إلى تفضيل حصوله على درجة الماجستير في إدارة التربية والتعليم.
- الفهم العميق للمناهج التعليمية المتبعة بالروضة.

- القدرة على التواصل مع مختلف القيادات.
- القدرة على إدارة المهام وتنفيذها بسرعة.
- القدرة على اتخاذ القرارات.
- التمتع بالأخلاق الحسنة.
- التمتع باللغة السليمة، والنطق الصحيح..
- التمتع بالخبرة في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، والقدرة على التكيف.
- التمتع بالاستعداد النفسي والجسمي لإدارة الروضة.
- العمل بشكل تعاوني مع الفريق.
- أن يكون إيجابي وأنيق، وعلى درجة عالية من الصبر.
- أن يمتلك العديد من المهارات الاجتماعية والوجدانية اللازمة للنجاح في إدارة الروضة.

كما تتلخص مهام مدير الروضة في جمهورية الصين الشعبية فيما يلي:

- تجسيد وتفعيل المهام، والرؤية، والتوجهات الإستراتيجية لنظام الإدارة.
- تصميم وتنفيذ برامج الروضة.
- الإشراف على تدريب المعلمين.
- زيارة الفصول باستمرار لمراقبة مدى تنفيذ التعليمات.
- تقديم الدعم للمعلمين وتوجيههم من خلال عمليات التخطيط التعاوني.
- المشاركة في صنع القرارات التعليمية.
- رسم الخطط اليومية للدروس.
- تلبية الاحتياجات المتنوعة للمتعلمين.
- التعاون مع فريق القيادة التعليمية، وفريق القيادة المدرسية.
- الامتثال لجميع اللوائح والقوانين المتعلقة بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- تخطيط وقيادة التطوير المهني.
- المشاركة في وضع وتنفيذ المناهج الدراسية.
- وضع معايير لقبول المرشحين للعمل بالروضة.
- المشاركة والتواصل بشكل فعال مع أولياء الأمور.

وفي مؤسسات رياض الأطفال في الصين يتم تعويض ومكافئة المدير مكافئة تتناسب مع خبرته، وهذه المكافئة تمنح كل عام على أساس نتائج الأداء الأكاديمي للطلاب، وغيرها من المقاييس التي يتم وضعها بواسطة السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى تقديم التعويضات المالية لبقية الموظفين، حيث يتم إمداد كل موظف بجهاز كمبيوتر محمول وبريد الكتروني وغيرها من المستلزمات الضرورية اللازمة لتنمية مهنية واسعة النطاق.

يتضح مما سبق قيام مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية باختيار أكفأ القيادات لتولي منصب مدير المؤسسة، من خلال ضرورة توافر العديد من الشروط فيمن سيتولى إدارة الروضة مثل: تمتع المدير بخبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى حصوله على درجة البكالوريوس، وتفضيل حصوله على درجة الماجستير في إدارة التربية والتعليم، وغيرها من الشروط العديدة الأخرى، كما تقوم تلك المؤسسات بتشجيع المدراء والموظفين على حسن إدارة الروضة من خلال رصد الحوافز والمكافئات التشجيعية والتعويضات المالية المجزية.

- المعلمة:

يشترط في معلمة رياض الأطفال بجمهورية الصين الشعبية ما يلي:

- الحصول على البكالوريوس في مجال تربية الأطفال.
- خبرة لا تقل عن سنتين في مجال التدريس والعمل مع أطفال تتراوح أعمارهم ما بين عامين وستة أعوام.
- يفضل الحصول على درجة الماجستير في التربية.
- الحصول على مؤهلات التدريس في تنمية الطفولة المبكرة.
- الحصول على شهادات أخرى ذات صلة بالعمل مع المتعلمين الصغار.

يتضح مما سبق أن مؤسسات رياض الأطفال بجمهورية الصين الشعبية لا تشترط فقط في معلمة رياض الأطفال مجرد حصولها على البكالوريوس في مجال تربية الأطفال، ولكن تشترط تلك المؤسسات أيضاً خبرة لا تقل عن سنتين في مجال التدريس والعمل مع الأطفال، بالإضافة إلى تفضيل الحصول على درجة الماجستير في التربية، وغيرها من الشروط الأخرى والتي تبين إلى أي مدى تهتم تلك المؤسسات باختيار أفضل العناصر لرعاية وتعليم الأطفال.

- مساعدة المعلمة: تكون مساعدة معلمة رياض الأطفال تحت قيادة المعلمة، ويشترط فيها أن تكون مناسبة للعمل مع الأطفال، كما يشترط فيها أن تحضر دورة تدريبية لمدة سنتين في المدارس المهنية، وتتمثل مهمة مساعدة المعلمة فيما يلي

- الحرص على سلامة الأطفال.
- مساعدة المعلمة في القيام بمهامها بشأن تعليم الأطفال.
- تقديم ما يلزم من الإشراف والرعاية للأطفال.

ومن هنا يتضح مدى اهتمام مؤسسات رياض الأطفال بتعيين مساعدة للمعلمة تعاونها في المهام الموكلة إليها، وتقوم بدورها حال غيابها.

- الموظفون الإداريون:

الموظفون الإداريون بالروضة يجب أن يكون لديهم الخبرة الكافية للعمل في مؤسسات رياض الأطفال، كما يشترط حصولهم على دورات تدريبية في مجال القيادة الإدارية، بالإضافة إلى توفير التدريب الكافي لهم وبشكل مستمر لضمان زيادة خبرتهم التعليمية، مما يدل على مدى الاهتمام بالتنمية المهنية والتدريب المستمر لكل من يتولى العمل بمؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية.

- الممرضة:

يشترط في الممرضة للعمل بمؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية أن تكون حاصلة على شهادة مصدقة من الجهات المختصة بالدولة لممارسة عملها، كما يشترط فيها أن تتسم ببعض الصفات الشخصية التي تؤهلها للعمل مع الأطفال، والتي يتم الكشف عنها من خلال عقد المقابلات والاختبارات الشخصية التي تحدد مدى توافر تلك الصفات، ومن الصفات الواجب توافرها في ممرضة رياض الأطفال أن تتسم بالرفق، واللين، والحكمة، والمبادرة، والصبر، والإخلاص، والتفاني في أداء العمل، ومن مهام الممرضة ما يلي

- تقديم الرعاية الصحية للأطفال.
- عقد ندوات توعية للمعلمين وأولياء الأمور، لمناقشة بعض القضايا المتعلقة بالأمراض التي تصيب الأطفال، وكيفية الوقاية منها.
- ملازمة الأطفال أثناء القيام بالأنشطة المختلفة لعمل الإسعافات الأولية إذا احتاج الأمر لذلك.

ويتضح من خلال ذلك مدى حرص الدولة على المحافظة على صحة وسلامة الأطفال، ورعايتهم الرعاية السليمة، من خلال الحرص على انتقاء أفضل الممرضات للعمل بمؤسسات رياض الأطفال، بالإضافة إلى تمتعها بالخبرة، وأن تتسم بالعديد من الصفات التي تؤهلها لرعاية الأطفال والحفاظ على صحتهم.

ومن خلال ما سبق يتضح أن إدارة التعليم في جمهورية الصين الشعبية تسير وفق النمط المركزي، كما يتضح من خلال استقراء الإدارة على مستوى الروضة أن جميع العاملين بالروضة لابد وأن يكونوا من ذوي الخبرات والمؤهلات التي تؤهلهم للعمل بالروضة، كما لابد وأن تتوافر لديهم الكثير من الشروط والصفات والتي على أساسها يتم قبولهم للعمل بالمؤسسة.

خامسا: تمويل مـؤسسـات ريـاض الأطـفـال:

في جمهورية الصين الشعبية تقوم الحكومة بالمساهمة في تمويل مؤسسات رياض الأطفال، بالإضافة إلى القطاعات الأخرى كالهيئات الحكومية، والشركات، والمؤسسات، والمجتمعات المحلية، والمواطنين، كما يساهم أولياء الأمور في التكلفة التعليمية من خلال المصروفات الدراسية التي يتم دفعها، ويتم عرض مصادر تمويل مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية وذلك كالتالي:

١- التمويل الحكومي:

في جمهورية الصين الشعبية تعتبر وزارة التربية والتعليم هي المسئول الأول عن كل ما يتعلق بمؤسسات رياض الأطفال، في حين تسند مسئولية دور الحضانة إلى وزارة الصحة، ويخصص للإنفاق على مؤسسات رياض الأطفال حوالي ثلث النفقات العامة المخصصة للإنفاق على التعليم الابتدائي

وفي عام ٢٠١٠م تعهدت الحكومة في الصين بضرورة زيادة نسب التمويل المخصصة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، كما تعهدت ببناء منشآت جديدة لاستيعاب المزيد من الأطفال، بالإضافة إلى تعزيز وتوسيع نطاق تدريب المعلمين، وتوفير الدعم للأسر الريفية من أجل الوصول إلى فرص التعليم المبكر، وزيادة دعم مراكز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بصفة خاصة.

وفي نفس العام أعلنت الصين عن الخطوط العريضة للخطة الوطنية لإصلاح التعليم والتي تقضي بضرورة زيادة نسب المخصصات المالية للإنفاق على التعليم، وفي عام ٢٠١٢م تم زيادة نسبة الإنفاق على التعليم إلى حوالي ٤% من إجمالي الناتج المحلي.

وجدير بالذكر أن الحكومة المركزية في الصين قامت بإنفاق حوالي ٣٤.١ مليار يوان على التعليم قبل المدرسي منذ عام ٢٠١١م وحتى عام ٢٠١٣م، كما أعلنت وزارة المالية أنه تم إنفاق جزء من تلك الأموال على بناء مؤسسات لرياض الأطفال في المناطق الريفية بوسط وغرب الصين من أجل إتاحة المزيد من الفرص للالتحاق بالتعليم قبل المدرسي في تلك المناطق، كما تم تشجيع الحكومات المحلية على وضع برامج لتدريب معلمات رياض الأطفال في تلك المناطق أيضاً، بالإضافة إلى أنه قد تم توجيه بعض الأموال إلى الأطفال المحرومين والمعاقين والأيتام من أجل تخفيف الأعباء المالية للالتحاق برياض الأطفال.

يتضح مما سبق مدى اهتمام الحكومة في الصين بتمويل مؤسسات رياض الأطفال، حيث قامت الحكومة المركزية بإنفاق حوالي ٣٤.١ مليار يوان على التعليم قبل المدرسي منذ عام ٢٠١١م وحتى عام ٢٠١٣م، بالإضافة إلى إنفاق الأموال لبناء العديد من المؤسسات في المناطق الريفية النائية، حتى يلتحق جميع الأطفال بالتعليم قبل المدرسي، علاوة على تخصيص بعض الأموال إلى الأطفال المحرومين والمعاقين والأيتام، من أجل إتاحة الفرص المتكافئة للجميع للالتحاق بمؤسسات رياض الأطفال.

٢- المنح والإعانات:

في جمهورية الصين الشعبية يتم تعبئة المجتمع ككل للمساهمة في تطوير التعليم قبل المدرسي وتشجيع كل من المؤسسات والشركات الحكومية والمنظمات الجماهيرية والأفراد لتمويل وافتتاح المزيد من مؤسسات رياض الأطفال، ويرجع ذلك إلى الدعم القوي والمشاركة النشطة من جانب الحكومات على جميع المستويات والمجتمع ككل.

كما قامت الحكومة في الصين بالتخطيط لزيادة الإعانات المالية التعليمية وتوسيع نطاقها لتتضمن ٥٠٠ ألف طفل في سن الالتحاق برياض الأطفال معظمهم من المناطق الريفية في الصين، كما عملت الحكومة على مضاعفة الميزانية المخصصة لبرنامج الإعانات المالية التعليمية Educational Subsidy Program للمناطق الريفية عام ٢٠١١م لتصل إلى ١.٠١ مليار يوان بنظام ٢٠٠٠ يوان لكل طفل لتغطية النفقات السنوية من المطعم والملبس واحتياجات الدراسة، كما سيتلقى الأطفال الذين يعيشون في مناطق نائية إعانات مالية إضافية، بالإضافة

إلى أن الحكومة تخطط أيضاً لتقديم منح دراسية بقيمة مالية تصل إلى أكثر من ١٠ مليون يوان للأطفال من الأسر منخفضة الدخل، كما تعمل وكالات المعونة الدولية International Aid Agencies على تمويل مؤسسات رياض الأطفال في المناطق الفقيرة والمحرومة، وكذلك المناطق ذات الكثافة السكانية الأقل.

من خلال ما سبق يتضح مدى اهتمام الحكومة بمضاعفة الميزانية المخصصة لبرنامج الإعانات المالية التعليمية للمناطق الريفية، وحرصها على تقديم المنح الدراسية للأطفال من الأسر منخفضة الدخل، من خلال تشجيع المؤسسات، والشركات الحكومية، والمنظمات الجماهيرية، والأفراد لتمويل وافتتاح المزيد من مؤسسات رياض الأطفال.

٣- المصروفات الدراسية:

في جمهورية الصين الشعبية يسهم الآباء بشكل كبير في نفقات التعليم قبل المدرسي، وتقوم الحكومة بتقديم الإعفاءات الضريبية لهم لتشجيع مثل هذه الاستثمارات في مجال التعليم، وفيما يلي جدول يوضح قيمة المصروفات الدراسية لعام ٢٠١٣/٢٠١٢م في مؤسسات رياض الأطفال الخاصة نظام اليوم الكامل.

وبالنسبة للمصروفات الدراسية الخاصة بمؤسسات رياض الأطفال العامة فتبلغ قيمتها حوالي ٢.٢٠٤ يوان شهرياً لمختلف الأعمار، ويتم دفع المصروفات الدراسية للأطفال الجدد خلال ١٤ يوم من تاريخ استلام خطاب القبول كموعد نهائي، في حين يعتبر ٣٠ أبريل هو الموعد النهائي لدفع المصروفات الدراسية للأطفال المقيدين بالفعل بالروضة، ويتم خصم ٥% من قيمة المصروفات الدراسية للطفل إذا كان لديه أخ واحد في المدرسة، في حين يتم خصم ١٠% من قيمة المصروفات الدراسية للطفل إذا كان لديه أكثر من أخ في المدرسة.

من خلال ما سبق يتضح مدى اهتمام المجتمع الصيني بتمويل مؤسسات رياض الأطفال، حيث قامت الحكومة بإنفاق الأموال الطائلة من أجل تطوير التعليم بمؤسسات رياض الأطفال، كما قامت بزيادة نسب الأموال المخصصة للمنح والإعانات المالية التعليمة المقدمة للأطفال الفقراء، حتى لا يحرم هؤلاء من الالتحاق بمؤسسات رياض الأطفال، كما يتضح إسهام الآباء بشكل كبير في نفقات التعليم قبل المدرسي، وقيام الحكومة بتقديم الإعفاءات الضريبية لهم لتشجيع مثل هذه الاستثمارات في مجال التعليم، بالإضافة إلى القيام بتوفير الأنواع المختلفة من مؤسسات رياض الأطفال، مثل مؤسسات رياض الأطفال الخاصة، والعامة، والمؤسسات التي تعمل بنظام اليوم

الكامل، والأخرى التي تعمل بنظام نصف اليوم، حتى يتسنى لأولياء الأمور اختيار ما يتناسب مع ظروفهم، ووفقاً لإمكانياتهم.

سابعاً: معلمة رياض الأطفال:

معلمة الروضة هي عصب العملية التعليمية في رياض الأطفال، فعلى عاتقها يقع العبء الأكبر في تحقيق رسالة الروضة، ونجاح المعلمة في مهمتها في هذه المرحلة الهامة والصعبة والحرجة من حياة الطفل، يعد نجاحاً للروضة في تحقيق أهدافها.

ولقد شكل المعلم في جمهورية الصين الشعبية أكبر قوة تدريس في العالم عام ١٩٩٨م حيث كان يوجد حوالي ٢٢٩ مؤسسة لتدريب المعلمين على مختلف المستويات، وهناك فئتان رئيسيتان من المعلمين في الصين، الفئة الأولى تتمثل في المعلم الذي يعتبر موظفاً في الدولة ويحصل على راتب شهري منتظم مماثل لغيره من الموظفين المدنيين أو العاملين في الشركات المملوكة للدولة، أما الفئة الثانية فتتمثل في المعلم الذي يتم دفع راتبه الشهري من قبل المجتمع المحلي، حيث يعتمد دخله الشهري على الظروف الاقتصادية لهذا المجتمع وسوف يتم التعرف فيما يلي على كل من:

- السمات الشخصية والمهنية لمعلمة رياض الأطفال.
- أهداف تدريب معلمة رياض الأطفال.
- إعداد وتدريب معلمة رياض الأطفال.

١- السمات الشخصية والمهنية لمعلمة رياض الأطفال:

تعتبر معلمة رياض الأطفال جوهر العملية التعليمية وعمودها الفقري، كما تمثل شرطاً أساسياً في نجاح العملية التعليمية، ومن أجل التنفيذ السليم للبرامج التربوية بالروضة، أصدر مكتب إعداد المعلم the Teacher Education Bureau عام ٢٠٠٣م لائحة تنص على ضرورة عقد المقابلات والاختبارات الشخصية لمعلمة رياض الأطفال للتأكد من توافر عدة أمور تتعلق بالسمات الشخصية والمهنية، حيث تتمثل تلك السمات فيما يلي:

- أن تمتلك المعلمة الكفاية العلمية الأكاديمية والتربوية والمعرفية.
- أن تتمتع بالصحة الجيدة وسلامة الحواس.
- أن تتحلى بالصفات الخلقية الحميدة.
- أن تتصف بالحكمة وبعد النظر والمرح والنشاط.
- أن تتحلى بالصبر والعطاء والإخلاص في العمل.

- أن تمتلك الخلفية الثقافية الفكرية ومهارات المعرفة من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد في ميدان تربية الأطفال.
- أن تمتلك بعض المهارات الخاصة بالترتيب والتنظيم.
- أن تكون قادرة على تقديم بعض الخدمات والأعمال داخل الروضة.
- أن تكون على وعي كامل بخصائص الأطفال وحاجاتهم، وبالأسس المعرفية، والعقلية، والوجدانية الروحية، والاجتماعية، والجسمية، وبطرق نموهم وتطورهم وفق الأبحاث العلمية الخاصة بالأطفال.
- أن تسعى إلى تطوير عملها من خلال التدريب، وحلقات النقاش، والاجتماعات.
- أن تطلع بصفة مستمرة على القراءات والبحوث التربوية حول تربية الطفل.
- أن تمتلك القدرة على الاتصال والتواصل الفاعل مع الأطفال.
- أن تتمتع بالمظهر اللائق.
- أن تتمتع باللغة السليمة، والنطق الصحيح، وبنبرة الصوت الواضحة المعبرة الهادئة.
- أن تكون مستمعة جيدة للأطفال.
- أن تراعي الفروق الفردية بين الأطفال سواء في التعلم أو الأداء.
- أن تحترم كل طفل وفقاً لخصوصيته ومرحلة نموه.
- أن تشجع الأطفال على تحمل المسئولية، وأن تحترم نزعتهم إلى الاستقلال.
- أن تعزز شعور الأطفال بالانتماء من خلال مشاركتهم في وضع الأنظمة والقوانين داخل الروضة.
- أن تراعي اختيار الأنشطة بما يتناسب وقدرات الأطفال.
- أن تشجع الأطفال على العمل في مجموعات.
- أن تعمل على إيجاد أنشطة متنوعة لتقوية عضلات الأطفال والعمل على تنميتها.
- أن تراعي التدرج من السهل إلى الصعب، وتستخدم التدريب الحسي والملاحظة والتجريب في تدريب الأطفال جسمياً وعقلياً واجتماعياً.
- أن تدرب الأطفال على ممارسة العادات الصحية السليمة في الحياة اليومية، وتكوين اتجاهات طيبة نحو النظافة والنظام.

يتضح مما سبق مدى اهتمام الجهات المعنية بمعلمة رياض الأطفال، من خلال إصدار اللوائح التي تنص على ضرورة عقد المقابلات والاختبارات لمعلمة رياض الأطفال، وذلك للتأكد من توافر مجموعة من السمات الشخصية والمهنية، وحتى يمكن للمعلمة العمل بمؤسسات رياض

الأطفال، وتتلخص تلك السمات في: التمتع بالصحة الجيدة وسلامة الحواس، والتحلي بالصفات الخلقية الحميدة، وامتلاك الخلفية الثقافية الفكرية ومهارات المعرفة من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد في ميدان تربية الأطفال، والسعي إلى تطوير العمل من خلال التدريب، وحلقات النقاش، والاجتماعات، بالإضافة إلى الاطلاع بصفة مستمرة على القراءات والبحوث التربوية حول تربية الطفل.

٢- أهداف تدريب معلمة رياض الأطفال:

استناداً إلى القرارات الصادرة عن مؤتمر العمل الخاص بمعلمة رياض الأطفال والذي عقدته اللجنة الوطنية للتربية National Committee for Education عام ٢٠١٠م، فإن أهداف تدريب معلمات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية تتمثل فيما يلي:

- إعادة تدريب وتنظيم وتثبيت هيئات التدريس الحالية وذلك لرفع كفاءتهم في العمل.
- العمل على تدريب المزيد من المعلمات وتهيئتهن للتدريس بمؤسسات رياض الأطفال.
- إعادة ترتيب واستكمال احتياجات التعليم.
- التأكد من وجود الأعداد الكافية من المعلمات المتخصصات وإعدادهن في الجوانب الثقافية والوطنية وتأهيلهن للقيام بمهنة التدريس.
- تدريب معلمة رياض الأطفال على الفهم التام لمرحلة رياض الأطفال وطرق العمل فيها.
- التنمية المهنية لمعلمة رياض الأطفال.
- التدريب على التصرف الجيد في المواقف الحرجة.
- وضع مخطط شامل لجوانب القصور ومواكبة العصر.
- إعداد المعلمة إعداداً يكفل لأن يكون لديها ثقافة غزيرة لدراسة الطفولة وخصائصها.
- التدريب الجيد على استخدام التقنية الحديثة والاستفادة منها قدر المستطاع.
- تدريب المعلمة على استخدام المهارات الاجتماعية، وفن التحدث إلى الآخرين.
- التدريب الأكاديمي للعلوم المتنوعة وكيفية تبسيطها للأطفال.
- إكساب المعلمة طرق الحوار الفعال بينها وبين الأطفال بالروضة.
- تنمية قدرة المعلمة على الاستفادة من أسلوب الأنشطة لتحقيق أهداف الخبرات التربوية للأطفال.
- تنمية قدرة المعلمة على التواصل الايجابي مع غيرها من المعلمات لمناقشة مشكلات المهنة.
- تنمية الحس المهني لدى المعلمات.

- دراسة الخصائص المتنوعة لنمو طفل الروضة.
- التدريب على أساليب تقويم الأطفال والأنشطة.

من خلال عرض أهداف تدريب معلمة رياض الأطفال يتبين مدى تنوع واختلاف تلك الأهداف لتشمل مختلف جوانب الإعداد، وحتى يتسنى إعداد المعلمة أكاديمياً، وعلمياً، وتربوياً، ونفسياً، واجتماعياً وبتناول الأهداف السابقة بشيء من التفصيل، يتضح أن الأهداف التي تعمل على إعداد المعلمة أكاديمياً، وعلمياً، وتربوياً تتمثل في: التأكد من وجود الأعداد الكافية من المعلمات المتخصصات، وإعدادهن في الجوانب الثقافية والوطنية وتأهيلهن للقيام بمهنة التدريس، والتنمية المهنية لمعلمة رياض الأطفال، ووضع مخطط شامل لجوانب القصور ومواكبة العصر، وإعداد المعلمة إعداداً يكفل لأن يكون لديها ثقافة غزيرة لدراسة الطفولة وخصائصها، والتدريب الجيد على استخدام التقنية الحديثة والاستفادة منها قدر المستطاع، بالإضافة إلى التدريب الأكاديمي للعلوم المتنوعة وكيفية تبسيطها للأطفال، وتنمية قدرة المعلمة على الاستفادة من أسلوب الأنشطة لتحقيق أهداف الخبرات التربوية للأطفال، وتنمية الحس المهني لدى المعلمات، علاوة على دراسة الخصائص المتنوعة لنمو طفل الروضة، والتدريب على أساليب تقويم الأطفال والأنشطة.

أما بالنسبة للأهداف المتعلقة بإعداد المعلمة نفسياً واجتماعياً فهي تتمثل في: تدريب معلمة رياض الأطفال على الفهم التام لمرحلة رياض الأطفال وطرق العمل فيها، والتدريب على التصرف الجيد في المواقف الحرجة، وعلى استخدام المهارات الاجتماعية، وفن التحدث إلى الآخرين، وإكسابها طرق الحوار الفعال بينها وبين الأطفال بالروضة، بالإضافة إلى تنمية قدرتها على التواصل الايجابي مع غيرها من المعلمات لمناقشة مشكلات المهنة.

٣- إعداد وتدريب معلمة رياض الأطفال:

تقوم لجنة تعليم الدولة the State Education Commission بالإشراف المباشر على تدريب معلمات رياض الأطفال في الصين، كما يعتبر مكتب إعداد المعلم the Teacher Education Bureau –وهو واحد من ضمن ٢٣ مكتب يضمها المجلس الأعلى للتعليم بالصين– أحد الجهات المختصة بوضع السياسات الخاصة بالإشراف على إعداد معلمات رياض الأطفال بالصين، ووضع أهداف تدريب المعلمات، ووضع المناهج الدراسية، وتوظيف المعلمات المتدربات، بالإضافة إلى اعتماد المعايير الخاصة بالتدريب، كما تعتبر لجان التعليم ومكاتب التربية بالمحافظات والمقاطعات هي المسئولة عن إعداد المعلمة في إطار اختصاصاتها، حيث

يتم تنفيذ السياسة التي تضعها الحكومة المركزية بخصوص تدريب معلمات رياض الأطفال بجمهورية الصين الشعبية.

ويمكن القول بأن إعداد معلمة رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية لا يتطلب إعدادها علمياً وأكاديمياً وتربوياً فحسب، وإنما يمتد ذلك إلى الإعداد المهني والنفسي، وتنمية الميول والاتجاهات لديها، مع التركيز على الجانب العملي الذي يكفل لها سلامة تجريب الجانب النظري على أرض النظام، مما يحمسها على الابتكار والإبداع والتجريب.

وتركز برامج الإعداد الخاصة بمعلمة رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية على الكفايات والمعارف التي تتعلق بتطوير نمو الطفل، وأساليب وأنماط التعلم في هذه المرحلة، وكيفية التعاون مع أسرة الطفل والمجتمع المحلي، وقد سعت وزارة التعليم إلى تدريب وتأهيل معلمات رياض الأطفال فعمدت إلى وضع الأسس العملية لاختيار هذا الكادر من المعلمات، بحيث يشترط حصولهن على الشهادة الجامعية في التخصصات التربوية والتعليمية، وتشمل برامج تدريب معلمة رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية على: برامج التدريب قبل الخدمة، وبرامج التدريب أثناء الخدمة، بالإضافة إلى برامج التدريب المستمر وذلك كالتالي:

أ- برامج التدريب قبل الخدمة: Pre Service Training Programs

تسعى برامج التدريب قبل الخدمة في جمهورية الصين الشعبية إلى ضمان وجود عدد كافي من المعلمات المؤهلات من أجل العمل بمؤسسات رياض الأطفال، وتتمثل برامج التدريب قبل الخدمة في دراسة الطالبة في المرحلة الجامعية لمقررات إجبارية، وأخرى اختيارية، وممارسة التدريب الميداني، وممارسة الأنشطة اللاصفية.

وتتمثل المقررات الإجبارية في دراسة التربية السياسية والأيديولوجية، واللغة الصينية، والرياضيات، والكيمياء، والفيزياء، والأحياء، والجغرافيا، والتاريخ، والتعليم السمعي البصري، والتربية الصحية للأطفال، وعلم نفس نمو الأطفال، وتصميم أنشطة رياض الأطفال، والموسيقى، والفنون الجميلة، والرقص، والتربية البدنية، أما بالنسبة للمقررات الاختيارية فقد تم تصميمها لتوسيع معارف الطالبات وتطوير مهاراتهن الخاصة، وفيما يتعلق بالتدريب الميداني فإنه يتضمن التدريب على التدريس داخل مؤسسات رياض الأطفال، ومراقبة النمو الجسمي والعقلي للأطفال، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المختلفة لأطفال الرياض، وبالنسبة للأنشطة اللاصفية فهي عبارة عن أنشطة تهدف إلى تشجيع التعليم في مجال العلم والتكنولوجيا، وكذلك في الفنون والرياضة من خلال المحاضرات واللقاءات.

من خلال ما سبق يتضح أن برامج التدريب قبل الخدمة تتمثل في دراسة الطالبة في المرحلة الجامعية لمقررات إجبارية، وأخرى اختيارية، وممارسة التدريب الميداني، بالإضافة إلى ممارسة الأنشطة اللاصفية.

ب- برامج التدريب أثناء الخدمة: In Service Training Programs

تتمثل برامج التدريب أثناء الخدمة في جمهورية الصين الشعبية في ضرورة حصول المعلمة على دورات تدريبية تتم من خلال ثلاث خطوات، الخطوة الأولى تتمثل في تدريب المعلمة على تهيئة البيئة التربوية في الروضة من خلال تجهيزها وتنظيمها بما يتناسب ومتطلبات البرامج التربوية لرياض الأطفال.

والخطوة الثانية تتمثل في إعداد مجموعة من المعلمات المساعدات اللاتي سيعملن بدلاً من معلمات الميدان خلال التحاقهن بالدورات التدريبية، والهدف من إعداد وتدريب المعلمات المساعدات يتمثل في إحلال المعلمة المساعدة مكان المعلمة الأساسية للروضة أثناء تدريبها مما لا يتعارض مع مصلحة الطفل، وتتلخص مراحل تدريب المعلمات المساعدات في ثلاث مراحل كالتالي: مرحلة التدريب النظري، مرحلة التدريب العملي خارج برنامج الأطفال، ومرحلة التدريب العملي داخل برنامج الأطفال.

أما الخطوة الثالثة فتتمثل في تمكين المعلمات من تطبيق البرامج التربوية بأساليب تربوية حديثة، وينقسم التدريب إلى ثلاثة أقسام، ويستمر لمدة ثمانية أسابيع كالتالي: القسم الأول ومدته أسبوعين ويتمثل في التدريب النظري، القسم الثاني ومدته أسبوعين ويتمثل في إعداد البيئة المناسبة للطفل، القسم الثالث ومدته أربعة أسابيع ويتمثل في تدريب المعلمة تدريباً عملياً لتمكينها من مهارات التعامل مع الطفل، وتعليمه، وتوجيه سلوكه، والتمكن من أسلوب حل المشكلات، ولعب الأدوار، والتخطيط، والتقييم.

مما سبق يتضح اهتمام برامج التدريب أثناء الخدمة بتدريب المعلمات من خلال حصولهن على الدورات التدريبية، بالإضافة إلى تدريب وإعداد المعلمات المساعدات، لكي يتم إحلال المعلمة

المساعدة مكان المعلمة الأساسية أثناء فترة تدريبها، وحتى لا يتعارض غياب المعلمة مع مصلحة الأطفال.

ج- برامج التدريب المستمر: Continuous Training Programs

يهدف التدريب المستمر في جمهورية الصين الشعبية إلى إلحاق المعلمات ببرامج تسهم في التطوير المستمر لأدائهن، وتلبي احتياجاتهن المهنية، وتطلعهن على آخر المستجدات في مجالات تعليم طفل الروضة، وتتمثل أنواع برامج التدريب المستمر فيما يلي:

- دورات تدريبية قصيرة في مراكز التطوير.
- دورات تدريبية خارج مركز التطوير.
- زيارات استطلاعية خارج الدولة.
- حضور دورات ومؤتمرات واجتماعات خارج الدولة.

من خلال ذلك يتضح مدى الحرص على إعداد معلمة رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية من خلال برامج التدريب قبل وأثناء الخدمة، وأيضاً من خلال التدريب المستمر الذي يضمن تنمية مهنية مستدامة للمعلمة، حيث لابد من اجتياز الدورات، وحضور المؤتمرات، ودراسة المقررات حتى تتأهل المعلمة لتربية وتعليم الأطفال الصغار، كما يتجلى هذا الحرص في الرغبة في الاستفادة من كل ما هو جديد في مجال إعداد المعلمات حيث تسمح الدولة -من أجل تحقيق التدريب المستمر للمعلمة- بعمل الزيارات الاستطلاعية، وحضور المؤتمرات والدورات والاجتماعات التي تعقد خارج الدولة، وذلك للاستفادة من خبرة الدول المختلفة، وحتى يكون نظام إعداد معلمة رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية من أفضل النظم المتبعة على الإطلاق.

ومن خلال ما سبق تم التعرف على السمات الشخصية والمهنية لمعلمة رياض الأطفال بجمهورية الصين الشعبية، واتضح مدى اهتمام الجهات المعنية بمعلمة رياض الأطفال، من خلال إصدار اللوائح التي تنص على ضرورة عقد المقابلات والاختبارات لمعلمة رياض الأطفال، وذلك للتأكد من توافر مجموعة من السمات الشخصية والمهنية التي تؤهلها للعمل بمؤسسات رياض الأطفال، كما تم التعرف على أهداف تدريب معلمة رياض الأطفال، وتبين مدى تنوع

واختلاف تلك الأهداف لتشمل إعداد المعلمة أكاديمياً، وتربوياً، وعلمياً، ونفسياً، واجتماعياً، وفي النهاية تم التعرف على برامج إعداد وتدريب معلمة رياض الأطفال، والتي تنوعت لتشمل برامج التدريب قبل الخدمة، وأثناء الخدمة، بالإضافة إلى برامج التدريب المستمر.

ثامناً: القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظام رياض الأطفال:

تعرض الباحثة فيما يلي القوى والعوامل الثقافية التاريخية، والجغرافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المؤثرة في نظام رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية وذلك كالتالي:

(١)العامل الجغرافي:

تؤثر العوامل الجغرافية في نظم التعليم من ناحيتين: أولهما تأثيرها في هذه النظم من حيث الطقس، وثانيهما تأثيرها فيها من حيث طبيعة البيئة ذاتها ومصادر الثروة فيها، ويبدو أثر العوامل الجغرافية في نظم التعليم من حيث الطقس في أنها تحدد –إلى حد بعيد– السن المناسبة لبدء مرحلة التعليم الإلزامي، وشكل ومواصفات المباني المدرسية، وفي هندسة البناء، وفي مواد البناء سواء كانت من الطين أو الحجر أو الخشب أو غير ذلك، وسواء احتاجت هذه المباني إلى أجهزة للتدفئة في البلاد الباردة، وأجهزة للتبريد في البلاد الحارة، أو استغنت عن النوعين من الأجهزة في البلاد المعتدلة، كما أن طبيعة البيئة هي التي تحدد كل ما يتصل بنظام التعليم من حيث الجوهر، فهي التي تحدد محتويات البرامج التي تدرس، ومواد الدراسة التي تستخدم، ونوع الأدوات التي تستغل في العملية التعليمية، كما أنها هي التي تحدد أحياناً نمط الإدارة التعليمية، وطريقة تمويل التعليم.

وتقع جمهورية الصين الشعبية شرقي قارة آسيا، وتعد أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان والذي يقدر بنحو ١.٣ مليار نسمة، ويطلق الصينيون على بلادهم اسم تسونغوا Tsongwa ويعني البلد الأوسط، وتعود هذه التسمية لاعتقاد أهل الصين قديماً أن بلادهم تتوسط الكرة الأرضية، وأنهم الشعب الوحيد الذي يمتلك حضارة، وتبلغ مساحة الصين الكلية حوالي ٩.٥٩٦.٩٦٠ كيلو متر مربع، وتأتي في المرتبة الرابعة بين دول العالم من حيث

المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وتعد قمة جبل إفرست أعلى قمة في العالم

ونظراً لزيادة عدد السكان بجمهورية الصين الشعبية، وزيادة عدد الأطفال في سن رياض الأطفال، فلابد وأن يقابل ذلك زيادة مماثلة في أعداد مؤسسات رياض الأطفال، فبالنسبة لأعداد تلك المؤسسات في جمهورية الصين الشعبية ففي عام ١٩٩٥م بلغ عدد مؤسسات رياض الأطفال حوالي ١٨٠.٠٠٠ مؤسسة مقيد بها حوالي ٢٧.١١٢.٣٠٠ طفل، وفي عام ٢٠٠٥م بلغ عدد مؤسسات رياض الأطفال حوالي ٢٠٠.٠٠٠ مؤسسة مقيد بها حوالي ٣٢.٠٠٠.٠٠٠ طفل، وفي عام ٢٠١٢م بلغ عدد مؤسسات رياض الأطفال حوالي ٢٣٠.٠٠٠ مؤسسة مقيد بها حوالي ٣٧.٠٠٠.٠٠٠ طفل.

وتحد الصين من الشرق كوريا الشمالية، ومن الشمال منغوليا، ومن الشمال الشرقي روسيا، ومن الشمال الغربي كازاخستان وكيرجيستان وطاجيكستان، ومن الغرب والجنوب الغربي أفغانستان وباكستان والهند ونيبال وسيكيم وبوتان، ومن الجنوب بورما ولاوس وفيتنام.

وتطل الصين على بحر الصين الشرقي وخليج كوريا والبحر الأصفر وبحر الصين الجنوبي، وتواجه الصين عبر البحار اليابان والفلبين وبروناي وماليزيا واندونيسيا من جهة الشرق والجنوب الشرقي، وتطل الصين في الشرق والجنوب على بحر بوهاي، وتتناثر في مناطقها البحرية أكثر من خمسة آلاف جزيرة أكبرها جزيرة تايوان والتي تبلغ مساحتها ٣٦ ألف كيلو متر مربع، تليها جزيرة هاينان وتبلغ مساحتها نحو ٣٤ ألف كيلو متر مربع

ويتسم مناخ الصين بالتباين الشديد نظراً لاتساعها وتنوع تضاريسها، وتقع معظم أقاليم الصين في المناطق المعتدلة، ويقع جزء منها في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية جنوباً، أما الشمال فيقترب من المناطق المتجمدة، وفي شمال الصين يتميز الصيف بأنه دافئ وقصير، والشتاء بأنه بارد وطويل، والمناخ في شرقي الصين معتدل ورطب، والفصول الأربعة فيه متباينة.

واعتدال المناخ في الصين أثر على مواعيد الدراسة، حيث إن الدراسة تستمر في معظم فصول السنة، فهي تبدأ من آخر شهر أغسطس وتستمر حتى أواخر شهر يوليو، يتخللها أجازات متعددة موزعة طوال العام، كما أثر اعتدال المناخ على تحديد سن الالتحاق بمؤسسات رياض الأطفال، حيث يلتحق الطفل برياض الأطفال ابتداءً من سن الثالثة وحتى السادسة.

ويغلب على تضاريس الصين المناطق الجبلية والهضاب المرتفعة والصحاري في الغرب، كما تضم سهولاً فسيحة ودلتا أنهار وتلال في الشرق، وترى تضاريس الصين من الأعلى كدرجات سلم أربع تنحدر تدريجياً من الغرب إلى الشرق، وأعلى هذه الدرجات هضبة تشينغهاي–التبت Shanghai التي يزيد متوسط ارتفاعها على ٤٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، وتتكون الدرجة الثانية من هضبة منغوليا الداخلية وهضبة التراب الأصفر وهضبة بوتنان–قويتشو وحوض تشونقار وحوض سيتشوان، ومعدل ارتفاعها عن مستوى سطح البحر يتراوح ما بين ألف إلى ألفي متر.

أما الدرجة الثالثة فينتشر فيها من الشمال إلى الجنوب سهل شمال الصين الشرقي، وسهل شمالي الصين، وسهول نهر اليانجتسي الأوسط والأسفل، وتزين حواف هذه السهول تلالاً منخفضة، وإلى الشرق من الدرجة الثالثة تأتي الدرجة الرابعة وهي منطقة بحرية ضحلة وعمق المياه فيها أقل من ٢٠٠ متر.

ومعظم أنهار الصين تجري من الغرب إلى الشرق وتصب في المحيط الهادي باستثناء بضعة أنهار في جنوب الصين الغربي تجري باتجاه الجنوب، ونهر اليانجتسي أطول أنهار الصين إذ يبلغ طوله حوالي ٦٣٠٠ كيلو متر ويعتبر الشريان الرئيسي للنقل المائي الداخلي في الصين، ويليه في الطول النهر الأصفر، وإضافةً إلى الأنهار الطبيعية توجد في الصين قناة مشهورة هي القناة العظمى التي تمتد من بكين شمالاً إلى هانجتشو بمقاطعة تشجيانج جنوباً ويبلغ طولها ١٨٠١ كيلو متر.

وتكثر البحيرات بأرض الصين وتقع معظمها في سهول مجرى نهر اليانجتسي الأوسط والأسفل وهضبة تشينغهاي–التبت، وأكبر البحيرات العذبة هي بحيرة بويانج في جنوب نهر اليانجتسي وتبلغ مساحتها ٣٥٨٣ كيلو متر مربع، وأكبر البحيرات المالحة بحيرة تشينغهاي في الغرب وتبلغ مساحتها ٤٥٨٣ متر مربع.

وتتعرض الصين للأعاصير المتكررة، لاسيما سواحلها الشرقية والشمالية والتي تتعرض لنحو خمسة أعاصير في العام، إضافة إلى الفيضانات والزلازل المدمرة والجفاف وانهيار الأراضي.

ولذلك يتم تصميم المباني المدرسية في جمهورية الصين الشعبية بشكل يساعد على مقاومتها لتلك الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى توافر المخارج المناسبة ووسائل السلامة لذلك، كما يتم تضمين البرامج المدرسية والأنشطة تدريبات على عملية الإخلاء في حالات الطوارئ عندما تقع الكوارث سواء في المؤسسات التعليمية أو في غيرها، كما يتم تشكيل فرق دائمة العمل في المؤسسات التعليمية لتفقد وسائل السلامة، أو الأضرار التي تنشأ نتيجة الكوارث الطبيعية

يتضح مما سبق تأثير العوامل الجغرافية في نظام التعليم بجمهورية الصين الشعبية سواء من حيث اعتدال المناخ والذي أثر على مواعيد الدراسة التي تستمر في معظم فصول السنة، كما أثر على تحديد سن الالتحاق بمؤسسات رياض الأطفال، حيث يلتحق الطفل برياض الأطفال ابتداءً من سن الثالثة وحتى السادسة، أو من حيث شكل ومواصفات المباني المدرسية التي يتم تصميمها بشكل يساعد على مقاومة المخاطر والكوارث، أو من حيث طبيعة البيئة التي تحدد كل ما يتصل بنظام التعليم، وتحدد محتويات البرامج التي يتم تدريسها داخل المؤسسات التعليمية، أو من حيث الزيادة السكانية وبالتالي زيادة أعداد الأطفال والتي على أساسها يتم تحديد أعداد المؤسسات التعليمية التي لابد وأن تستوعب الجميع.

(٢)العامل السياسي:

إن جمهورية الصين الشعبية هي دولة اشتراكية تمارس الديكتاتورية الديمقراطية من قبل الشعب الذي تقوده الطبقة العاملة ويقوم على أساس التحالف بين العمال والفلاحين، وتتخذ جمهورية الصين الشعبية النظام الاشتراكي كنظام أساسي لها.

كما قامت جمهورية الصين الشعبية منذ تأسيسها عام ١٩٤٩م بوضع وإصدار أربعة دساتير (عام ١٩٥٤م، وعام ١٩٧٥م، وعام ١٩٧٨م، وعام ١٩٨٢م)، وأجيز الدستور عام ١٩٨٢م والساري مفعوله خلال الدورة الخامسة للمجلس الوطني الخامس لنواب الشعب الصيني في الرابع من ديسمبر عام ١٩٨٢م، ويضم هذا الدستور خمسة أجزاء هي: المقدمة، والمنهاج العام، والحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، وأجهزة الدولة، والعلم الوطني والشعار الوطني والعاصمة، ومنذ إصداره أجريت علية أربعة تعديلات.

ويتمثل جوهر التربية الشيوعية في جمهورية الصين الشعبية في الأهمية القصوى للتزاوج بين التعليم والعمل الإنتاجي لتنمية وتكامل الشخصية، بالإضافة إلى إدراك أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم كنظام اجتماعي مع بقية النظم بحيث يسهم بشكل حقيقي في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي، وهكذا يبدو واضحاً من خلال خصائص هذا التعليم في الصين أن التعليم في النظام الشيوعي هو سياسي بالدرجة الأولى، والمبادئ الأساسية للتعليم في جمهورية الصين الشعبية تمثلت في البرنامج الشامل والعام للحركة الوطنية عام ١٩٤٩م والتي يمكن تلخيصها في التالي:

- الثقافة والتربية في جمهورية الصين الشعبية ديمقراطية وطنية علمية شعبية، والواجب الرئيسي للحكومة في ميدان الثقافة والتربية هو تدريب الشعب على العمل الوطني الإنشائي، وإزالة الإقطاع والنظم الديكتاتورية، وإحلال العمل للمصلحة العامة محلها.
- غرس حب الوطن، وحب المواطنين، وحب العمل، وحب العلم، وحب الممتلكات العامة في نفوس الناشئين.
- تعليم الشعب عن طريق التوفيق بين الناحيتين النظرية والعملية، وإصلاح نظم التعليم القديمة ومواد الدراسة وطرق التدريس.
- لتحقيق المطالب الواسعة التي تقتضيها الثورة وحركة الإصلاح الاجتماعي تقوم الحكومة بتعميم التعليم وإصلاحه، والاهتمام بنشر التربية السياسية بين الكبار والصغار.

ويعتبر الاستقرار السياسي في الصين من العوامل المؤثرة في نشر التعليم بصورة فعالة وجعله عاماً، فقد نصت قوانين الحكومة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع الأفراد ومنها فرصة التعليم، كما أن التعليم حق شرعي لكل صيني يحب وطنه، فالديانة الكونفوشية التي أنشأها الفيلسوف الصيني كونفوشيوس تقوم على أساس احترام المتعلم وعلى حكم المتعلم للخاصة، كما تقوم مؤسسات رياض الأطفال من خلال برامجها بتربية الأطفال ديمقراطياً وسياسياً، حيث يتعرف الأطفال على معنى الديمقراطية، وكيفية العمل الديمقراطي، وما هي مسئولياته وحقوقه وواجباته.

كما يعتبر نظام مجالس نواب الشعب النظام السياسي الأساسي للصين، والشكل التنظيمي لسلطة الديكتاتورية الديمقراطية للشعب الصيني، وبشكل مخالف للنظام البرلماني الغربي الذي يقسم السلطة إلى التشريعية والتنفيذية والقضائية، ينص الدستور الصيني على أن يكون المجلس الوطني لنواب الشعب أعلى أجهزة الدولة، ويحق لكل مواطن يتجاوز عمره ١٨ عاماً أن ينتخب نواب الشعب، أو ينتخب كنائب للشعب، وينتخب أعضاء المجالس المحلية على مستوى البلديات والمحافظات عبر الانتخابات المباشرة، وينتخب أعضاء المجالس المحلية الأعلى من المستويين السابقين عبر الانتخابات غير المباشرة، أما المجلس الوطني لنواب الشعب فيتكون من النواب الذين يتم انتخابهم من قبل المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والبلديات الخاضعة للإدارة المركزية المباشرة والجيش، وعمر المجلس الوطني والمجالس المحلية لنواب الشعب خمس سنوات، وتعقد دورة كاملة كل سنة.

وتشمل الصلاحيات الأساسية لمجالس نواب الشعب الصينية حقوق التشريع والرقابة واتخاذ القرارات الهامة والتعيين والإعفاء، ومن صلاحيات المجلس الوطني لنواب الشعب إجازة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وانتخاب رئيس الجمهورية ورئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب وإعفائهم، وتعيين رئيس مجلس الدولة والوزراء وإعفائهم.

وقد بنيت السياسة التعليمية الحديثة في جمهورية الصين الشعبية على أساس المبادئ التي تضمنتها الحركة الوطنية الجديدة عام ١٩٤٩م، وأنه باستعراض السياسة التعليمية لجمهورية الصين الشعبية يتضح أنها لا تفصل بين التربية والسياسة، وأنها تستمد أهداف التربية من طبيعة

الديمقراطية الجديدة التي تمثل سياسة الدولة، وتتخذ الصين الآن شعاراً لها وهو (تعلم،تعلم،ثم تعلم) ومعنى كلمة تعلم هنا هي التعرف على نظام الحكم ومنهجه، والوقوف على مساوئ الإقطاع ومحاربته، ومعاونة الحكومة على تحقيق أهدافها الأساسية، والاشتراك الفعلي في الحركات الاجتماعية والثقافية والعلمية التي تعود بالنفع على جميع المواطنين.

وتعتبر جمهورية الصين الشعبية دولة متعددة الأحزاب، فإلى جانب الحزب الشيوعي الصيني الحاكم توجد ثمانية أحزاب تسمى عموماً الأحزاب الديمقراطية، وأسست هذه الأحزاب الديمقراطية قبل قيام جمهورية الصين الشعبية، وتؤيد جميعها سياسياً قيادة الحزب الشيوعي الصيني باعتبار ذلك خياراً تاريخياً تبنته بعد وقت طويل من التعاون والتضامن مع الحزب الشيوعي الصيني، وجميع الأحزاب الديمقراطية مستقلة من حيث التنظيم، وتتمتع بالحرية سياسياً والاستقلال تنظيمياً والمساواة قانونياً، والأحزاب الديمقراطية ليست أحزاباً خارج الحكم أو أحزاباً معارضة، بل هي أحزاب تشارك في الحكم، حيث تشارك في المشاورات الخاصة بالسياسات الوطنية الهامة، واختيار قادة البلاد، وتشارك في إدارة الشئون الوطنية، كما تعمل على وضع وتنفيذ السياسات الوطنية واللوائح والقوانين، بالإضافة إلى اهتمام هذه الأحزاب بمناقشة قضايا الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ومطالبتها بضرورة التوسع في البنية الأساسية لرعاية وتعليم الأطفال في جمهورية الصين الشعبية، فمؤسسات رياض الأطفال هي السبيل لتشجيع ودعم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

وقد كان أول تطبيق عملي للجمع بين التربية والسياسة في الصين هو العمل على محو المثل السياسية القديمة المبنية على النظام الإقطاعي، وإحلال النظام الديمقراطي الذي يتمثل في خدمة الشعب محل تلك المثل القديمة، واقتضت هذه الفلسفة التربوية السياسية تحميل المؤسسات التعليمية الصينية مسئوليتين أساسيتين: الأولى التربية السياسية، والثانية التربية من أجل بناء المجتمع الصيني، فالتربية السياسية تهدف إلى غرس أنواع الحب الخمسة وهي: حب الوطن، وحب المواطنين، وحب العمل، وحب العلم، وحب الممتلكات العامة.

وتعتبر الحقوق التربوية للطفل في جمهورية الصين الشعبية جزءاً متكاملاً من حقوق الإنسان التي نص عليها الدستور وقانون التعليم، وتعمل الحكومة على تحقيقها لإيمانها بأهمية التعليم في إحداث التقدم الاقتصادي والاجتماعي، لذا توفر الحكومة الصينية الرعاية المتكاملة للأطفال

الصغار قبل الميلاد برعاية الأمومة وإجراء الفحوص الطبية الشاملة والمجانية، ورعاية الأطفال بعد الميلاد من خلال تحصينهم ضد أمراض الطفولة في المدن والقرى على حد سواء ورعايتهم تربوياً واجتماعياً وصحياً في مراكز الرعاية النهارية ورياض الأطفال المنتشرة في الريف والمدن.

من خلال ما سبق يتضح تأثير العامل السياسي على تربية الطفل بمؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية، فمن منطلق إيمان الدولة بالديمقراطية، واعترافها بحقوق الإنسان بصفة عامة، أكدت على الاهتمام بالحقوق التربوية للطفل، لأنها تعتبر جزءاً متكاملاً من حقوق الإنسان التي نص عليها الدستور وقانون التعليم، حيث تعمل الحكومة على تحقيقها لإيمانها بأهمية التعليم في إحداث التقدم الاقتصادي والاجتماعي، كما اهتمت مؤسسات رياض الأطفال من خلال برامجها بتربية الأطفال ديمقراطياً وسياسياً، حيث يتعرف الأطفال على معنى الديمقراطية، وكيفية العمل الديمقراطي، وما هي مسئولياته وحقوقه وواجباته في المجتمع الديمقراطي، بالإضافة إلى ذلك لقي رعاية وتعليم الأطفال اهتماماً على مختلف الأصعدة السياسية، حيث اهتمت الأحزاب السياسية في جمهورية الصين الشعبية بمناقشة قضايا الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وطالبت بضرورة التوسع في البنية الأساسية لرعاية وتعليم الأطفال في جمهورية الصين الشعبية، فمؤسسات رياض الأطفال هي السبيل لتشجيع ودعم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

(٣)العامل الاقتصادي:

تزخر الصين بثروات طبيعية هائلة تحتل بها المرتبة الثالثة في العالم، ومن أهم ما تزخر به من موارد طبيعية: الفحم، والحديد الخام، والنفط، والغاز الطبيعي، والزئبق، والقصدير، والتنجستين، والمنجنيز، والماجنيتايت، والألومونيوم، والزنك، واليورانيوم، والرصاص، كما تمتلك الصين أكبر مصادر للطاقة الكهرومائية في العالم.

وقد حدد الصينيون أهدافهم، وسجلوا نمواً مطرداً في جميع المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية، حيث تعمل الصين على مضاعفة إنتاجها بحيث يزيد في الميادين الصناعية والزراعية المختلفة حتى تصبح الصين واحدة من بين أكبر الدول إنتاجاً في العالم

وفي بداية تأسيس جمهورية الصين الشعبية نجحت الحكومة الصينية في إنجاز الإصلاح الزراعي بالمناطق التي يقطنها أكثر من ٩٠% من المزارعين في البلاد كلها، وحصل ٣٠٠ مليون فلاح على نحو ٤٧ مليون هكتار من الأراضي، ونجحت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية الوطنية –والتي تم تنفيذها خلال الفترة من عام ١٩٥٣م وحتى عام ١٩٥٧م– في تحقيق إنجازات مدهشة، حيث بلغت نسبة زيادة الدخل الوطني أكثر من ٨.٩% سنوياً، وتم بناء مجموعة من الصناعات الأساسية التي يحتاج إليها التحديث الصناعي ومنها: صناعة الطائرات، والسيارات، والآلات الثقيلة والدقيقة، ومعدات توليد الكهرباء، ومعدات التعدين، والمناجم، وسبائك الفولاذ الممتاز، وصهر المعادن غير الحديدية، وغيرها من الصناعات.

وفي الفترة من عام ١٩٥٧م وحتى عام ١٩٦٦م قامت الصين بالبناء الاشتراكي على نطاق واسع، وازدادت الأصول الثابتة للصناعة، وازداد الدخل القومي، كما ازدادت كمية إنتاج بعض المنتجات الصناعية الرئيسية عدة مرات أو بضع عشرة مرة، وجرى البناء الأساسي الزراعي والإصلاح على نطاق واسع.

ولقد انعكس الاهتمام الكبير بالصناعة في جمهورية الصين الشعبية على برامج ومناهج العمل بمؤسسات رياض الأطفال، حيث تهتم هذه البرامج بإكساب الأطفال المعلومات والمعارف عن وسائل الإعلام ودورها في الدعاية والاستهلاك، كما تتيح لهم الفرص في التعامل معها، وتشجعهم على إنتاج التصاميم والصور من خلال استخدام الكمبيوتر، وتساعدهم في التعرف على خطوات الإنتاج والمشاركة فيه، وهذا بدوره يساعد في تنمية عقول الأطفال، ويشجعهم على الإبداع والتعامل مع مختلف الأجهزة، مما يؤهل الأطفال للتعامل مع المجتمع الصناعي المتقدم.

ولقد بلغ معدل نمو النفقات التعليمية في جمهورية الصين الشعبية حوالي ٢٠% سنوياً، وتماشياً مع التطور السريع لعملية العولمة الاقتصادية في هذا القرن، وانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، شهدت الصين تغييراً كبيراً في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، مما يستدعي الجهات التعليمية الصينية الاستمرار في تطوير العملية التعليمية.

كما بلغ إجمالي الناتج المحلي الصيني لعام ٢٠١٢م حوالي ١٣٣٦.٩ مليار دولار محتلاً بذلك المركز الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ الاحتياطي النقدي ٢.٣ تريليون دولار، ووصل معدل نمو الإنتاج الصناعي إلى ١٠.٧%، وبلغ حجم الصادرات ١.٤٦٥ تريليون دولار، وحجم الواردات ١.١٥٦ تريليون دولار، وتمكن الاقتصاد الصيني من تحقيق نمو اقتصادي مطرد، واستطاع التحول من المركزية المحلية ليصبح أكثر انفتاحاً على العالم ويعتمد على التجارة الدولية، مما أدى إلى ارتفاع دخل الأفراد وارتفاع مستوى المعيشة بشكل عام

ونظراً لارتفاع دخل الأفراد في جمهورية الصين الشعبية، وارتفاع مستوى المعيشة بشكل عام، فإنه لابد وأن يقابل ذلك ارتفاعاً مماثلاً في قيمة المصروفات الدراسية التي يتم تحصيلها من أولياء أمور الأطفال، حيث تتراوح قيمة المصروفات الدراسية المقررة في مؤسسات رياض الأطفال الخاصة نظام اليوم الكامل ما بين ٩٥.٠٠٠ و ١٠٥.٠٠٠ يوان سنوياً، في حين تتراوح قيمة المصروفات الدراسية المقررة في مؤسسات رياض الأطفال الخاصة نظام نصف اليوم ما بين ٥٠.٠٠٠ و ٥٧.٠٠٠ يوان سنوياً، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى الخدمات المقدمة داخل تلك المؤسسات، وبالتالي زيادة الإقبال عليها.

ولقد شاركت النساء بشكل واسع في إدارة شئون الدولة والمجتمع، ولعبت دوراً عظيماً في البناء الاقتصادي، حيث يوجد في الوقت الحالي في جمهورية الصين الشعبية حوالي ٨١.٦٨٧ مليون عاملة يشكلن ٣٦.٣% من إجمالي العمال بالبلاد، وتحتل سيدات الأعمال حوالي ٢٥% من إجمالي العاملين في مجال الأعمال، وفي الأرياف الصينية بلغ عدد الأيدي العاملة من النساء أكثر من ٦٥%، وشهدت نسبة النساء في صناعة التكنولوجيا والمعرفة العالية الكثافة ارتفاعاً ملحوظاً، ويفوق عدد النساء بشكل مستمر عدد الرجال في مجالات التعليم والثقافة والفن والإذاعة والسينما والتلفزيون والصحة والرياضة.

كما شهد عدد النساء اللاتي يقبلن على تلقي العلم ارتفاعاً كبيراً، ففي بداية تأسيس الصين الجديدة كان أكثر من ٩٠% من النساء أميات، وفي عام ٢٠٠٨م بلغت نسبة قبول الأطفال الإناث في سن الدراسة بالمدارس الابتدائية ٩٩.٥٤%، واحتل عدد الجامعيات وطالبات الماجستير والدكتوراه ٤٩.٨٦%، و٤٨.١٦%، و٣٤.٧% على التوالي من الإجمالي.

وعليه يتضح ازدياد دخول المرأة لسوق العمل، مما يفرض على الدولة ضرورة توفير خدمات رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، ونظراً لأن الأم العاملة أصبحت عنصراً فاعلاً في المجتمع من خلال العمل والإنتاج، لذا فإن توفير مؤسسات تربية الطفل أصبح ضرورة اقتصادية للمساهمة في تقدم المجتمع وازدهار اقتصاده.

وجدير بالذكر أن الحكومة المركزية في الصين قامت بإنفاق حوالي ٣٤.١ مليار يوان على التعليم قبل المدرسي منذ عام ٢٠١١م وحتى عام ٢٠١٣م، كما أعلنت وزارة المالية أنه تم إنفاق جزء من تلك الأموال على بناء مؤسسات لرياض الأطفال في المناطق الريفية بوسط وغرب الصين من أجل إتاحة المزيد من الفرص للالتحاق بالتعليم قبل المدرسي في تلك المناطق، كما تم تشجيع الحكومات المحلية على وضع برامج لتدريب معلمي رياض الأطفال في تلك المناطق أيضاً، بالإضافة إلى أنه قد تم توجيه بعض الأموال إلى الأطفال المحرومين والمعاقين والأيتام من أجل تخفيف الأعباء المالية للالتحاق برياض الأطفال.

وفي ضوء ما سبق يتضح تأثير العامل الاقتصادي على رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية، حيث انعكس الاهتمام الكبير بالصناعة على برامج ومناهج العمل بمؤسسات رياض الأطفال التي اهتمت بإكساب الأطفال المعلومات والمعارف عن وسائل الإعلام ودورها في الدعاية والاستهلاك، كما أتاحت لهم الفرص في التعامل معها، وشجعتهم على إنتاج التصاميم والصور من خلال استخدام الكمبيوتر، وساعدتهم في التعرف على خطوات الإنتاج والمشاركة فيه، وهذا بدوره ساعد في تنمية عقول الأطفال، وبالتالي إعدادهم للتعامل مع المجتمع الصناعي المتقدم.

كما أثر الوضع الاقتصادي للصين على ارتفاع دخل الأفراد، وارتفاع مستوى المعيشة بشكل عام، وبالتالي الارتفاع المماثل في قيمة المصروفات الدراسية التي يتم تحصيلها من أولياء أمور الأطفال، مما أدى بدوره إلى ارتفاع مستوى الخدمات المقدمة داخل تلك المؤسسات، وبالتالي زيادة الإقبال عليها.

كما كان للاقتصاد القوي الذي تتمتع به الدولة انعكاسه المباشر على تغير أوضاع الأسرة وخروج المرأة للعمل للالتحاق بركب التقدم الصناعي، مما أوجب على الدولة ضرورة توفير خدمات رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.

بالإضافة إلى ذلك اهتمت الدولة بتوفير التمويل اللازم لمؤسسات رياض الأطفال، وذلك لتوسيع نطاقه وتوفيره لكل أطفال المجتمع، كما تم توجيه بعض الأموال إلى الأطفال المحرومين والمعاقين والأيتام من أجل تخفيف الأعباء المالية للالتحاق برياض الأطفال.

(٤)العامل الاجتماعي:

الصين دولة موحدة مكونة من العديد من القوميات، لكل مجموعة ثقافتها العريقة والمميزة، ولقد أقامت الدولة في المناطق التي يتركز فيها أبناء أقلية عرقية معينة مناطق أقليات عرقية، ويعامل كافة أفراد المجموعات العرقية في الدولة على قدم المساواة والتنمية المشتركة، ويتحدث قرابة ٧٠% من السكان اللغة الصينية الشمالية التي تدرس في المؤسسات التعليمية الصينية، كما تتحدث الأقليات لغات عدة منها: الكورية والمغولية واليوغورية.

وتعمل برامج مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية على الاهتمام بتحفيز النمو اللغوي للأطفال، وإكسابهم قواعد اللغة، بالإضافة إلى مراعاة لغتهم الأم، وتشجيعهم على تعلمها في جو من التفاعل والتواصل مع الآخرين.

وجمهورية الصين الشعبية دولة يتمتع فيها الشعب بحرية الاعتقاد الديني، وتتعايش فيها أديان متعددة، وتشمل الأديان الرئيسية في الصين: الكونفوشية، والبوذية، والطاوية، والإسلام، والمسيحية، وتحظى كافة النشاطات الدينية بالحماية القانونية ولا يتدخل فيها أي شخص.

ولقد انعكس هذا على قوانين التعليم بجمهورية الصين الشعبية، حيث نص قانون التعليم برياض الأطفال عام ١٩٩١م على أن مؤسسات رياض الأطفال تفتح أبوابها لجميع الأطفال بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية.

وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية أصدرت الحكومة دستوراً وسلسلة من القوانين واللوائح التي تضمن تمتع النساء بالحقوق المتساوية مع الرجال في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والاجتماعية وداخل الأسرة.

ولقد انعكس إيمان جمهورية الصين الشعبية بالمساواة بين الرجال والنساء على المؤسسات التعليمية المختلفة، حيث تحث مؤسسات رياض الأطفال معلماتها على عدم التفرقة بين البنين والبنات، أو الانحياز لجنس دون الأخر، بل يجب معاملة جميع الأطفال بنفس الاهتمام، وإتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في الأنشطة المختلفة بشكل متساوي.

وبفضل ارتفاع مستوى المعيشة والتحسن الكبير في الأحوال الصحية للمجتمع الصيني، ارتفع متوسط العمر المتوقع للفرد من ٣٥ عام قبل تأسيس الصين الجديدة، إلى ٧٣ عام حالياً، ووفقاً للمعايير الدولية بنهاية القرن العشرين دخلت الصين مجتمع الشيخوخة.

كما تولي الحكومة مشكلة الانفجار السكاني عناية خاصة، إذ عمدت لوضع حد أدنى لسن الزواج قدرته بحوالي ٢٢ عام للرجال و٢٠ عام للنساء، كما أصدرت الحكومة سياسة تنظيم الأسرة في ثمانينيات القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين قلت السرعة الرهيبة في الزيادة السكانية، وكانت النتيجة قلة عدد أفراد الأسرة، وصارت الأسرة المكونة من أب وأم وطفل هي الأساس والأكثر شيوعاً في المدن الصينية.

وخلال عشرات السنين شهدت جمهورية الصين الشعبية إبداعاً ثقافياً متواصلاً وتدفقاً من المنتجات والأعمال الثقافية، حيث تفتح المتاحف والقاعات التذكارية والمعارض الفنية وغيرها من

المؤسسات الثقافية العامة أبوابها للعامة بالمجان، وتواصل الحكومة الصينية توسيع المنظومة الثقافية الوطنية لتشمل البلاد كلها.

ويرجع التقدم الذي حدث في جمهورية الصين الشعبية إلى آثار ونتائج النظام التعليمي، فقد أدى ازدهار التعليم، وإتاحة الفرص أمام جميع الراغبين فيه، إلى توثيق العلاقات الاجتماعية وتعميقها، وسيادة الشعور بالولاء والانتماء والتماسك، وارتفاع مستوى مكانة المرأة واحترامها، إلى غير ذلك من مؤشرات التقدم.

وفي ضوء ما سبق يتضح تأثير العامل الاجتماعي على التعليم في مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية من خلال الاهتمام بتحفيز النمو اللغوي للأطفال، وإكسابهم قواعد اللغة، بالإضافة إلى مراعاة لغتهم الأم، وتشجيعهم على تعلمها في جو من التفاعل والتواصل مع الآخرين، كما انعكس تمتع أفراد الشعب بحرية الاعتقاد الديني على قوانين التعليم بجمهورية الصين الشعبية، والتي جعلت مؤسسات رياض الأطفال تفتح أبوابها لجميع الأطفال بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية، بالإضافة إلى إيمان جمهورية الصين الشعبية بالمساواة بين الرجال والنساء، والذي انعكس على أسلوب التعامل مع الأطفال داخل المؤسسات، وإتاحة الفرصة للبنين والبنات –على حد سواء– للمشاركة بفاعلية وبشكل متساوي في الأنشطة المختلفة.

ويتضح مما سبق مدى تأثير القوى والعوامل الثقافية المختلفة (التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) على تربية طفل ما قبل المدرسة، وعلى مؤسسات رياض الأطفال بجمهورية الصين الشعبية.

ومن خلال العرض السابق لنظام رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية اتضح مدى ارتباط تطور التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في الصين بالتغيرات السياسية، حيث شهدت الصين في بعض الأحيان انتشاراً هائلاً لمؤسسات رياض الأطفال، وفي أحيان أخرى انخفضت أعداد تلك المؤسسات، وتم إغلاق الكثير منها، كما اتضح تنوع أهداف مؤسسات رياض الأطفال،

إلا أنها في مجملها تنبثق من الهدف الرئيسي الذي ينص على تنمية الأطفال تنمية شاملة متكاملة في مختلف الجوانب، وتهيئتهم لدخول المدرسة الابتدائية، واتضح –أيضاً– أن مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية تهتم بانتقاء نوعية الأطفال الملتحقين بها من خلال وضع معايير وشروط وإجراءات عدة للقبول بها، وذلك لضمان انتقاء الأطفال بعناية تامة، كما يمكن القول بأن البرامج التربوية المتبعة داخل مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية إنما هي برامج ومناهج متكاملة، تهدف إلى تنمية شخصية الطفل في مختلف جوانبها، مما يؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج في هذه المرحلة الحاسمة من العمر.

كما اتضح أن إدارة التعليم في جمهورية الصين الشعبية تسير وفق النمط المركزي، وأن جميع العاملين بالروضة لابد وأن يكونوا من ذوي الخبرات والمؤهلات التي تؤهلهم للعمل بالروضة، كما لابد وأن تتوافر لديهم الكثير من الشروط والصفات والتي على أساسها يتم قبولهم للعمل بالمؤسسة، واتضح –أيضاً– مدى اهتمام المجتمع الصيني بتمويل مؤسسات رياض الأطفال، حيث قامت الحكومة بإنفاق الأموال الطائلة من أجل تطوير التعليم بمؤسسات رياض الأطفال، كما قامت بزيادة نسب الأموال المخصصة للمنح والإعانات المالية التعليمة المقدمة للأطفال الفقراء، بالإضافة إلى مدى الحرص على إعداد معلمة رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية من خلال برامج التدريب قبل وأثناء الخدمة، وأيضاً من خلال التدريب المستمر، كما تم التعرف على بعض القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظام رياض الأطفال بجمهورية الصين الشعبية، كالعوامل التاريخية، والجغرافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

الفصل الرابع

نظام رياض الأطفال في سنغافورة

مـقدمـــة

أولاً: التطور التاريخي لنشأة مؤسسات رياض الأطفال

ثانياً:فلسـفة وأهداف مؤسسات رياض الأطفال

ثالثاً: شروط القيد والقبول بمؤسسات رياض الأطفال

رابعاً: البرامج التربوية بمؤسسـات رياض الأطفال

خامساً:إدارة مـؤسســات ريــاض الأطفــال.

سادساً: تمويل مـؤسســات ريــاض الأطـفـال.

سابعاً: معلـمةرياض الأطـفــال.

ثامناً: القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظام رياض الأطفال.

مقدمة:

في الفصل السابق تم التعرف على نظام رياض الأطفال في جمهورية الصين الشعبية من حيث: التطور التاريخي لنشأة مؤسسات رياض الأطفال، فلسفة وأهداف مؤسسات رياض الأطفال، شروط القيد والقبول بمؤسسات رياض الأطفال، البرامج التربوية بمؤسسات رياض الأطفال، إدارة مؤسسات رياض الأطفال، تمويل مؤسسات رياض الأطفال، معلمة رياض الأطفال، القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظام رياض الأطفال، وتحاول الدراسة الحالية من

تعد التجربة السنغافورية في التربية و التعليم من التجارب الرائدة التي تستحق الوقوف عليها والتوقف عندها من أجل الاستفادة منها، وتكمن مهمة التربية والتعليم في تكوين وبناء الإنسان السنغافوري لتجعل منه عنصراً قادراً على المساهمة في تطوير مستقبل بلده.

وتشكل مرحلة ما قبل المدرسة أولى درجات السلم الدراسي، ولا تدخل هذه المرحلة ضمن منظومة التعليم النظامي الحكومي، ولكنها تدخل تحت مظلة إشراف الوزارة، وتتولى إدارتها مؤسسات تعليمية واجتماعية وإدارية مختلفة ضمن نشاطاتها الخدمية التي تخص بها المجتمع، وتمول رياض الأطفال برامجها من عائدات الرسوم الدراسية التي يدفعها أولياء أمور الأطفال نظير الخدمات التعليمية التي يتلقاها أبناؤهم في الفئة العمرية من ثلاث سنوات إلى ست سنوات، وتستهدف هذه المرحلة –كما في معظم دول العالم– تغذية الطفل بسلوكيات التعليم، وإكسابه بعض المهارات الأساسية التي تعد لبنة للمراحل التي تليها، فيتعلم الطفل النظام وكيفية التعامل مع الأدوات الدراسية ومع معلميه

ويمتد التعليم قبل المدرسي في سنغافورة لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من الثالثة وحتى السادسة وذلك على النحو التالي: دور الحضانة وتمتد من سن الثالثة وحتى الرابعة، ورياض الأطفال KG1 تمتد من سن الرابعة وحتى الخامسة، ورياض الأطفال KG2 تمتد من سن الخامسة وحتى السادسة(

وتعمل مؤسسات رياض الأطفال على توفير البيئة التي تشجع الأطفال على التفاعل مع الآخرين، كما تعمل على إعداد الأطفال للتعليم الرسمي في المدرسة الابتدائية، وتشمل أنشطة رياض الأطفال على تعلم اللغة الشفوية والمكتوبة، والأرقام، وتطوير المهارات الاجتماعية

والشخصية، والألعاب، والموسيقى، واللعب في الهواء الطلق، كما يتعلم الأطفال لغتين هما: اللغة الصينية أو الماليزية أو التأميلية، بجانب اللغة الانجليزية.

ويتضح مما سبق اهتمام مؤسسات رياض في سنغافورة برعاية وتعليم الأطفال، من خلال توفير البيئة التعليمية المناسبة التي تعمل على تنمية الطفل اجتماعياً، بالإضافة إلى اهتمام تلك المؤسسات بالأنشطة وبالتعلم من خلال اللعب.

وفي سنغافورة يتم إدارة مؤسسات رياض الأطفال من قبل الحكومة والقطاع الخاص بما في ذلك مؤسسات المجتمع المحلى، والهيئات الدينية، والجماعات المدنية أو التجارية، ومراكز رعاية الأطفال، والمدارس الدولية، كما يقوم حزب العمل الشعبي في سنغافورة the People's Action Party بإدارة أكثر من ٢٤٧ مؤسسة رياض أطفال من خلال مؤسساته الخيرية، مما يدل على اهتمام المجتمع ككل في سنغافورة بتلك المرحلة الحاسمة من العمر.

ولقد بدأ التعليم في سنغافورة تحت الحكم البريطاني عام ١٨٢٣م، وكان هناك ثلاثة أنواع رئيسية من المدارس ظهرت في سنغافورة في ذلك الوقت وهي: المدارس الماليزية Malay Schools والمدارس الصينية والتاميل Chinese and Tamil Schools والمدارس الانجليزية English Schools.

وفي منتصف القرن العشرين تم إنشاء دور الحضانة للأطفال في سنغافورة تحت إشراف وزارة الرعاية الاجتماعية Social Welfare Department، وبحلول عام ١٩٧١م تم إنشاء أحد عشر دور للحضانة، وشهدت تلك الفترة تطوير برامج الطفولة المبكرة في مؤسسات رياض الأطفال ومراكز رعاية الأطفال.

وفي عام ٢٠٠٥م عقدت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والأسرية مؤتمر بغرض البحث في قضايا الطفولة، وأوصى المؤتمر بضرورة تحقيق الترابط والشراكة والتعاون بين مؤسسات رياض الأطفال والأسرة والمجتمع، بما يعود بالنفع على تلك المؤسسات.

وبعد ذلك بأربع سنوات وفي عام ٢٠٠٩م عقدت الوزارة مؤتمراً آخر بالتعاون مع وزارة المالية لبحث سبل تطوير التعليم بمؤسسات رياض الأطفال، وزيادة نسب الأموال والميزانية المخصصة لتلك المرحلة.

في ضوء ما سبق يتضح مدى اهتمام سنغافورة برعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، ويتجلى ذلك في اهتمام المنظمات والهيئات بالتوسع في تقديم خدمات رعاية وتعليم الطفولة المبكرة، وإصدار الدولة لقانون رعاية الطفل عام ١٩٧٥م وبناءً على ذلك بدأ التوسع في إنشاء مؤسسات رياض الأطفال لتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ونتيجة خروج المرأة للعمل كان لزاماً على الدولة الاهتمام بتنفيذ المشاريع المختلفة والتي تضمن رعاية وتعليم الأطفال في فترة غياب الأمهات، بالإضافة إلى ذلك اتجهت الدولة إلى التوسع في إنشاء مؤسسات رياض الأطفال وذلك لتحقيق تنمية رعاية وتعليم الطفولة المبكرة، وضمان حصول جميع الأطفال في سنغافورة على فرص التعليم المبكر.

أولاً: فلسفة وأهداف مؤسسات رياض الأطفال:

تقوم فلسفة مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة على توفير التعليم قبل المدرسي للأطفال من سن ثلاث إلى ست سنوات، وعلى مساعدتهم على اكتشاف مواهبهم، و استغلال طاقاتهم بأفضل شكل ممكن، والتعلم أكثر، وتحقيق نتائج إيجابية، بالإضافة إلى ضرورة توفير البيئة المناسبة للأطفال في سن مبكرة حتى تساعدهم على تحقيق النمو الشامل والمتكامل في كافة الجوانب العقلية والجسمية والوجدانية والاجتماعية.

كما تقوم فلسفة مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة على غرس حب التعلم مدى الحياة لدى الأطفال، وعدم التمييز بينهم على أساس الجنس أو العرق أو النسب أو الأصل القومي أو الدين أو اللون أو الإعاقة العقلية أو الجسدية، ورعايتهم وتوجيههم، والسعي الجاد نحو أفكار مبتكرة وقائمة على الأدلة لدعم هذا العمل، ومساعدتهم على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للتعليم الرسمي، بالإضافة إلى ضرورة مشاركة أولياء الأمور مما يوفر الفرص لهم لمراقبة سلوك أبنائهم في بيئة التعلم الرسمي، ويدعم استمرار التعلم في المنزل.

ولقد وضعت سنغافورة ثلاث أولويات لنظام التعليم وهى: تطوير المهارات الفكرية للطلاب وتعزيزها، والاستفادة من تقنيات المعلومات في التعليم، والتأكيد على التعليم الوطني الذي يسعى إلى تحقيق الوحدة والأمن القوميين من خلال:

١- التأكيد على الهوية السنغافورية.
٢- أخذ العبر من تاريخ سنغافورة والتحذير من الأخطار الخارجية.
٣- التعرف على التحديات والعقبات التي تواجه المجتمع.

٤- غرس القيم التي تؤدى إلى حياة اجتماعية أفضل.

ومن خلال ما سبق يتضح أن فلسفة مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة تتمحور حول الطفل، وتؤكد على ضرورة الاهتمام به، وتحقيق التنمية الشاملة له، ورعايته وتوجيهه، وعدم التمييز بين الأطفال، والعمل على تحقيق استمرارية التعلم مدى الحياة، بالإضافة إلى دعم استمرار التعلم في المنزل من خلال تشجيع أولياء الأمور على المشاركة في العملية التعليمية داخل الروضة.

ويهدف نظام التعليم في سنغافورة إلى توفير فرص التعليم لجميع أفراد المجتمع، وتنشئة أفراد جادين منتمين ذوى مهارات إبداعية، وإعداد مواطنين صالحين مدركين لمسئولياتهم تجاه الأسرة والمجتمع والوطن، وغرس الأخلاق والقيم التي ينادى بها المجتمع، والعمل على التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية من خلال التعليم.

ومن أهداف مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة ما يلي:

- تحقيق التنمية الشاملة للأطفال في مختلف جوانب النمو.
- تبصير الوالدين بخصائص ومطالب النمو في هذه المرحلة الحاسمة من العمر.
- توفير مجموعة واسعة من الخبرات للأطفال.
- زيادة مشاركة أولياء الأمور والمجتمع ككل للروضة في كل ما يتعلق بالأطفال.
- تنمية الإحساس بالذات.
- ممارسة العادات الصحية في الحياة اليومية.
- تنمية الإبداع، وأسلوب حل المشكلات، ومهارات التفكير الناقد.
- مساعدة الطفل على التعبير عن رأيه، واحترام آراء الآخرين.
- مساعدة الطفل على تعلم كيفية التعامل مع مشاعره الخاصة، واحترام مشاعر الآخرين.
- دمج الثقافات، ومكافحة التحيز في جميع مجالات المناهج الدراسية.
- تركيز الجهود والموارد نحو تنمية قدرات الأطفال ونجاح المؤسسة.

ومن خلال عرض تلك الأهداف يتضح أنها تؤكد في المقام الأول على تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة للطفل في مختلف جوانب شخصيته من خلال توفير الخبرات للأطفال، وتنمية الثقة والإحساس بالذات، وتعويد الأطفال على ممارسة العادات الصحية في الحياة اليومية، وتنمية الإبداع ومهارات التفكير الناقد لديهم، بالإضافة إلى تشجيعهم على التفاعل الاجتماعي مع الآخرين من خلال احترام آراءهم وتقدير مشاعرهم.

كما أكد قانون رعاية الطفل على ضرورة أن تسعى مؤسسات رياض الأطفال إلى تعزيز التنمية المثلى للأطفال في هذه المرحلة الهامة من العمر، بالإضافة إلى ضرورة توفير الرعاية المتكاملة في مختلف الجوانب، وتوفير الخدمات المتنوعة والتي تناسب مختلف الظروف الاجتماعية.

كما تهدف مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة إلى تحقيق ما يلي:

- تشجيع الأطفال على استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال الأنشطة المتنوعة.
- إعداد الأطفال ليكونوا مواطنين مسئولين في المجتمع.
- تنمية ثقة الأطفال في أنفسهم.
- تشجيع الأطفال على العمل الجماعي.
- تقديم برامج لياقة بدنية متنوعة للأطفال.
- تنمية فهم واحترام الأطفال للثقافات المختلفة في المجتمع.
- تنمية قدرات الأطفال اللغوية.
- تعزيز حب الأسرة والأقران والجيران لدى الأطفال.

وعلى هذا يتضح اهتمام مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة بتحقيق التنمية الشاملة للأطفال عقلياً وجسمياً ووجدانياً واجتماعياً، حيث يتم تنمية الأطفال عقلياً من خلال تنمية الإبداع وأسلوب حل المشكلات ومهارات التفكير الناقد، ويتم تنمية الأطفال جسمياً من خلال ممارسة العادات الصحية في الحياة اليومية، وتقديم برامج لياقة بدنية متنوعة لهم، ويتم تنمية الأطفال وجدانياً من خلال مساعدة الطفل على تعلم كيفية التعامل مع مشاعره الخاصة، واحترام مشاعر الآخرين، كما يتم تنمية الأطفال اجتماعياً من خلال توفير الخبرات والتجارب المختلفة لهم، وحثهم على حب الآخرين واحترامهم.

وبالنظر إلى أهداف مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة يتضح التنوع في هذه الأهداف والتكامل فيما بينها، واهتمامها بإكساب الطفل المعارف والمهارات الحياتية واليومية الصحية والأساسية، بالإضافة إلى اهتمامها بالجوانب الإبداعية والخيالية الخلاقة لدى الأطفال، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن مشاعرهم، مما يكسبهم الثقة بالنفس وتنمية مشاعر الإقدام، بالإضافة إلى تنمية القدرة على حل المشكلات، مما يساعد الأطفال على مواجهة الحياة بكافة متغيراتها وخاصةً في عصر تكنولوجيا المعلومات.

ثانيا: شروط القيد والقبول بمؤسسات رياض الأطفال:

يحرص الآباء في سنغافورة على بذل المزيد من الجهد في سبيل البحث عن أفضل مؤسسة لرياض الأطفال لتعليم أبنائهم، وحتى يصبح الأطفال قادرين على الانخراط في أفضل المؤسسات التعليمية، وتنقسم رياض الأطفال في سنغافورة إلى نوعين، النوع الأول وهو عبارة عن رياض الأطفال المحلية Local System Kindergarten وهي التي تتبع المجتمع والمنظمات الاجتماعية والهيئات الدينية الخاصة، وتوفر هذه الرياض برنامج مدته ثلاث سنوات للحضانة ورياض الأطفال kG1 ورياض الأطفال kG2 على التوالي، وهذا بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث إلى ست سنوات، أما النوع الثاني فهو عبارة عن رياض الأطفال الدولية International System Kindergarten وهي الرياض التي تلبي احتياجات أبناء المغتربين. وسوف يتم عرض سياسة وإجراءات القبول المتبعة بمؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة وذلك كالتالي:

١- سياسة القبول:

تقبل رياض الأطفال في سنغافورة الأطفال من سن ثلاث إلى ست سنوات، ورياض الأطفال في سنغافورة ملزمة بالالتزام بمعايير السن بحيث يتسنى لجميع الأطفال الالتحاق بالتعليم الابتدائي الرسمي في سن السادسة، ويتم قبول الأطفال وفقاً للشروط التالية:

- أن يكمل الطفل ثلاث سنوات قبل واحد يناير من العام الذي سيلتحق به بالمؤسسة في حال التحاقه بالحضانة، أو يكمل الطفل أربع سنوات قبل واحد يناير من العام الذي سيلتحق به بالمؤسسة في حال التحاقه برياض الأطفال KG1، أو يكمل الطفل خمس سنوات قبل واحد يناير من العام الذي سيلتحق به بالمؤسسة في حال التحاقه برياض الأطفال KG2.
- تقديم شهادة ميلاد الطفل.
- تقديم شهادة التطعيمات.
- تقديم شهادة الفحص الطبي.
- دفع رسوم طلب الالتحاق وهي رسوم غير قابلة للاسترداد، وتبلغ قيمتها ١٠٠ دولار إما نقداً أو بشيك.
- بالنسبة للطفل الأجنبي والذي ليس لديه الجنسية السنغافورية، فعلى ولي أمره تقديم نسخة من جواز السفر ساري المفعول حتى يتمكن الطفل من الدراسة في سنغافورة.
- ألا تزيد الكثافة في فصول الحضانة عن ١٥ طفل لكل فصل تحت إشراف معلم ومعلم مساعد، كما يجب ألا تزيد الكثافة في فصول رياض الأطفال KG1 عن ٢٠ طفل لكل

فصل تحت إشراف معلم واحد، بالإضافة إلى أنه لا يجب أن تزيد الكثافة في فصول رياض الأطفال KG2 عن ٢٥ طفل لكل فصل تحت إشراف معلم واحد أيضاً.

من خلال ما سبق يتضح أن سياسة القبول بمؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة تتمثل في ضرورة الالتزام بمعايير السن بحيث يتسنى لجميع الأطفال الالتحاق بالتعليم الابتدائي الرسمي في سن السادسة، بالإضافة إلى ضرورة تقديم بعض الأوراق والمستندات اللازمة لقيد الطفل بالمؤسسة، مع الالتزام بدفع رسوم طلب الالتحاق، كما تبين من خلال ما سبق سياسة قبول الطفل الأجنبي والذي ليس لديه الجنسية السنغافورية، بالإضافة إلى تحديد كثافة الفصول بمؤسسات رياض الأطفال.

ثالثا: البرامج التربوية بمؤسسات رياض الأطفال:

تتبنى مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة البرامج التربوية والمناهج الدراسية الهادفة المتوازنة، والتي تقوم على الأنشطة المختلفة، للمساعدة في ضمان حصول جميع الأطفال على الفرص المتكافئة لتحقيق جميع الإمكانات، وبالتالي تنمية المهارات المختلفة، بالإضافة إلى التدريب على تعلم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب

كما تهدف المناهج بمؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة إلى تعليم الأطفال من خلال استخدام الموضوعات المحلية والقصص والأغاني التي تعتمد على الخبرات والأشياء المألوفة لدى الأطفال، مما يساعد على تنمية مهارات الاتصال والمهارات الاجتماعية والوجدانية والجسدية والتطور المعرفي لديهم، بالإضافة إلى التركيز على تعلم اللغة –على وجه الخصوص– لتنمية مهارات التحدث والاستماع والتي سوف تسهل التعلم بلغتهم في سنوات لاحقة.

وتعمل مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة لمدة ثلاث إلى أربع ساعات يومياً خمسة أيام في الأسبوع، وهناك العديد من المؤسسات الأخرى والتي تعمل بنظام اليوم الكامل، وتبدأ الدراسة في سنغافورة في ٢ يناير من كل عام، ويشتمل العام الدراسي على أربعة فصول دراسية، مدة كل فصل عشرة أسابيع، أما بالنسبة للعطلات فهناك عطلة لمدة أسبوع بعد الفصل الدراسي الأول، وأخرى بعد الفصل الدراسي الثالث، بينما تستمر عطلة نصف العام لمدة أربعة أسابيع، وعطلة نهاية العام لمدة ستة أسابيع.

كما يجب أن تتراوح أعمار الأطفال ما بين الثالثة والرابعة للالتحاق ببرامج الحضانة، وما بين الرابعة والخامسة للالتحاق ببرامج رياض الأطفال KG1، وما بين الخامسة والسادسة للالتحاق

ببرامج رياض الأطفال KG2، ويشتمل البرنامج اليومي لكل مستوى على الأنشطة التي تنمي المهارات اللغوية لدى الأطفال، ومهارات القراءة والكتابة ومهارات الأعداد الأساسية، والمفاهيم المبسطة للعلوم، والمهارات الاجتماعية والإبداعية، ومهارات حل المشكلات، والأنشطة الموسيقية، والألعاب، كما يتم تعلم اللغة الانجليزية، بالإضافة إلى الصينية أو الماليزية أو التاميل.

وتهدف برامج التعليم قبل المدرسي في سنغافورة –بصفة عامة– إلى التركيز على المحاور التالية:

- تعزيز نمو الأطفال في مختلف جوانب الشخصية.
- إكساب الأطفال العادات والمهارات والمعارف والمواقف الاجتماعية التي تنمي لديهم القدرة على احترام أنفسهم واحترام الآخرين.
- تنمية قدرات الأطفال على التعبير عن أنفسهم بطرق مختلفة وذلك من خلال تقديم الأنشطة المختلفة لهم.
- تنمية التقدير الجمالي والتعبير المبدع لدى الأطفال.
- تنمية قدرة الأطفال على حل المشكلات.
- تشجيع الأطفال على التساؤل والاستفسار عن الأشياء ومعرفة العالم من حولهم.
- تعلم الأطفال من خلال اللعب الهادف لبناء الثقة بالنفس.
- تعزيز المواقف الايجابية تجاه التعلم.
- تنمية المهارات الاجتماعية والحياتية لدى الأطفال.
- إرساء أساس قوي للتعلم في المستقبل.

وتركز برامج الحضانة في سنغافورة على تشجيع الاكتشاف من خلال التحقيق، كما تبنى على خبرات التعلم السابقة، وبالتالي فهي تهدف إلى اكتساب المهارات البدنية والإدراكية ومهارات الاتصال الفعال، مع التركيز على استخدام اللعب كوسيلة هامة لاكتساب المعارف والمهارات، وتهدف برامج الحضانة في سنغافورة إلى تهيئة الأطفال لما يلي:

- ضبط الثقة بالنفس حين التفاعل مع الآخرين.
- تطوير الحكم الذاتي.
- تنمية المهارات الاجتماعية مثل المشاركة والعمل في فريق.
- تعزيز النمو اللغوي لدى الأطفال.
- تطوير مهارات القراءة والرياضيات.

- تركيز وتوجيه الانتباه إلى إنجاز المهام.
- الحصول على المعلومات عن العالم المحيط من خلال نهج التقصي والتحقيق.
- ممارسة وصقل المهارات الحركية.
- التعبير عن المشاعر والأفكار من خلال الوسائل المختلفة.

أما برامج رياض الأطفال KG1 و KG2 في سنغافورة فهي تدور حول تسهيل اكتساب المعارف والمهارات من خلال نهج التقصي والتحقيق، وإجراء المشاريع، والتعبير عن التعلم من خلال مختلف المخططات مثل الكتابة الإبداعية والفنية، بالإضافة إلى التركيز على إتقان اللغة والرياضيات على حد سواء باعتبارهما نتائج وكذلك أدوات للتعلم، وتهدف برامج رياض الأطفال KG1 و KG2 في سنغافورة إلى جعل الأطفال قادرين على تحقيق ما يلي:

- اتخاذ المواقف الايجابية نحو التعلم.
- تحقيق الاستقلال وضبط النفس.
- التصرف بشكل جيد في الأوساط الاجتماعية المختلفة.
- تنمية مهارات القيادة والتخطيط.
- تنمية مهارات اللغة.
- استخدام مهارات المفاهيم بشكل جيد في جميع مجالات التعلم.
- المشاركة في الأنشطة واللعب.
- استخدام المهارات الحركية الدقيقة لأغراض عملية.
- التعبير عن المشاعر والأفكار من خلال الوسائل المختلفة.

وللعب أهمية كبرى في برامج رياض الأطفال بسنغافورة، حيث يهدف اللعب الموجه إلى تحقيق ما يلي:

- اكتشاف المناطق المحيطة بكل سهولة وثقة.
- ممارسة المهارات الحركية في بيئة آمنة.
- تركيز الاهتمام على الأنشطة.
- التفاعل مع الآخرين.
- تنمية مهارات الاستماع.
- التواصل والتفاعل مع الأقران والمعلمين.
- التعلم من خلال اللعب.
- التعبير عن المشاعر والأفكار من خلال الوسائل المختلفة.

وعلى هذا يتضح مدى اهتمام مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة بتنفيذ المنهج من خلال اللعب، إدراكاً لأهمية اللعب في حياة الطفل في هذه المرحلة، ومدى سرعة تعلم الطفل حينما يتعلم من خلال اللعب.

وفي عام ٢٠٠٣م بدأ تطبيق المنهاج الوطني لرياض الأطفال في سنغافورة من قبل وزارة التربية والتعليم تحت عنوان "منهج رياض الأطفال في سنغافورة"، حيث أقرت الحكومة منهجاً لأطفال ما قبل المدرسة والذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة والسادسة، حيث يغطي هذا المنهج ستة مجالات رئيسية هي: علم الجمال والتعبير الإبداعي، والتوعية البيئية، وتنمية المهارات الحركية، والقراءة والكتابة والحساب، والعلاقات الاجتماعية، واللغة ومحو الأمية، ويبين الجدول التالي تلك المجالات الستة ومحتويات منهج الروضة كالتالي:

مجالات ومحتويات منهج رياض الأطفال الوطني بسنغافورة

مجالات المنهج	محتوى المنهج
علم الجمال والتعبير الإبداعي	التذوق الجمالي، والتعبير، والاستكشاف، والمشاهدة، والسرد، والكتابة الإبداعية.
التوعية البيئية	المحافظة على البيئة، ومعرفة الظواهر الاجتماعية والبيئية، والجغرافيا، والتاريخ.
تنمية المهارات الحركية	الموسيقى، والنشاط، والحركة، والحواس، والصحة، والسلامة، والألعاب الرياضية.
القراءة والكتابة والحساب	تعلم القراءة، والكتابة، والأعداد، ووظائفها والعلاقة فيما بينها، والعمليات الحسابية البسيطة في الجمع والطرح، والأشكال الهندسية، والوقت، والمال، والكسور، والرسوم البيانية، وتكوين الكلمات.
العلاقات الاجتماعية	حياة الجماعة، والحياة الأسرية، والفنون، والحرف، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات.

اللغة ومحو الأمية	الصوتيات، ومهارات التحدث، ومهارات الاستماع، والفهم، والهجاء، وسرد القصص.

يتضح من الجدول السابق تعدد مجالات ومحتويات منهج رياض الأطفال الوطني بسنغافورة وتنوعها، وتأكيدها على تحقيق العديد من الأهداف مثل: تنمية التذوق الجمالي والتعبير الإبداعي لدى الأطفال، والمحافظة على البيئة، وتنمية المهارات الحركية، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة والحساب، وتقدير حياة الجماعة والحياة الأسرية، بالإضافة إلى تنمية مهارات حل المشكلات، واتخاذ القرارات، ومهارات التحدث والاستماع لدى الأطفال.

كما أن هناك عدداً من المبادئ التوجيهية والتي قدمتها وزارة التربية والتعليم بشأن المنهاج الوطني لرياض الأطفال في سنغافورة، والتي أقرت بأنه ينبغي بنهاية تلك المرحلة أن يكون الطفل قادراً على تحقيق ما يلي

- التمييز بين الصواب والخطأ.
- القدرة على التواصل والتفاعل مع الآخرين.
- إجادة مهارات التحدث والاستماع.
- حب الأسرة والجيران والأقران.
- القدرة على حل المشكلات.

وتتنوع الأنشطة المقدمة للطفل في مؤسسات رياض الأطفال بسنغافورة ما بين أنشطة الغناء، والفن، والموسيقى، واللعب في الهواء الطلق، والألغاز، والرسم، والكمبيوتر، واللعب بالدمى والعرائس، وسرد القصص، والتمثيل المسرحي، ولعب الأدوار، وإجراء التجارب المختلفة، وغيرها من الأنشطة التي تعمل على تنمية المهارات المعرفية والعقلية لدى الأطفال، وبناءً على ذلك يمكن القول بأن مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة تهتم بتقديم مجموعة متنوعة من الأنشطة المعرفية والعلمية والاجتماعية والفنية وغيرها من الأنشطة التي من شأنها تحقيق نمو الأطفال في مختلف الجوانب.

وفي ضوء ما سبق يتبين أن المنهج بمؤسسات رياض الأطفال بسنغافورة يهتم بتنمية صحة الطفل من خلال تنمية حواسه وقدراته الحركية، كما يهتم بتنمية علاقات الطفل الاجتماعية من خلال التأكيد على التواصل والتفاعل مع الآخرين، والتأكيد على حب الأسرة والأقران والجيران، ويهتم أيضاً بتنمية إبداع الطفل من خلال حثه على الإبداع والاكتشاف والتعبير، كما يهتم بتنمية

لغة الطفل من خلال تنمية مهارات التحدث والاستماع، وتعزيز النمو اللغوي لدى الأطفال، ويهتم أيضاً بتنمية تفكير الطفل من خلال تشجيعه على التساؤل والاستفسار عن الأشياء ومعرفة العالم من حوله، وبهذا يسعى المنهج إلى تنمية الطفل من الناحية الجسمية والاجتماعية والعقلية واللغوية.

كما يدرك واضعي المنهج أهمية النشاط واللعب في حياة طفل الروضة، لهذا تتنوع الأنشطة التي تشجع الطفل على التعلم، كما يهتم المنهج بتعليم الطفل من خلال اللعب، وذلك لأهمية اللعب في حياة طفل الروضة، ودوره البارز في تعليم الطفل، وتنمية سلوكه، وتحقيق نموه وتطوره.

رابعاً: إدارة مؤسسات رياض الأطفال:

يدار التعليم في سنغافورة من قبل وزارة التربية والتعليم، حيث تتولى الوزارة إدارة المؤسسات التعليمية الحكومية، أما فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية الخاصة فينحصر دور الوزارة في الدور الرقابي والاستشاري، وفيما يلي يتم عرض إدارة مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة على المستوى القومي والإقليمي والمحلي وعلى مستوى الروضة.

١- الإدارة على المستوى القومي:

يتم إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوى القومي في سنغافورة من خلال وزارة التربية والتعليم Ministry of Education، ويقع على عاتق الوزارة تنفيذ السياسة التعليمية التي تقرها الحكومة ويقرها البرلمان من وقت إلى آخر، ويقوم بمساعدة وزير التربية والتعليم Minister of Education في شئون إدارة التعليم كل من وزير الدولة Minister of State، وسكرتير البرلمان A Parliamentary Secretary، والأمين الدائم للتربية والتعليم A Permanent Secretary of Education، بالإضافة إلى مدير التربية والتعليم Director of Education والذي يختص بتنسيق جميع الجوانب الأكاديمية والمهنية لجميع مراحل التعليم، ويقوم بمساعدة الأمين الدائم للتربية والتعليم خمسة مدراء، كل مدير مسئول عن قسم من الأقسام الخمسة التالية:

أ- قسم الإدارة: the Administration Division

وينقسم قسم الإدارة إلى خمسة أقسام كالتالي:

- قسم المالية والحسابات: وهو القسم المسئول عن إعداد الميزانية السنوية، وإدارة الأموال في المدارس ورياض الأطفال.

- قسم التخطيط والتنمية: وهو القسم المختص بإعداد الخطط لتلبية احتياجات البنية التحتية، ومراقبة الإمدادات من المعدات والمواد الأخرى.
- قسم الخدمات المكتبية والذي يهتم بالشئون القانونية.
- قسم المنظمات الدولية والقانونية والذي يتناول بالتعاون مع الهيئات الدولية تطوير التعليم في سنغافورة في كافة المراحل التعليمية، بالإضافة إلى جمع البيانات الإحصائية وغيرها.
- قسم العلاقات العامة والذي يتناول بالتعاون مع أعضاء البرلمان والجمهور كل ما يخص تطوير التعليم في مرحلة رياض الأطفال والمراحل التالية.

ب- قسم الخدمات التعليمية: the Educational Services Division

وينقسم قسم الخدمات التعليمية إلى ثلاثة أقسام كالتالي:

- قسم الخدمات المقدمة للأطفال: ويتناول المنح الدراسية وتقديم المشورة.
- قسم الأنشطة اللاصفية: ويتناول الأنشطة التي يمارسها الأطفال خارج غرفة الصف.
- قسم المكتبات والكتب المدرسية: ويتناول توفير الكتب المدرسية، وتوفير اللوازم والمتطلبات والكتب التي تحتاجها مكتبة المدرسة.

جـ- قسم المراجعة والتخطيط: the Planning and Review Division

وينقسم إلى أربعة أقسام كالتالي:

- قسم التخطيط وتقييم النظام التعليمي: ويختص باقتراح الإصلاحات في المجال التعليمي.
- قسم الاختبار المركزي: ويختص باستعراض التجارب المختلفة للأنظمة التعليمية المختلفة، ومحاولة الاستفادة منها في تطوير النظام التعليمي في سنغافورة، بالإضافة إلى مراقبة الامتحانات التي يتم إجراؤها على مستوى الولاية.
- قسم البحوث: وهو القسم المختص بإجراء الأبحاث المختلفة بشأن المسائل التعليمية.
- قسم خدمات الكمبيوتر.

د- قسم المدارس: the Schools Division

وهو القسم المسئول –بالتعاون مع معهد تطوير المناهج الدراسية في سنغافورة– عن تطوير المناهج الدراسية، واستخدام طرق التدريس الحديثة داخل غرف الصف، واقتراح التغيير في النظام التعليمي السنغافوري، كما يختص فرع التفتيش في قسم المدارس بتنظيم وإحكام مراقبة

كافة المؤسسات التعليمية في سنغافورة من أجل ضمان استيفاء جميع المعايير التي تم وضعها بواسطة الوزارة.

هـ- قسم شئون الموظفين: the Personnel Division

يختص قسم شئون الموظفين بتعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين بمؤسسات رياض الأطفال وغيرها من المؤسسات التعليمية الأخرى، وينقسم هذا القسم إلى أربعة أقسام هي: قسم التعيين، وقسم شروط التأهيل، وقسم تنمية قدرات الموظفين، وقسم التدريب.

ومن خلال ما سبق يتضح أن إدارة مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة على المستوى القومي تعتبر من مسئولية وزارة التربية والتعليم، والتي تعمل على تنفيذ السياسة التعليمية التي تقرها الحكومة ويقرها البرلمان، ويقوم بمساعدة وزير التربية والتعليم في شئون إدارة التعليم كل من: وزير الدولة، وسكرتير البرلمان، والأمين الدائم للتربية والتعليم، ومدير التربية والتعليم، بالإضافة إلى مدير قسم الإدارة، ومدير قسم الخدمات التعليمية، ومدير قسم المراجعة والتخطيط، ومدير قسم المدارس، ومدير قسم شئون الموظفين.

٢- **الإدارة على المستوى الإقليمي:**

يتم إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوى الإقليمي في سنغافورة من خلال قسم الشئون المالية والتنمية Finance and Development Division، ويضم هذا القسم الأقسام التالية

أ- قسم العمليات والنظم المالية: Financial Systems and Operations Division

وهو القسم الذي يقوم بتوفير مختلف أنظمة الدعم إلى مؤسسات رياض الأطفال لتحقيق التميز في الإدارة المالية، كما يتولى هذا الفرع الإشراف على سير الإيرادات والمدفوعات والنفقات العامة المقدمة من وزارة التربية والتعليم.

ب- قسم الإدارة المالية: Financial Management Division

ويقوم هذا القسم بإدارة الأموال من وزارة التربية والتعليم، وصياغة السياسات المالية، وتخصيص الميزانية، وإعداد التقارير، وإدارة عمليات الميزانية يوماً بعد يوم.

جـ- قسم الإدارة وتنمية المشاريع: Projects Development and management Division

ويختص هذا القسم بتطوير إدارة البنية التحتية، وإدارة المرافق في مؤسسات رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات والمدارس الخاصة، بالإضافة إلى الإشراف على إدارة العقارات والمباني الملحقة، وصياغة السياسات الخاصة باستخدام المرافق المدرسية، ومناقشة المسائل المتعلقة بتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتحويل وإدارة المرافق.

د- قسم البحوث والمشتريات: Research and Procurement Division

ويختص بإجراء البحوث في مجال تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتشجيع استخدام التقنيات الجديدة لبناء المزيد من المدارس، بالإضافة إلى تقييم إدارة المرافق، وتحديد سياسات المشتريات.

هـ- قسم الأمن وتخطيط الطوارئ: Security and Emergency Planning Division

ويختص بوضع وتنفيذ أنظمة الطوارئ والخطط الأمنية الموضوعة من قبل وزارة التربية والتعليم لمؤسسات رياض الأطفال والمدارس، وإدارة عمليات الطوارئ والأمن والاستعداد في المدارس، وتطوير وعقد الدورات التدريبية المكثفة وتمارين الطوارئ للمحافظة على صحة الأطفال.

و- قسم الإدارة المؤسسية: Corporate Administration Division

يوفر هذا القسم خدمات دعم السياسات الإدارية لمؤسسات رياض الأطفال، وخدمات المكتبات، وحافلات المدارس، وجمع الأموال والرسوم المدرسية، وتقديم خدمات القيد والتسجيل.

ومن خلال ما سبق يتضح أن إدارة مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة على المستوى الإقليمي تتم من خلال قسم الشئون المالية والتنمية والذي يضم: قسم العمليات والنظم المالية المسئول عن توفير مختلف أنظمة الدعم إلى مؤسسات رياض الأطفال، وقسم الإدارة المالية المسئول عن إدارة الأموال وصياغة السياسات المالية، وقسم الإدارة وتنمية المشاريع المسئول عن إدارة البنية التحتية وإدارة المرافق، وقسم البحوث والمشتريات المسئول عن إجراء البحوث في مجال تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وقسم الأمن وتخطيط الطوارئ المسئول عن وضع وتنفيذ أنظمة الطوارئ والخطط الأمنية الموضوعة من قبل وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى قسم الإدارة المؤسسية والمسئول عن توفير خدمات دعم السياسات الإدارية لمؤسسات رياض الأطفال.

٣- الإدارة على المستوى المحلي:

يتم إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوى المحلي في سنغافورة من خلال الإدارات التعليمية المختلفة، ويرأس كل إدارة مدير تتحدد مهامه فيما يلي:

أ- الإدارة المالية: the Financial Management

حيث يقوم مدير الإدارة بمساعدة مدير الروضة في إنجاز ما يلي:

- السيطرة على ميزانية المؤسسة.
- تقديم استمارات المطالبات الطبية.
- الإشراف على تحصيل الرسوم والإيرادات للمدرسة.
- إدارة النظام المالي بالمدرسة.

ب- إدارة شئون الموظفين: the Personnel Management

وتتم إدارة شئون الموظفين من خلال:

- توفير خدمات الدعم الفني والإداري للموظفين.
- الإشراف على موظفي الدعم الإداري العام.
- تنسيق جميع المسائل المتعلقة بشئون الموظفين.
- تنفيذ كافة الأمور الإدارية المتعلقة بشئون الموظفين والتي يتم تعيينها من قبل مدير الروضة أو نائب مدير الروضة.

جـ- إدارة العقارات: Real Estate Management: وتتم إدارة العقارات من خلال وضع المقترحات، والتواصل مع الجهات المعنية في سبيل صيانة مؤسسات رياض الأطفال، وإجراء التحسينات التي يتعين الاضطلاع بها في المباني المدرسية.

د- إدارة اللوازم والمتطلبات المدرسية: School Supplies and Requirement Management حيث يتعين على مدير الإدارة مساعدة مدير الروضة لإنجاز ما يلي:

- شراء كافة المواد التعليمية والأجهزة والمتطلبات اللازمة لتسيير دفة العملية التعليمية بالمؤسسة.
- تخزين وإدارة المخزون.
- ضمان إجراء الجرد الدوري للمخزونات المادية بالمدرسة من قبل الأشخاص المسئولين عن ذلك.
- إجراء ومتابعة الحسابات الدورية للبنود المادية.
- تخزين المعدات والأثاث المدرسي.

هـ- إدارة الخدمات العامة: General Services Management: لمساعدة مدير الروضة في القيام بمهامه بخصوص الخدمات العامة، تتمثل واجبات مدير الإدارة فيما يلي:

- إعداد الاتفاقيات والعقود من أجل حلقات العمل، والمقصف المدرسي، وخدمات أخرى.
- إدارة الوثائق وسير العمل في المكتب العام.

و- خدمات أخرى: Other Services

والتي تتمثل فيما يلي:

- إدارة المكتب العام.
- مساعدة مدير الروضة في الرد على الاستفسارات المتعلقة بمراجعة الحسابات.

ومن خلال ما سبق يتضح أنه يتم إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوى المحلي في سنغافورة من خلال الإدارات التعليمية المختلفة، ويرأس كل إدارة مدير تتحدد مهامه في مساعدة مدير الروضة في إنجاز ما يلي: إدارة النظام المالي بالمدرسة، وتنسيق جميع المسائل المتعلقة بشئون الموظفين، والتواصل مع الجهات المعنية في سبيل صيانة مؤسسات رياض الأطفال، وإجراء التحسينات التي يتعين الاضطلاع بها في المباني المدرسية، وشراء كافة المواد التعليمية والأجهزة والمتطلبات اللازمة لتسيير دفة العملية التعليمية بالمؤسسة، وإدارة الوثائق وسير العمل في المكتب العام، بالإضافة إلى إدارة المكتب العام، ومساعدة مدير الروضة في الرد على الاستفسارات المتعلقة بمراجعة الحسابات.

٤- الإدارة على مستوى الروضة:

يتم إدارة مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة على مستوى الروضة من خلال المدير، ومساعد المدير، والمعلمة، والمعلمة المساعدة، والموظفون الإداريون، والطبيب، والممرضة، بالإضافة إلى مشاركة أولياء الأمور في إدارة الروضة، وذلك كما يلي:

- مدير الروضة:

تتحدد المؤهلات الواجب توافرها في مدير الروضة في سنغافورة فيما يلي:

- دبلومة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- دبلومة في التدريس والقيادة، والحصول على كورس في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

- خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال إدارة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- أن يمتلك الكفاءة اللازمة، والتحمس للعمل في هذا المجال، بالإضافة إلى ضرورة تمتعه بالإبداع والإلهام.
- أن يمتلك مهارات الاتصال المختلفة، ومهارات إدارة الصف.

أما بالنسبة لمسئوليات مدير الروضة في سنغافورة فيمكن تحديدها فيما يلي:

- تحديد المتطلبات التي يجب الوفاء بها فيما يتعلق بالترخيص ولوائح الصحة والسلامة من الوكالات التنظيمية المحلية.
- العمل بشكل وثيق مع الوكالات والمنظمات المختلفة لتلبية احتياجات الروضة.
- توفير القيادة المناسبة لوضع الأهداف العامة للمؤسسة كأساس لأهداف المناهج الدراسية.
- إعداد الميزانية والنفقات ومراقبتها.
- تحصيل الرسوم الدراسية، وإدارة صرف المرتبات، والحوافز، والمصروفات الأخرى.
- الاحتفاظ بسجلات الإيرادات والنفقات.
- تخطيط وإعداد التقارير الشهرية كما هو مطلوب من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة.

يتضح مما سبق مدى تحري الدقة في اختيار مدير الروضة بسنغافورة، من خلال الشروط والمؤهلات العديدة اللازم توافرها لديه، إضافةً إلى كثرة ودقة المسئوليات الملقاة على عاتق المدير.

- **مساعد المدير:** يشترط في المدير المساعد أن يكون حاصلاً على مؤهل متخصص في مجال الطفولة المبكرة، ولابد أن يتولى المدير المساعد مكان المدير حال غيابه، ويقوم بنفس المهام التي يقوم بها المدير.

ومن خلال ذلك يتضح حرص مؤسسات رياض الأطفال بسنغافورة على تعين مساعد للمدير يعاونه في الأعمال الموكلة إليه، ويتولى مكانه حال غيابه.

- **معلمة الروضة:**

تتمثل مؤهلات معلمة الروضة في سنغافورة فيما يلي:

- خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال التدريس والعمل مع الأطفال.
- بكالوريوس في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

- شهادة في مجال التدريس في مرحلة ما قبل المدرسة في سنغافورة.
- الحصول على كورس في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- دبلومة في استخدام طرق التدريس الحديثة والدولية.
- دبلومة في رعاية وتعليم الطفولة المبكرة (مستوى التدريس).
- دبلومة في رعاية وتعليم الطفولة المبكرة (مستوى القيادة).
- دراسات عليا في مجال رعاية وتعليم الأطفال.

ومن خلال ذلك يتضح كثرة ودقة الشروط الواجب توافرها في معلمة رياض الأطفال والمتمثلة في ضرورة حصولها على بكالوريوس في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وشهادة في مجال التدريس، وكورس في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ودبلومة في استخدام طرق التدريس الحديثة والدولية، وأخرى في رعاية وتعليم الطفولة المبكرة (مستوى التدريس والقيادة)، بالإضافة إلى دراسات عليا في مجال رعاية وتعليم الأطفال، وخبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال التدريس والعمل مع الأطفال.

- المعلمة المساعدة:

من الشروط الواجب توافرها في المعلمة المساعدة في مؤسسات رياض الأطفال بسنغافورة أن تكون حاصلة على ما يلي:

- خبرة في مجال التدريس لا تقل عن عامين.
- امتحان الترخيص للمعلمين.
- دبلوم في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
- بكالوريوس في العلوم السلوكية.

ويدل ذلك على حرص مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة على اختيار المعلمة المؤهلة التي تساعد المعلمة في أعمالها وتكون محلها حال غيابها.

- الموظفون الإداريون:

من الشروط الواجب توافرها في الموظف الإداري للعمل بالروضة في سنغافورة أن يكون حاصلاً على ما يلي:

- بكالوريوس في العلوم السلوكية.
- خبرة لا تقل عن سنة في مجال التدريس والعمل مع الأطفال.

- **طبيب الروضة:** ويشترط فيه أن يكون متخصصاً في مجال طب الأطفال، وهو المسئول الأول عن متابعة حالة الأطفال الصحية بصفة دورية

- **الممرضة:** ومهمتها معاونة الطبيب في القيام بمهامه، ومن مسئولياتها تفقد حالة الأطفال الصحية.

- **الشراكة مع أولياء الأمور:**

تعتبر الشراكة مع أولياء الأمور هي المفتاح لإثراء تعلم الطفل بالروضة، حيث يقوم المعلم بمساعدة ولي الأمر في فهم الطريقة المثلى والنهج المناسب لتحقيق أهداف الروضة، وتنمية الأطفال التنمية الشاملة المتكاملة، وتوفير التغذية الراجعة المنتظمة حول كيفية حدوث التعلم لدى الأطفال، لضمان تحقيق استمرارية التعلم في المنزل، بالإضافة إلى قيام أولياء الأمور بالمشاركة في إدارة مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة، وحضور مجالس الآباء والمعلمين، واتخاذ القرارات من أجل تطوير ورفع نوعية التعليم المقدم للأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة

في ضوء العرض السابق لإدارة مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة، يتضح أنه يتم إدارة تلك المؤسسات على المستوى القومي من خلال وزارة التربية والتعليم، والتي تعتبر السلطة الرئيسية المسئولة عن إدارة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في سنغافورة، وللوزارة مهامها التي تقوم بها من خلال المكاتب التابعة لها.

وعلى المستوى الإقليمي يتم إدارة مؤسسات رياض الأطفال من خلال قسم الشئون المالية والتنمية، والذي يهتم –من خلال فروعه المتعددة– بتحقيق التميز في الإدارة المالية، ومناقشة المسائل المتعلقة بتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتقييم إدارة المرافق، وتحديد سياسات المشتريات، ووضع وتنفيذ أنظمة الطوارئ والخطط الأمنية، وتخصيص الميزانية، وإعداد التقارير، بالإضافة إلى توفير خدمات دعم السياسات الإدارية لمؤسسات رياض الأطفال، وخدمات المكتبات، وحافلات المدارس، وجمع الأموال والرسوم المدرسية، وتقديم خدمات القيد والتسجيل.

وعلى المستوى المحلي فيتم إدارة مؤسسات رياض الأطفال من خلال الإدارات التعليمية المختلفة التي تسعى إلى تحسين نوعية العمل بمؤسسات رياض الأطفال، حيث تتم عملية المتابعة من خلال مدير الإدارة الذي تتنوع مهامه ومسئولياته، حيث يتولى مساعدة مدير الروضة في عملية وضع الميزانية، وإدارة شئون الموظفين، وإدارة العقارات، بالإضافة إلى توفير اللوازم والمتطلبات المدرسية، وغيرها من الخدمات.

أما على مستوى الروضة فتتنوع مؤهلات الأفراد القائمين على إدارة الروضة، كما تتنوع وظائفهم وأدوارهم لتحقيق الإدارة المتكاملة للروضة، ومن بين الأفراد الذين يديرون الروضة: المدير، ومساعد المدير، والمعلمة، والمعلمة المساعدة، والموظفون الإداريون، والطبيب، والممرضة، بالإضافة إلى أولياء الأمور من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرارات، حيث تؤكد سياسة الروضة على ضرورة قيام المعلم بمساعدة ولي الأمر في فهم الطريقة المثلى والنهج المناسب لتحقيق أهداف الروضة، وتنمية الأطفال التنمية الشاملة المتكاملة، وتوفير التغذية الراجعة المنتظمة حول كيفية حدوث التعلم لدى الأطفال، لضمان تحقيق استمرارية التعلم في المنزل، وبالتالي يتحقق التواصل بين المنزل والروضة، وتتم عملية رعاية وتعليم الطفل على الوجه الأمثل.

خامساً: تمويل مؤسسات رياض الأطفال:

يتم تمويل مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة من خلال ما يلي:

١- التمويل الحكومي والتمويل الخاص:

توظف الحكومة كثيراً من الأموال في ميدان التعليم، حيث تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم في سنغافورة حوالي ٢٠% من الميزانية القومية، والجدير بالذكر أن سنغافورة تهتم بالإنفاق على التعليم حيث إنه يأتي في المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع من حيث الإنفاق.

ولقد أولت الحكومة السنغافورية عناية بالغة للتعليم باعتباره ركيزة أساسية للتقدم والتفوق، وخصصت له خمس ميزانية الدولة، ففي سنة ٢٠٠٦م بلغت نفقات الحكومة السنغافورية على التعليم حوالي ٧ مليار دولار، وفي سنة ٢٠٠٧م وصلت إلى أكثر من ٧.٥ مليار دولار.

كما تخطط الحكومة في سنغافورة لمضاعفة إنفاقها على التعليم قبل المدرسي على مدى السنوات الخمس المقبلة ليصل إلى أكثر من ٣ مليار دولار، وسيتم استخدام هذه الأموال لتحقيق جودة التدريس، وتوفير المزيد من الفرص للأطفال من الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل للالتحاق بالتعليم قبل المدرسي في سنغافورة.

أما بالنسبة للتمويل الخاص فهو يشمل الأموال التي تأتي من قبل هيئات خاصة مثل المنح المقدمة من الكنائس، والشركات، والجمعيات الخيرية، والقروض، والمنح المقدمة من بعض الوكالات.

ويتضح مما سبق أنه يتم تمويل مؤسسات رياض الأطفال من خلال التمويل الحكومي الذي يتمثل في الأموال والميزانيات التي ترصدها الحكومة لتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة،

بالإضافة إلى التمويل الخاص والذي يتمثل في المنح المقدمة من الكنائس، والشركات، والجمعيات الخيرية، والقروض، والمنح المقدمة من بعض الوكالات.

٢- برامج وخطط المساعدات المالية:

تسعى برامج وخطط المساعدات المالية في سنغافورة إلى ضمان التحاق الأطفال من الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل بمؤسسات التعليم قبل المدرسي، حيث لابد وأن يكون الدخل الشهري للأسرة ٣٥٠٠ دولار أو أقل، أو إجمالي دخل الفرد ٨٧٥ دولار أو أقل، حتى يتم الحصول على المساعدات المالية، حيث يتم التقدم بطلب إلى مراكز خدمة الأسرة، أو مجالس التنمية المجتمعية بسنغافورة للحصول على المساعدات المالية الشهرية لكل طفل من أطفال الأسرة.

وبالنسبة لشروط التأهيل للحصول على المساعدات المالية فهي تتمثل فيما يلي:

- أن يكون الطفل مواطن سنغافوري، أو مقيم دائم في سنغافورة.
- يجب أن يقل عمر الطفل عن سبع سنوات.
- يجب أن يعمل كلا الوالدين ويكون لهما دخل شهري.
- أن يكون الدخل الشهري للأسرة ٣٥٠٠ دولار أو أقل، أو إجمالي دخل الفرد ٨٧٥ دولار أو أقل.

أما بالنسبة لمتطلبات التأهيل للحصول على المساعدات المالية فهي تتمثل فيما يلي:

- صورة من شهادة ميلاد الطفل.
- شهادة من أرباب العمل تفيد بأن كلا الوالدين يعمل ولديه دخل شهري، وإذا كان العمل بدوام جزئي يرجى الإشارة إلى عدد ساعات العمل.
- إذا كان المسئول عن الطفل شخص غير الأم والأب، فيجب عليه إحضار ما يثبت وصايته على الطفل.

كما يتبين أنه إذا كان الدخل الشهري الإجمالي للفرد ٣٧٥ دولار أو أقل، يحصل كل طفل في الأسرة في عمر رياض الأطفال على ١٧٠ دولار شهرياً كإعانة مالية مقدمة من الحكومة، وتقل تلك القيمة بمعدل خمسة عشر جنيهاً على التوالي كلما زاد الدخل الشهري الإجمالي للفرد، حتى تصل قيمة الإعانات إلى ثلاثين جنيهاً شهرياً لكل طفل إذا تراوح الدخل الشهري الإجمالي للفرد ما بين ٨٥١-٨٧٥ دولار.

ويوجد في سنغافورة أنواع مختلفة من برامج وخطط المساعدات المالية تتمثل في:

- مخطط المساعدات المالية لرياض الأطفال. Kindergarten Financial Assistance Scheme (KFAS)
- مخطط المساعدات المالية لمراكز رعاية الأطفال. Centre Based Financial Assistance Scheme for Child Care (CBFASCC)
- برامج اللجنة الاستشارية للمواطنين. Advisory Committee for citizens Programs (ACCP)
- برامج صندوق الرعاية. Welfare Fund Programs (WFP)
- برامج الصندوق الاستثماري للتعليم. Investment Fund Programs for Education (IFPE)
- مخطط دعم العمل. Work Support Scheme (WSS)

من خلال ما سبق يتضح مدى حرص الحكومة في سنغافورة على حصول الأطفال من الأسر متوسطة ومنخفضة الدخل على المساعدات المالية، والتي تتوقف قيمتها على قيمة الدخل الشهري الإجمالي للأسرة، والدخل الشهري الإجمالي للفرد، كما تم التعرف –من خلال ما سبق– على شروط ومتطلبات التأهيل للحصول على تلك المساعدات، بالإضافة إلى التعرف على الأنواع المختلفة لبرامج وخطط المساعدات المالية والتي تتمثل في: مخطط المساعدات المالية لرياض الأطفال، ومخطط المساعدات المالية لمراكز رعاية الأطفال، وبرامج اللجنة الاستشارية للمواطنين، وبرامج صندوق الرعاية، بالإضافة إلى برامج الصندوق الاستثماري للتعليم، ومخطط دعم العمل.

٣- المصروفات الدراسية:

يتم دفع الرسوم الدراسية والتي تتراوح ما بين ٧٥ إلى ١٥٠ دولار شهرياً لبرامج الحضانة، وما بين ١٠٠ إلى ٣٠٠ دولار شهرياً لبرامج رياض الأطفال، وهذا بالنسبة لرياض الأطفال المحلية، أما بالنسبة لرياض الأطفال الدولية فهي تتقاضى رسوماً دراسية أعلى بكثير من نظيرتها المحلية، حيث تتراوح تلك الرسوم ما بين ٨٠٠ إلى ١٥٠٠ دولار شهرياً لبرامج رياض الأطفال بمختلف أنواعها.

ومن خلال العرض السابق لتمويل مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة يتضح أنه يتم تمويل تلك المؤسسات من خلال التمويل الحكومي الذي يتمثل في الأموال والميزانيات التي ترصدها الحكومة لتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى التمويل الخاص

والذي يتمثل في المنح المقدمة من الكنائس، والشركات، والجمعيات الخيرية، والقروض، والمنح المقدمة من بعض الوكالات.

كما يتم تمويل مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة من خلال برامج وخطط المساعدات المالية والتي تهدف إلى ضمان التحاق الأطفال من الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل بمؤسسات رياض الأطفال.

وتعتبر المصروفات الدراسية مصدر هام من مصادر تمويل مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة، حيث تختلف قيمة الرسوم الشهرية المخصصة للحضانة، عن قيمة الرسوم الشهرية المخصصة لرياض الأطفال، كما تختلف قيمة الرسوم الشهرية المخصصة لرياض الأطفال المحلية، عن تلك المخصصة لرياض الأطفال الدولية التي تتقاضى رسوماً دراسية أعلى بكثير من نظيرتها المحلية.

سادساً: معلمة رياض الأطفال:

ينظر إلى المعلم باعتباره العنصر الأهم في منظومة التعليم، إذا صلح حاله صلح حال التعليم، ومن ثم تسعى الدول إلى النهوض بمعلميها، والتطلع نحو الارتقاء بهم، وتلبية مطالبهم المادية والمعنوية، وحاجاتهم المهنية في سبيل الحصول على أفضل ما لديهم من عطاءات معرفية ومهارية ووجدانية.

١- إعداد وتدريب معلمة رياض الأطفال:

تكرس سنغافورة جزءًا كبيرًا من مواردها للارتقاء بالتعليم، فهي تدرك أنه لا أمة متقدمة دون تعليم متقدم، ومن ثم وضعت مهنة التعليم في المقدمة، وتم منح المعلم مسئولية بناء جيل جديد، وتحديد مسار مستقبل الوطن، حيث يتراوح راتب المعلم في سنغافورة ما بين ٢٤ و ٤٧ ألف دولار في السنة، ويمنح حوافز مجزية، إضافة إلى البدلات والإعانات، كما يصرف له نحو ألف دولار سنوياً لتطوير قدراته الذاتية من خلال حضوره لدورات تدريبية في معاهد خاصة، أو شراء مستلزمات تقنية ذات صلة بالتعليم المتقدم.

وهناك تركيز قوي في سنغافورة على التطوير المهني المستمر لمعلمة رياض الأطفال، بحيث يتم صقل مهاراتها التربوية، والمشاركة بفاعلية في تطوير المناهج، وطرق التدريس، ومصادر التعلم المستخدمة في مؤسسات رياض الأطفال، ومن جهة أخرى يتم تدريب معلمة رياض الأطفال في سنغافورة من خلال دورات تدريبية تهدف إلى:

- إعداد المعلمة لشغل مناصب قيادية في قطاع التعليم قبل المدرسي.
- تلبية الاحتياجات المختلفة للمعلمات.
- تعزيز المهارات والقيم الاجتماعية لدى المعلمات.
- الإعداد للتعلم مدى الحياة.
- التوجيه المهني في مؤسسات رياض الأطفال.
- تنمية مهارات الرعاية التربوية.
- تنمية مهارات رعاية الحالات الفردية وكذلك التعليم الجمعي.
- تطوير وتطبيق منهج الرعاية التربوية الشاملة.

من خلال ما سبق يتضح مدى إيمان سنغافورة بأهمية معلمة رياض الأطفال، وأهمية إعدادها، وتدريبها، وصقل مهاراتها التربوية من خلال دورات تدريبية تهدف إلى: إعداد المعلمة لشغل مناصب قيادية في قطاع التعليم قبل المدرسي، وتلبية الاحتياجات المختلفة، وتعزيز المهارات والقيم الاجتماعية لدى المعلمات، بالإضافة إلى الإعداد للتعلم مدى الحياة.

٢- شروط ومؤهلات معلمة رياض الأطفال:

تتمثل مؤهلات معلمة الروضة في سنغافورة فيما يلي

- خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال التدريس والعمل مع الأطفال.
- بكالوريوس في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- شهادة في مجال التدريس في مرحلة ما قبل المدرسة في سنغافورة.
- الحصول على كورس في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- دبلومة في استخدام طرق التدريس الحديثة والدولية.
- دبلومة في رعاية وتعليم الطفولة المبكرة (مستوى التدريس).
- دبلومة في رعاية وتعليم الطفولة المبكرة (مستوى القيادة).
- دراسات عليا في مجال رعاية وتعليم الأطفال.

ومن خلال ذلك يتضح كثرة ودقة الشروط الواجب توافرها في معلمة رياض الأطفال والمتمثلة في ضرورة حصولها على بكالوريوس في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وشهادة في مجال التدريس، وكورس في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ودبلومة في استخدام طرق التدريس الحديثة والدولية، وأخرى في رعاية وتعليم الطفولة المبكرة (مستوى التدريس والقيادة)، بالإضافة إلى دراسات عليا في مجال رعاية وتعليم الأطفال، وخبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال التدريس والعمل مع الأطفال.

٣- إنجازات الوزارة فيما يتعلق بإعداد وتدريب معلمة رياض الأطفال:

في يناير عام ٢٠٠١م تم إنشاء لجنة الاعتماد والتأهيل Accreditation and Qualification Committee لمرحلة ما قبل المدرسة من خلال التعاون ما بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرية للإشراف على معايير تدريب المعلمات بمؤسسات رياض الأطفال ومراكز رعاية الأطفال في سنغافورة، وتدار تلك اللجنة من خلال التعاون ما بين مدير قسم الخدمات التعليمية في وزارة التربية والتعليم، ومدير قسم رعاية الأطفال في وزارة التنمية الاجتماعية والأسرية، بالإضافة إلى نائب مدير قسم التعليم قبل المدرسي في وزارة التربية والتعليم وأحد الأعضاء الآخرين، ونائب مدير قسم رعاية الأطفال في وزارة التنمية الاجتماعية والأسرية وأحد الأعضاء الآخرين، وممثلين عن المعهد القومي للتعليم والفريق الاستشاري الأكاديمي.

كما حرصت وزارة التربية والتعليم -في قطاع التعليم قبل المدرسي- على تقديم تدريب على التقنيات الحديثة، وتشجيع المعلمين على اقتناء أجهزة الحاسوب المحمولة، والكتب الإلكترونية، وتتحمل الوزارة جزءاً من ثمنها يقدر بنحو ٤٠%، ويقدر ما يتلقاه معلم رياض الأطفال السنغافوري من تدريبات بما يزيد عن ١٠٠ ساعة تدريب سنوياً موزعة بشكل دوري، بحيث تساهم في رفع كفاءته، ومواكبته لأحدث التطورات ذات الصلة بالحقل التربوي والتعليمي.

كما أقرت الحكومة ما يعرف بمشروع جودة المعلم والذي أعطى للمعلم مزيداً من الهيبة والاحترام، ونتيجة للطفرة التي حدثت في منظومة التعليم خلال العقود القليلة الماضية، وحرص الحكومة على منح المعلم حقوقه المادية، والمعنوية، والعناية بالارتقاء بمهنيته، فقد تزايد عطاء المعلم، وصار دوره أكثر فاعلية، من خلال سعيه الجاد نحو تحقيق ما يلي:

- الإخلاص في العمل، والولاء للمهنة، والالتزام بالقواعد المنظمة لها، والاهتمام بنمو الأطفال في مختلف النواحي.
- التفاعل مع قضايا الوطن، وتوجيه الأطفال للتفاعل الصادق معها.
- المساهمة في حل المشكلات التربوية والتعليمية.
- الاستفادة من الكم المعرفي، وإفادة المتعلمين بما يتناسب مع أعمارهم، والفروق الفردية فيما بينهم.

من خلال ما سبق يتضح مدى الاهتمام بوضع المعايير والشروط لاختيار معلمة رياض الأطفال، كما يتضح الاهتمام بتدريب المعلمة وتدعيمها من كافة النواحي سواء كان الدعم مادياً من خلال زيادة الرواتب، والحوافز المجزية، والبدلات، والإعانات، والتشجيع على اقتناء أجهزة الحاسوب المحمولة والكتب الالكترونية بل وتحمل جزءاً من ثمنها، أو كان الدعم معنوياً من

خلال إعطاء المعلم مزيداً من الهيبة والاحترام، والعناية بالارتقاء بمهنيته، مما أثر على دور المعلم فصار أكثر فاعلية، وتزايد عطاءه، فصار أكثر إخلاصاً في العمل.

ثامناً: القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظام رياض الأطفال:

لكل مجتمع خصائصه التعليمية المرتبطة به وبظروفه التي يعيشها، سواء كانت هذه الظروف تاريخية، أو جغرافية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، وتتأثر السياسة التعليمية لأي مجتمع بهذه العوامل، وتتحدد ملامحها من خلالها، ومن ثم يكون الهدف من استعراض هذه العوامل هو الوقوف على تأثيرها في نظام رياض الأطفال في سنغافورة، وفيما يلي استعراض لأهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظام رياض الأطفال.

(١) العامل الجغرافي:

تعتبر سنغافورة دولة صغيرة ومتحضرة جدًا وتقع في منطقة جنوب شرق آسيا في الطرف الجنوبي من شبه جزيرة ملايو ما بين ماليزيا وإندونيسيا، وتبلغ مساحة سنغافورة الكلية ٧١٠ كيلومتر مربع، وتمتلك شريط ساحلي بطول ١٩٣ كيلومتر، ويفصلها عن إندونيسيا مضيق سنغافورة وعن ماليزيا مضيق جوهور.

ولا يعتبر مضيق جوهور فاصلاً كبيراً ذلك أن المواصلات البرية والحديدية تربط بين سنغافورة وماليزيا عبر هذا المضيق، ولسنغافورة موقع جغرافي فريد عند رأس شبة جزيرة الملايو حيث تشرف على مضيق ملقا النظام بين الملايو وسومطرة، ومن ثم أصبحت أهم الموانى التجارية في جنوب شرقي آسيا لوقوعها على خطوط الملاحة بين حوض البحر الأبيض المتوسط وغربي أوروبا من جهة، وبين الشرق الأقصى من جهة أخرى، وتتألف جمهورية سنغافورة من جزيرة سنغافورة، وبعض الجزر الصغيرة النظامة في المضايق البحرية المجاورة لها

وأرض سنغافورة منخفضة السطح بوجه عام، إلا أن بعض التلال تنتشر في الشمال الغربي وأعلى قممها لا تتجاوز ١٧٧متراً وتنتشر في الجنوب الشرقي، وتنحدر من تلالها بعض المجاري الصغيرة نحو الجنوب الشرقي، ولا تزال غابات المنجروف تغطي كثيراً من سواحلها، كما تغطي الغابات الاستوائية بعض تلالها.

ومن أهم مميزات مناخ سنغافورة درجة الحرارة شبه الثابتة طوال السنة نظراً لقربها من خط الاستواء، ونسبة الرطوبة العالية، والتساقطات المطرية الوافرة لتعرض الجزيرة للتأثير البحري، ويبلغ متوسط درجة الحرارة العظمى ٣١°م، وبالمقابل يعادل متوسط درجة الحرارة الصغرى ٢٥°م، وتتراوح الرطوبة النسبية في العادة ما بين ٦١ و ٦٥% خلال فترة بعد الزوال، في حين

تتجاوز في كثير من الأحيان ٩٠% في الساعات الأولى من الصباح بعد الشروق، أما متوسطها فيعادل ٨٤%، ويبلغ متوسط كمية التساقطات المطرية المسجلة سنويا ٢٣٤٢ مم، ورغم أن البلاد تعرف تساقطات مطرية طوال السنة، فإن الأشهر الأكثر مطراً هي التي توافق الجزء الأول من موسم الرياح الموسمية شمال الشرقية خلال الفترة الممتدة من شهر نوفمبر إلى شهر يناير.

ونظراً لتزايد كمية التساقطات المطرية المسجلة سنوياً بسنغافورة، قامت الدولة بتصميم المباني التعليمية وغيرها بشكل آمن وصحي ولا يسمح بتراكم مياه الأمطار عليه، بالإضافة إلى قيامها بتصميم الملاعب المغطاة داخل مؤسسات رياض الأطفال حتى يلعب الأطفال ويمارسوا الأنشطة اللاصفية بشكل آمن، وفي نفس الوقت يتم تصميم أغطية الملاعب بشكل يسمح بإزاحتها في الأشهر التي يقل فيها نزول الأمطار حتى يستفيد الأطفال الصغار من أشعة الشمس المفيدة.

وبنهاية عام ٢٠١٢م بلغ عدد سكان سنغافورة حوالي ٥.٣١ مليون نسمة، منهم حوالي ٣.٢٣ مليون مواطن سنغافوري، وأظهرت البيانات أن عدد الأجانب الحاصلين على إقامة دائمة وصل إلى حوالي ٥٤٠ ألف نسمة، بينما بلغ عدد العمال الأجانب غير المقيمين وذويهم ١.٣١ مليون نسمة، وترحب سنغافورة بالأجانب للاستعانة بهم في تحفيز اقتصادها، والتعويض عن انخفاض معدلات المواليد، إلا أن الحكومة اضطرت مؤخراً إلى تقييد تدفق الأجانب بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨م، عندما زاحم الأجانب المواطنين في فرص العمل والسكن.

وبالرغم من انخفاض معدلات المواليد في الوقت الحاضر في سنغافورة إلا أنه بدأت تزداد معدلات تسجيل الأطفال في مؤسسات رياض الأطفال، وخاصةً عندما توسعت الحكومة في إنشاء مؤسسات رياض الأطفال في الحضر، والمدن الكبرى، والمدن الصغرى، والأرياف.

بحلول عام ١٩٩٣م التحق أكثر من ٦٠ ألف طفل بمؤسسات رياض الأطفال كما تم تطوير مراكز رعاية الأطفال، حيث ازداد عدد تلك المراكز ليصل إلى حوالي ٤٩٧ مركزاً عام ١٩٩٦م، كما بلغ عدد مؤسسات رياض الأطفال عام ٢٠١٢م حوالي ٥٠٢ مؤسسة، مقارنة بـ ١٧٣ مدرسة ابتدائية، و١٥٣ مدرسة ثانوية.

ويتكون المجتمع السنغافوري من ٧٥% من الصينيين، و١٥% من الماليزيين، و٨% من الهنود، والباقي من الأورآسيويين والأعراق الأخرى، ولقد كان سكان سنغافورة الأصليون صيادين من المالاي، ولكن بعد وصول السير ستامفورد رافيلز، وتأسيس مركز تجاري بريطاني، أصبحت سنغافورة مركز اجتذاب للمهاجرين والتجار، حيث قصدها المهاجرون من الصين، وإندونيسيا، وباكستان، وسيريلانكا، والشرق الأوسط سعياً وراء حياة أفضل لهم ولعائلاتهم، ورغم الزيجات

بين أفراد الفئات العرقية المختلفة عبر السنوات، فقد حافظت الفئات العرقية السنغافورية على هوياتها الثقافية مع استمرار تطورها كجزء أساسي من المجتمع.

ونظراً لتعدد الخلفيات الثقافية التي تسكن سنغافورة، تعددت بالتالي أنواع المؤسسات التعليمية التي تخدم تلك الفئات العرقية المختلفة، حيث ظهرت ثلاثة أنواع رئيسية من المدارس في سنغافورة في ذلك الوقت وهي: المدارس الماليزية Malay Schools والمدارس الصينية والتاميل Chinese and Tamil Schools والمدارس الانجليزية English Schools.

وبالرغم من هذا التعدد إلا أنه لا يتم التفرقة بين تلك الفئات على أي أساس، ولهذا قامت فلسفة مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة على غرس حب التعلم مدى الحياة لدى الأطفال، وعدم التمييز بينهم على أساس الجنس أو العرق أو النسب أو الأصل القومي أو الدين أو اللون أو الإعاقة العقلية أو الجسدية، ورعايتهم وتوجيههم، والسعي الجاد نحو أفكار مبتكرة وقائمة على الأدلة لدعم هذا العمل، ومساعدتهم على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للتعليم الرسمي، بالإضافة إلى ضرورة مشاركة أولياء الأمور مما يوفر الفرص لهم لمراقبة سلوك أبنائهم في بيئة التعلم الرسمي، ويدعم استمرار التعلم في المنزل.

وبناءً على ذلك يتضح أثر العامل الجغرافي على التعليم بمؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة، ويتجلى هذا الأثر في المناخ الذي أدى من خلال تزايد كمية الأمطار التي تسقط على سنغافورة إلى ضرورة تصميم مباني رياض الأطفال بشكل يسمح بتفادي تلك الأمطار، كما أنه وبالرغم من انخفاض معدلات المواليد عن معدلات الوفيات في الوقت الحاضر في سنغافورة إلا أنه بدأت تزداد معدلات تسجيل الأطفال في مؤسسات رياض الأطفال، وخاصةً عندما توسعت الحكومة في إنشاء مؤسسات رياض الأطفال في الحضر، والمدن الكبرى، والمدن الصغرى، والأرياف، ونظراً لتعدد الخلفيات الثقافية التي تسكن سنغافورة، تعددت بالتالي أنواع المؤسسات التعليمية التي تخدم تلك الفئات العرقية المختلفة، حيث ظهرت ثلاثة أنواع رئيسية من المدارس في سنغافورة في ذلك الوقت وهي: المدارس الماليزية Malay Schools والمدارس الصينية والتاميل Chinese and Tamil Schools والمدارس الانجليزية English Schools، وبالرغم من هذا التعدد إلا أنه لا يتم التفرقة بين تلك الفئات على أي أساس، ولهذا قامت فلسفة مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة على غرس حب التعلم مدى الحياة لدى الأطفال، وعدم التمييز بينهم على أساس الجنس أو العرق أو النسب أو الأصل القومي أو الدين أو اللون أو الإعاقة العقلية أو الجسدية.

(٢) العامل السياسي:

سنغافورة جمهورية ذات برلمان ذي مجلس واحد، عدد أعضائه ٨١ عضو، ويقوم بتشريع قوانين الدولة، ويتولى رئيس الوزراء والحكومة إدارة أمور الدولة، وينتخب الشعب أعضاء البرلمان لفترة خمس سنوات، ويتولى رئيس الحزب الذي يحصل على أغلبية مقاعد البرلمان رئاسة مجلس الوزراء، ويقوم بتعيين أعضاء وزارته، أما رئيس الجمهورية فيتمتع بسلطات فعلية محدودة في مجالي الشئون المالية وتعيينات موظفي الخدمة المدنية، واعتبارًا من عام ١٩٩٣م تم انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الشعب ولمدة ست سنوات، ويتولى إدارة الحكومة رئيس الوزراء مع الوزراء، وتجري الانتخابات البرلمانية كل خمس سنوات لاختيار أعضاء البرلمان، ولكل مواطن بلغ ٢١ عامًا الحق في التصويت.

ويعد حزب العمل الشعبي أكبر الأحزاب السياسية في سنغافورة، وقد تولى الحكم عام ١٩٥٩م، واحتفظ بجميع مقاعد البرلمان من عام ١٩٦٨م إلى عام ١٩٨١م، ومنذ عام ١٩٨١م فاز هذا الحزب بأغلب المقاعد، بيد أن هناك عشرين حزب سياسي آخر مسجل في البلاد.

وتتحقق العدالة في سنغافورة من خلال المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية بما في ذلك المحاكم المحلية والجزئية، ويعين رئيس الجمهورية بعد استشارة رئيس الوزراء رئيس القضاة وستة قضاة في المحكمة العليا، كما تضم القوات المسلحة في سنغافورة حوالي ٥٥.٠٠٠ فرد موزعين بين القوات البرية والبحرية والجوية، وهناك ٢٠٠.٠٠٠ فرد آخرين يخدمون جنود احتياطي، وينبغي على كل شاب يبلغ من العمر الثامنة عشرة أن يؤدي الخدمة العسكرية في القوات المسلحة لمدة تتراوح بين عامين وعامين ونصف العام.

وتقيم سنغافورة علاقات دبلوماسية مع ١٧٥ دولة على الرغم من أنها لا تحتفظ بلجان عليا أو سفارات في العديد من تلك البلدان، وهي عضو في الأمم المتحدة الكومنولث والآسيان وحركة عدم الانحياز، ولأسباب جغرافية واضحة فالعلاقات مع ماليزيا واندونيسيا هي الأكثر أهمية.

كما تتمتع سنغافورة بعلاقات جيدة مع العديد من الدول الأوروبية، بما في ذلك فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، إلى جانب أستراليا وماليزيا ونيوزيلندا، وتحتفظ بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة التي تنظر إليها على أنها قوة استقرار في المنطقة لموازنة القوى الإقليمية، وتقيم سنغافورة علاقات وثيقة مع سلطنة بروناى، ويتواجد لها مرافق تدريب عسكرية هناك، وكانت سنغافورة من أوائل الدول التي تطبعت علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية بعد انفتاحها في عام ١٩٧٨م.

ويمكن القول بأن سنغافورة من أوائل الدول التي اهتمت بجميع مراحل التعليم بدءاً من مرحلة رياض الأطفال وحتى التعليم العالي، وفي سبيل تحقيق أفضل تعليم لكل أفراد المجتمع، اهتمت بإصلاح وتطوير التعليم بكل مراحله بصفة عامة، وبمرحلة رياض الأطفال بصفة خاصة.

حيث يتجلى اهتمام سنغافورة بالتعليم في مرحلة رياض الأطفال من خلال قيام الدولة في عام ١٩٧٥م بإصدار قانون رعاية الطفل، وبناءً على إصدار الدولة لهذا القانون تم التوسع في إنشاء مؤسسات رياض الأطفال وخاصةً بعد خروج المرأة للعمل، مما أوجب على الدولة ضرورة توفير وإنشاء مؤسسات تهتم برعاية وتربية وتعليم الأطفال في فترة غياب الأمهات.

كما قامت الأحزاب السياسية والجماعات الكنسية والمدارس الخاصة ووزارة التربية والتعليم بإدارة وتمويل والإشراف على مؤسسات رياض الأطفال، وقامت بعرض ووصف تلك المؤسسات بأنها جانب من جوانب خدمة المجتمع.

وأيضاً قامت الحكومة في سنغافورة –كما سبقت الإشارة– بتوفير مخططات وبرامج المساعدات المالية لرياض الأطفال، لضمان حصول الأطفال من الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل على التعليم قبل المدرسي في الحضانات ومؤسسات رياض الأطفال.

كما يتضح اهتمام وزارة التربية والتعليم بتأهيل وتدريب معلمة رياض الأطفال من خلال إنشاء لجنة الاعتماد والتأهيل لمرحلة ما قبل المدرسة عام ٢٠٠١م عن طريق التعاون ما بين وزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرية لتدريب المعلمات بمؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة.

وعليه يتضح تأثير سياسة الدولة في التعليم بمؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة، حيث يتجلى مما سبق اهتمام الحكومة السنغافورية بتطوير وإصلاح التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، حيث حرصت على توفير التعليم في هذه المرحلة لجميع الأطفال وخاصةً الأطفال من الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل من خلال برامج المساعدات المالية، وبهذا تضمن حصول جميع الأطفال على التعليم في هذه المرحلة الحاسمة من العمر، إيماناً منها بأن الأطفال هم قادة المستقبل، بالإضافة إلى قيام الدولة بإصدار قانون رعاية الطفل، وقيام الأحزاب السياسية بالمشاركة في إدارة وتمويل والإشراف على مؤسسات رياض الأطفال، علاوة على القيام بإنشاء لجنة الاعتماد والتأهيل لمرحلة ما قبل المدرسة من خلال التعاون ما بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرية

للإشراف على معايير تدريب المعلمات بمؤسسات رياض الأطفال ومراكز رعاية الأطفال في سنغافورة.

(٣) العامل الاقتصادي:

يتميز اقتصاد سنغافورة بدرجة عالية من التطور، فقبل الستينيات من القرن العشرين كانت سنغافورة دولة تجارية، إلا أنه منذ ذلك الوقت تطور الاقتصاد وأصبح أكثر تنوعاً وأصبحت سنغافورة مركزاً مالياً وتجارياً مهماً، وملتقى لطرق المواصلات.

ويبلغ دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي سنوياً حوالي ١٧.٥٩٨ دولار أمريكي، ويعد دخل الفرد السنوي من أعلى المعدلات، ويتمتع الناس في سنغافورة بمستوى مرتفع من المعيشة، والرعاية الاجتماعية، فهناك طبيب لكل ٨٣٧ شخص، وسرير في مستشفى حكومي لكل ٢٦٩ شخص، ولئن كانت الموارد الطبيعية لسنغافورة قليلة، إلا أن شعبها هو أهم مواردها، ويعد معدل البطالة في سنغافورة منخفض إذ يبلغ حوالي ٢%، ويعمل حوالي ٢٨% من القوة العاملة في التصنيع، و٢٣% في التجارة، و٢٢% في خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية، و١٠% في النقل والتخزين والاتصالات.

وتعد سنغافورة مركزاً صناعياً رئيسياً تنتج الكيميائيات، والملابس، والنسيج، والمعدات الكهربائية والإلكترونية، والأدوات المنزلية، والمعدات الصناعية، والأجهزة العلمية والبصرية، ومنتجات المطاط والبلاستيك، كما تعد أيضاً مركزاً رئيسياً للصناعات الغذائية، وتكرير النفط، وبناء وإصلاح السفن، وبدأ التصنيع بخطوات سريعة منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين، وأنشأت سنغافورة هيئة التنمية الاقتصادية عام ١٩٦١م للنهوض بالصناعة بصفتها العامل الأساسي للنمو الاقتصادي، وقد افتتحت مدينة جورونغ الصناعية في الجزء الغربي من الجزيرة، ويدير هذه المدينة وحوالي عشرين منطقة صناعية أخرى مجلس بلدية جورونغ الذي أنشئ عام ١٩٦٨م، وقد ركز البرنامج الاقتصادي في البداية على الصناعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة للمساعدة على حل مشكلات البطالة التي سادت في أوائل الستينيات، وبعد نجاح هذا البرنامج انتقلت سنغافورة إلى الصناعات ذات المهارة العالية، ومنذ الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت تركز على الصناعات ذات التقنية المتقدمة.

كما تعتبر السياحة صناعة رئيسية في سنغافورة، حيث يصل إليها حوالي خمسة ملايين ونصف المليون سائح سنوياً، أي أكثر من عدد سكان الجزيرة أنفسهم، ويأتي معظم السائحين من اليابان، وأستراليا، وجنوب شرقي آسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أنشئت هيئة

تنشيط السياحة عام ١٩٦٤م، وتوجد في البلاد تشكيلة واسعة من الفنادق من بينها فروع لسلاسل الفنادق العالمية الرئيسية، وتعد السياحة ثالث أكبر مصدر للعملة الأجنبية في سنغافورة، ويمكن القول بأن الزراعة في سنغافورة لا تؤدي إلا دوراً صغيراً في اقتصاد سنغافورة، فمعظم الزراعة زراعة كثيفة وتستخدم أحدث الطرق التقنية، وينتج المزارعون الدواجن، والبيض، والفواكه، والخضراوات للسوق المحلي، بينما تزرع نباتات الأركيد للتصدير.

ويعتمد اقتصاد سنغافورة منذ أصبحت مركزاً تجارياً في القرن التاسع عشر الميلادي على التجارة، أما ميناء سنغافورة فهو طبيعي وعميق وفي موقع إستراتيجي على طرق التجارة الرئيسية بين الشرق والغرب، وتزاول سنغافورة التجارة الحرة، ويعتبر الميناء مركزاً تجارياً لاستيراد وإعادة تصدير البضائع، كما أنه مركز للتخزين والتوزيع لمناطق آسيا والمحيط الهادئ، ويعد ميناء سنغافورة من حيث الحمولة الطنية الأكثر ازدحاماً في العالم، ومن أهم شركاء سنغافورة التجاريين، دول السوق الأوروبية المشتركة، واليابان، وماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وتستورد سنغافورة صنوفاً متعددة من البضائع تتضمن السلع الإلكترونية أو الكهربائية، والمواد الغذائية، والحديد والفولاذ، والنفط، والبلاستيك، والمطاط، بينما تقوم سنغافورة بتصدير وإعادة تصدير الملابس، والمكونات الإلكترونية، ومنتجات النفط، والمطاط، والبلاستيك.

ولقد انعكس الازدهار الاقتصادي الذي تشهده سنغافورة على التعليم قبل المدرسي، فالحكومة توظف كثيراً من الأموال في ميدان التعليم، حيث تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم في سنغافورة حوالي ٢٠% من الميزانية القومية، والجدير بالذكر أن سنغافورة تهتم بالإنفاق على التعليم حيث أنه يأتي في المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع من حيث الإنفاق.

ولقد اعتنت الحكومة السنغافورية عناية بالغة بالتعليم باعتباره ركيزة أساسية للتقدم والتفوق، وخصصت له خمس ميزانية الدولة، ففي سنة ٢٠٠٦م بلغت نفقات الحكومة السنغافورية على التعليم حوالي ٧ مليار دولار، وفي سنة ٢٠٠٧م وصلت إلى أكثر من ٧.٥ مليار دولار

كما تخطط الحكومة في سنغافورة لمضاعفة إنفاقها على التعليم قبل المدرسي على مدى السنوات الخمس المقبلة ليصل إلى أكثر من ٣ مليار دولار، وسيتم استخدام هذه الأموال لتعزيز جودة التدريس، وتوفير المزيد من الفرص للأطفال من الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل للالتحاق بالتعليم قبل المدرسي في سنغافورة.

وتكرس سنغافورة جزءًا كبيرًا من مواردها للارتقاء بالتعليم، فهي تدرك أنه لا أمة متقدمة دون تعليم متقدم، ومن ثم وضعت مهنة التعليم في المقدمة، وتم منح المعلم مسئولية بناء جيل جديد،

وتحديد مسار مستقبل الوطن، حيث يتراوح راتب المعلم في سنغافورة ما بين ٢٤ و ٤٧ ألف دولار في السنة، ويمنح حوافز مجزية، إضافة إلى البدلات والإعانات، كما يصرف له نحو ألف دولار سنوياً لتطوير قدراته الذاتية من خلال حضوره لدورات تدريبية في معاهد خاصة، أو شراء مستلزمات تقنية ذات صلة بالتعليم المتقدم.

ومن خلال ما سبق يتضح انعكاس العامل الاقتصادي على التعليم بمؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة، حيث ساعد الاقتصاد المزدهر الحكومة على توفير التمويل اللازم لمؤسسات رياض الأطفال، وتخصيص المبالغ الطائلة للارتقاء بنوعية التعليم قبل المدرسي، كما انعكست ندرة الموارد الطبيعية في البلاد على اهتمام سنغافورة بتنمية الموارد البشرية، واعتبارها أهم موارد البلاد، لتحقيق التقدم الاقتصادي للبلاد، لهذا اهتمت الحكومة بتوفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض، بحيث يتم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية أمام جميع الأطفال، لأنهم هم مستقبل الاستثمار في البلاد.

ولقد أثر ارتفاع مستوى معيشة الأسر في سنغافورة على رغبتها في إلحاق أطفالها بمؤسسات رياض الأطفال الخاصة ذات المصروفات الدراسية المرتفعة، كما أثر ارتفاع المصروفات في تلك المؤسسات على تحسين مستوى الخدمات المقدمة بداخلها، وبالتالي زيادة الإقبال عليها، وزيادة نسب القيد بها.

(٤) العامل الاجتماعي:

معظم سكان سنغافورة من المهاجرين الذين قدموا من الصين، وماليزيا، وإندونيسيا، والهند في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ويمثل الصينيون ٧٥% من السكان، أما الماليزيون فيمثلون حوالي ١٥%، والهنود ٨%، أما الباقون فينحدرون أساسًا من أصل أوراسي أي أوروبي آسيوي، وهناك أربع لغات رسمية هي: الإنجليزية، والصينية، والماليزية، والتاميلية، وتعتبر اللغة الماليزية اللغة القومية في البلاد، أما اللغة الإنجليزية فهي اللغة الرسمية للمكاتبات الحكومية، واللغة الرئيسية في المدارس والكليات، وتصدر الصحف اليومية باللغات الأربع الرسمية، كما تبث برامج بالإذاعة والتلفاز باللغات الأربع.

وتتمثل المعتقدات الدينية في سنغافورة في البوذية، والكونفوشية، والطوطمية، والمسيحية، ويعتنق الإسلام ١٥% من سكانها، بعضهم من أصول عربية، والكثير من الماليزيين، والهنود التاميل، والباكستانيين، والإندونيسيين، وتعتقد الحكومة السنغافورية بالدور الذي يساهم به الدين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكان الدولة ذات الأديان المتعددة، وتسمح الحكومة بالتعبير الحر عن

المعتقدات والعبادات الدينية، أما الديانات التي تمارس شعائرها فهي: الإسلام، والمسيحية، والبوذية، والطاوية، والهندوسية، ويتضح ذلك جلياً في فلسفة مؤسسات رياض الأطفال والتي تؤكد على ضرورة الاهتمام بالأطفال، وعدم التمييز بينهم على أساس الدين أو الأصل أو اللون أو الجنس.

ويعتبر الإسلام الدين الوحيد في سنغافورة الذي حظي بمجلس خاص مفوض بقانون برلماني هو المجلس الإسلامي السنغافوري الذي يقوم بالإشراف على المباني الإسلامية وأموال الأوقاف، وهو السلطة الدينية العليا، ويستشيرها رئيس الجمهورية في الأمور المتعلقة بالدين الإسلامي، ومن الأعمال الأساسية للمجلس جمع الزكاة، وإدارة الأوقاف، وإدارة شئون الحج، وتسجيل المدارس الإسلامية، وإصدار الفتاوى عن طريق لجنة الفتوى، وإدارة المساجد، وتنسيق الخدمات المتاحة للمسلمين الجدد، ويوجد في سنغافورة ٨٠ مسجداً منها ٧٢ مسجداً قديماً، وثمانية مساجد جديدة، وتبنى المساجد بالتبرعات التي تجمع من المسلمين تحت خطة صندوق بناء المساجد، حيث يتبرع كل مسلم عامل بدولار سنغافوري على الأقل، وتقوم وكالة حكومية بجمع التبرعات وتسليمها إلى الصندوق.

ويستطيع حوالي ٩١% من سكان سنغافورة القراءة والكتابة، وتعد هذه النسبة من أعلى النسب في جنوب شرقي آسيا، ويلتحق الأطفال بالمدارس من سن السادسة، ويستمر كثير منهم حتى سن السادسة عشرة، ويتمتع الأطفال من مواطني سنغافورة بالتعليم الابتدائي المجاني لمدة ست سنوات، ويدرس الأطفال أيضاً إحدى اللغات الرسمية الأخرى بالإضافة إلى اللغة الانجليزية، ولقد انعكس ذلك على اللغة التي تدرس في مؤسسات رياض الأطفال بسنغافورة حيث يتعلم الأطفال لغتين هما: اللغة الصينية أو الماليزية أو التاميلية، بجانب اللغة الانجليزية.

ونظراً لخروج المرأة للعمل للرغبة في تحسين دخل الأسرة، كان لزاماً على الدولة أن تعمل على توفير مؤسسات تستوعب وتعلم وترعى الأطفال أثناء فترة غياب الأمهات، مما أدى إلى قيام الدولة بإصدار قانون رعاية الطفل عام ١٩٧٥م، وبناءً على إصدار الدولة لهذا القانون تم التوسع في إنشاء مؤسسات رياض الأطفال، لتهتم برعاية وتربية وتعليم الأطفال في فترة غياب الأمهات.

كما أنه نظراً لإيمان الشعب والدولة في سنغافورة بأن التعليم ضرورة ومطلب اجتماعي فلقد انعكس ذلك على أولويات التعليم في سنغافورة، والتي أكدت على التعليم الوطني الذي يسعى إلى تحقيق الوحدة والأمن القوميين من خلال:

- التأكيد على الهوية السنغافورية.
- أخذ العبر من تاريخ سنغافورة والتحذير من الأخطار الخارجية.
- التعرف على التحديات والعقبات التي تواجه المجتمع.
- غرس القيم التي تؤدى إلى حياة اجتماعية أفضل.

أما بالنسبة للأعياد فهناك عشرة أعياد رسمية في سنغافورة على مدار العام تتمثل فيما يلي:

- إجازة عيد ميلاد المسيح في الخامس والعشرين من ديسمبر.
- إجازة رأس السنة الجديدة في الأول من يناير.
- إجازة رأس السنة الصينية، وعادةً ما تكون في أواخر شهر يناير إلى منتصف شهر فبراير.
- عيد الجمعة الحزينة وعادة ما يكون في شهر أبريل.
- إجازة عيد الفصح في شهر أبريل أو مايو.
- عيد العمال والذي يصادف أول مايو من كل سنة.
- اليوم الوطني والذي يصادف التاسع من شهر أغسطس.
- عيد الفطر الذي يعتمد على التقويم الإسلامي.
- عيد الأضحى الذي يعتمد على التقويم الإسلامي.

ويتضح مما سبق تأثير العامل الاجتماعي في مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة من خلال حرية الاعتقاد الديني التي انعكست على فلسفة مؤسسات رياض الأطفال فأكدت بدورها على ضرورة الاهتمام بالأطفال وعدم التمييز بينهم على أساس الدين أو الجنس أو اللون أو الأصل، ومن خلال اللغة التي تتنوع داخل مؤسسات رياض الأطفال لتشمل اللغة الصينية أو الماليزية أو التاميلية بجانب اللغة الانجليزية، وأيضاً من خلال إصدار الدولة لقانون رعاية الأطفال والذي نتج عنه إنشاء المزيد من مؤسسات رياض الأطفال لاستيعاب وتعليم ورعاية الأطفال أثناء فترة غياب الأمهات، بالإضافة إلى إيمان الدولة والشعب في سنغافورة بأن التعليم مطلب وضرورة اجتماعية مما انعكس على أوليات التعليم التي أكدت على ضرورة الاهتمام بكل ما يؤدي إلى حياة اجتماعية أفضل.

كما يتضح مدى تأثير القوى والعوامل الثقافية المختلفة (التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) على تربية طفل ما قبل المدرسة، وعلى مؤسسات رياض الأطفال بسنغافورة.

ومن خلال استعراض نظام رياض الأطفال في سنغافورة اتضح مدى اهتمام سنغافورة برعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وتجلى ذلك في اهتمام المنظمات والهيئات بالتوسع في تقديم خدمات رعاية وتعليم الطفولة المبكرة، وإصدار الدولة لقانون رعاية الطفل عام ١٩٧٥م وبناءً على ذلك بدأ التوسع في إنشاء مؤسسات رياض الأطفال لتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وبالنظر إلى أهداف مؤسسات رياض الأطفال في سنغافورة يتضح التنوع في هذه الأهداف والتكامل فيما بينها، واهتمامها بإكساب الطفل المعارف والمهارات الحياتية واليومية الصحية والأساسية، بالإضافة إلى اهتمامها بالجوانب الإبداعية والخيالية الخلاقة لدى الأطفال، كما اتضح من خلال استقراء شروط القيد والقبول برياض الأطفال في سنغافورة مدى المرونة والدقة المتبعة في تحديد سياسة وإجراءات القبول لضمان اختيار أفضل العناصر للالتحاق بالروضة من خلال عقد المقابلات الشخصية، واختبارات القبول، وضرورة الحصول على شهادة التطعيمات، وشهادة الفحص الطبي، والتي تبين مدى خلو الطفل من الأمراض المختلفة.

كما تبين في ضوء ما سبق أن المنهج بمؤسسات رياض الأطفال بسنغافورة يهتم بتنمية صحة الطفل من خلال تنمية حواسه وقدراته الحركية، كما يهتم بتنمية علاقات الطفل الاجتماعية من خلال التأكيد على التواصل والتفاعل مع الآخرين، والتأكيد على حب الأسرة والأقران والجيران، ويهتم أيضاً بتنمية إبداع الطفل من خلال حثه على الإبداع والاكتشاف والتعبير، وتبين أيضاً أنه يتم إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوى القومي من خلال وزارة التربية والتعليم، والتي تعتبر السلطة الرئيسية المسئولة عن إدارة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وعلى المستوى الإقليمي يتم إدارة مؤسسات رياض الأطفال من خلال قسم الشئون المالية والتنمية، وعلى المستوى المحلي فيتم إدارة مؤسسات رياض الأطفال من خلال الإدارات التعليمية المختلفة التي تسعى إلى تحسين نوعية العمل بمؤسسات رياض الأطفال، أما على مستوى الروضة فتتنوع مؤهلات الأفراد القائمين على إدارة الروضة، كما تتنوع وظائفهم وأدوارهم لتحقيق الإدارة المتكاملة للروضة.

كما تبين أن تمويل مؤسسات رياض الأطفال بسنغافورة يتم من خلال التمويل الحكومي والخاص، وبرامج وخطط المساعدات المالية، بالإضافة إلى المصروفات الدراسية التي يتم

تحصيلها من أولياء أمور الأطفال، وفيما يتعلق بمعلمة رياض الأطفال اتضح مدى الاهتمام بوضع المعايير والشروط لاختيار معلمة رياض الأطفال، كما اتضح الاهتمام بتدريب المعلمة وتدعيمها من كافة النواحي، وفي النهاية تم التعرف على تأثير القوى والعوامل التاريخية، والجغرافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في نظام رياض الأطفال في سنغافورة.

الفصل الخامس

نظام رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية

مـقدمـــة

ثانياً: فلسـفة وأهداف مؤسسات رياض الأطفال

ثالثاً: شروط القيد والقبول بمؤسسات رياض الأطفال

رابعاً: البرامج التربويـة بمؤسسـات رياض الأطفال

خامساً:إدارة مـؤسســات ريــاض الأطفــال.

سادساً:تمويل مـؤسســات ريــاض الأطـفــال.

سابعاً:معلــمة ريــاض الأطـفــال.

ثامناً:القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فـي نظام رياض الأطفال.

مقدمة:

يعد الاهتمام بتربية طفل ما قبل المدرسة من أهم المعايير التي يقاس بها تقدم المجتمع وتطوره، إذ أن الاهتمام بالطفل هو اهتمام بمستقبل الأمة كلها، كما أن إعداد الأطفال وتربيتهم هو إعداد لمواجهة التحديات الحضارية التي تفرضها حتمية التطور والتغير الاجتماعي.

ومصر واحدة من دول العالم التي أبدت اهتماماً خاصاً برياض الأطفال ولاسيما في السنوات الأخيرة حيث شهدت البلاد مساحة من الخدمات والاهتمامات بهذه الفئة لم تشهدها من قبل مما يدل على مدى الإيمان بأهمية مرحلة رياض الأطفال، وعلى أهمية أن ينشأ الطفل المصري التنشئة التي تجعله إنساناً قادراً على خدمة بلده والإنسانية جميعاً،

ازداد الاهتمام في التسعينات بمرحلة رياض الأطفال، وصدرت عدة قرارات تؤيد ذلك منها: صدور القرار رقم (٨٢) لسنة ١٩٩٠م بشأن تشكيل اللجنة العليا لتطوير رياض الأطفال، وهذه اللجنة تضم عدداً من أساتذة الجامعات، ومدير عام الإدارة العامة لرياض الأطفال، وتختص هذه اللجنة بالتالي:

١- وضع التنظيم الذي يهدف إلى تيسير وإدارة شئون الروضة بصفة عامة، ودراسة الإمكانيات والظروف لتهيئة جميع جوانب نمو الطفل بصفة خاصة، والعمل على تطوير العملية التربوية التي تحقق النمو.
٢- تقرير الخدمات التربوية التي يحتاج إليها الطفل، وتقديم القيم التربوية لمختلف أنواع الخبرات والأنشطة، والوصول بالروضة إلى أفضل النتائج الممكنة في ضوء الإمكانيات المتوافرة وفي حدود الأهداف المرسومة.
٣- وضع خطط التدريب على كافة المستويات بالروضة والإشراف عليها، مع تطوير مباني الروضة بما يحقق الأهداف المرجوة منها، والإشراف الفني والمتابعة والتقويم، وإقامة الندوات والمؤتمرات والأبحاث في مجال رياض الأطفال، وبحث أفضل السبل لمد مظلة الخدمات التعليمية في الروضة لتشمل جميع الأطفال من سن ٤-٦ سنوات.
٤- السعي لتضافر الجهود بين كافة الجهات المعنية بالطفولة بما يحقق أهداف الروضة.

ثم جاءت وثيقة إعلان العقد الثاني لحماية الطفل المصري ورعايته (٢٠٠٠م-٢٠١٠م)، وتهدف هذه الوثيقة إلى التوسع التدريجي في إنشاء رياض الأطفال لتستوعب ٦٠% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤-٦ سنوات، تمهيداً لأن تصبح جزءاً من التعليم الأساسي.

وإيماناً من وزارة التربية والتعليم بأهمية مواكبة التغيرات العالمية المعاصرة والمستقبلية، وتحقيقاً للجودة الشاملة لمنظومة تربية الطفل في سنواته المبكرة، جاء تبني الوزارة لمشروع تحسين التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (٢٠٠٥م-٢٠١٠م) بالتعاون مع بعض الجهات المانحة والممولة، من أجل تحقيق الأهداف التالية:

١- زيادة القدرة الاستيعابية لرياض الأطفال من ١٣% إلى ما يقرب من ٦٠% بنهاية المشروع في عام ٢٠١٠م.
٢- تحقيق جودة التربية في مرحلة الطفولة المبكرة.
٣- بناء القدرات المؤسسية لرياض الأطفال وفق المعايير القومية الخاصة بتلك المرحلة.

وفي ضوء هذه الفترة يتبين أن هناك اهتمام كبير بالطفولة من جانب الدولة، وهذا الأمر يرجع إلى أهمية الطفولة في صناعة المستقبل، ومن ثم فإن واجب الدولة يتمثل في الاهتمام بمؤسسات رياض الأطفال حتى تصبح هذه المؤسسات قادرة على تنشئة أجيال المستقبل على أسس علمية وتربوية سليمة.

ويمكن القول أنه بالرغم من اهتمام الدولة بالسياسة التعليمية والتربوية لطفل الروضة، إلا أن مرحلة رياض الأطفال لم تصبح حتى الآن مرحلة إجبارية في السلم التعليمي، ولكنها مرحلة لازالت خارج السلم التعليمي الرسمي، يقبل عليها البعض ويعزف عنها البعض الآخر.

وقد يرجع اعتبار رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية مرحلة اختيارية وليست إجبارية، ولا تندرج ضمن السلم التعليمي الرسمي رغم انطوائها إدارياً تحت جناح وزارة التربية والتعليم إلى قلة الموارد وضخامة أعداد الأطفال الذين يندرجون في هذه المرحلة السنية من (٤-٦سنوات) مما يجعلها غير قادرة على إدراج تربية ما قبل المدرسة الابتدائية ضمن أولوياتها، لكن ذلك لا يعني

بالضرورة عدم الاكتراث بأهمية الدور التربوي الذي يمكن أن تلعبه رياض الأطفال بالنسبة لأطفال هذه الفئة العمرية، وتقبل الرياض الرسمية الأطفال من سن ٤-٦سنوات، أما الرياض الخاصة فيتراوح سن القبول فيها ما بين ٣-٤سنوات حتى السادسة.

كما تولي وزارة التربية والتعليم اهتماماً كبيراً لمرحلة رياض الأطفال لما لها من دور ايجابي وفعال في تنمية الطفل في هذه السن المبكرة وتهيئته للمدرسة، حيث زاد الاهتمام بالتوسع في إنشاء رياض الأطفال بالمدارس الابتدائية، ونتيجة لذلك حدثت زيادة واضحة في أعداد رياض الأطفال سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وترجع أهمية هذا الاتجاه إلى أن الالتحاق برياض الأطفال ينمي لديهم الاستعداد للتعلم والتعود على البيئة المدرسية، ويشجع على الاستمرار في مراحل التعليم،

أولاً: فلسفة وأهداف مؤسسات رياض الأطفال:

تقوم فلسفة رياض الأطفال وتربية الطفولة بمصر على تربية وتعليم الطفل، وأن له حقوقاً وعليه واجبات متعلقة بأدائه لدوره الاجتماعي ليكون مفكراً ومبتكراً ومنتجاً، ولما كانت التربية عملية مستمرة فإن فلسفة النمو تحدد دور الروضة حيث تبدأ مع الطفل من حيث هو، ثم تمده بالخبرات التي يستطيع من خلالها تحقيق النمو المتكامل، أي أن فلسفة رياض الأطفال تتطلب أن تبدأ الروضة مع الطفل من حيث هو، وتمده بالخبرات التي يستطيع أن ينمو عليها في اتجاه وبعملية مرغوب فيها اجتماعياً، كما تهدف إلى مساعدة الطفل على ممارسة حقوق وواجبات دوره الاجتماعي المتوقع منه وبالقدر الذي يسمح به سنه.

ويمكن القول بأن فلسفة رياض الأطفال في مصر تهتم بما يلي:

١- تهيئة المناخ النفسي للطفل حتى لا يشعر بالانتقال المفاجئ من المنزل إلى المدرسة، لذلك لابد أن تكون الروضة مرحلة تهيئة للمدرسة النظامية وامتداداً للبيت الذي يتوفر فيه الأمان النفسي للطفل.
٢- تهيئة المحيط الكلي للروضة من أجل نمو الطفل في كافة الجوانب وذلك من خلال تزويده بالمهارات المختلفة وأساليب التفكير السليمة التي تقوده لحل مشاكله بأقل مجهود وفي أقصر وقت ممكن، واكتشافه لقدراته من خلال الآخرين المحيطين به.

٣- توفير الخبرات المناسبة لنمو الطفل خاصةً وأن نتائج الأبحاث أكدت على أهمية الخبرات المبكرة ومدى أهميتها في نمو الطفل العقلي، وأن البيئة لها أثرها البالغ في تطوير الذكاء وارتفاع نسبته تبعاً لما تقدمه للطفل من مثيرات وخبرات متنوعة.
٤- يكتسب الطفل أكثر من ٨٠% من المدركات الثقافية قبل سن السادسة، لذا كان من الضروري اهتمام الروضة بتزويد الطفل بالاتجاهات والقيم السائدة في مجتمعه والنابعة من ثقافته وبيئته، وضرورة انسجام الخبرات والأنظمة المقدمة للطفل مع ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه حتى يستطيع أن يكون عضواً نافعاً لذاته ولمجتمعه.
٥- الطفل كائن اجتماعي له متطلبات وحاجات.
٦- إلزام الدولة لمؤسسات متخصصة أن تقوم بتعليمه في مرحلة ما قبل المدرسة.
٧- إنشاء أكثر من روضة في كل حي.
٨- مؤسسات رياض الأطفال تساعد الطفل في إشباع حب الاستطلاع لديه، والاستكشاف، والبحث عن الجديد، والاعتماد على نفسه قدر الإمكان، وتعويده على المبادأة والانجاز والاستقلالية في هذه المرحلة حيث ينعكس ذلك كله على شخصيته في مراحل نموه التالية.
٩- تنمية قدرة الطفل الابتكارية من خلال اهتمام الروضة بتنويع الخبرات التي تتيحها للطفل، مع مراعاة التوازن بين الأنشطة والخبرات المقدمة في كمها وكيفها، حتى يتمكن الطفل من تحقيق ذاته، واكتشاف ميوله ورغباته، وتنمية قدراته الابتكارية.
١٠- إبراز قيمة العمل للطفل من خلال احترامه، والحث على أهميته بالنسبة للفرد والمجتمع.

كما تأثرت فلسفة رياض الأطفال في مصر بالعديد من الاتجاهات والمدارس الفكرية التي اهتمت بتربية الطفل، سواء كان ذلك في مصر أم في غيرها من المجتمعات الغربية، وبناءً على ذلك يمكن القول بأن الفلسفة الحالية لرياض الأطفال في مصر تنطلق مما يأتي:

١- تدريب الطفل على مبدأ العمل مع الجماعة، والتسامح، وتهذيب الأخلاق، وتعليمه الصفات الحميدة كالصدق والأمانة والإخلاص، وذلك من خلال ممارسة اللعب مع الأقران.
٢- الاهتمام بتكوين الأنشطة التي تساعد الطفل على تكوين الصور الذهنية، وتنمية اللغة تمهيداً لنمو المفاهيم العلمية.
٣- احترام الطفل، وإتاحة الفرصة له للتعبير عن رأيه والقيام بأعماله بحرية دون تدخل من المعلمة، لأن ذلك يجعل منه شخصاً اعتمادياً لا يستطيع المبادرة.
٤- تهيئة الروضة فيزيقياً وتربوياً واجتماعياً ونفسياً لتوجيه الأطفال ومساعدتهم على التغلب على مشكلات المستقبل.

ومن هذا المنطلق تتأكد أهمية رياض الأطفال ويتضح مدى فعاليتها للطفل قبل التحاقه بالمدرسة الابتدائية، حيث لا يجب النظر إليها على أنها مجرد مؤسسة تعليمية هدفها إمداد الطفل بالمعارف، ولكن باعتبارها أيضاً مرحلة أساسية في عملية تنمية ترابط الطفل مع بيئته، وتهيئته للمدرسة النظامية، وتعريفه بمسؤولياته وحقوقه وواجباته، وتطوير قدراته ومواهبه وإمكاناته المختلفة.

وبالنسبة لأهداف مؤسسات رياض الأطفال فإنه بدراسة الأهداف التربوية لمرحلة الرياض في عدد من الدول الغربية والشرقية وجد أن الأهداف التي تنصب على تنمية قدرات الطفل الشخصية تكاد تكون مشتركة في معظم الدول، في حين يظهر الاختلاف في التركيز على جوانب دون أخرى عندما تتصل الأهداف بالتطبيع الاجتماعي للطفل، فعلى حين تؤكد التربية في المجتمعات الغربية على أهمية تحقيق الطفل لذاته وتنمية قدراته وإمكاناته إلى أقصى قدر ممكن وتكوين الصورة الايجابية عن نفسه، تهتم التربية في المجتمعات العربية والشرقية بتنشئة الطفل في ظل قيم ونظم اجتماعية محددة، ويحتل التطبيع الاجتماعي مساحة كبيرة نسبياً على خريطة الأهداف التربوية.

وانطلاقاً من الاهتمام بالطفولة، وتمشياً مع الاتجاهات التربوية المعاصرة عمدت وزارة التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية إلى إصدار قرار ينظم العمل برياض الأطفال (قرار وزاري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٩م)، والذي نص في المادة ١٢٦ على أن رياض الأطفال تهدف إلى تحقيق ما يلي:

١- التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والجسمية والحركية والانفعالية والاجتماعية والخلقية، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية في القدرات والاستعدادات والمستويات النمائية.
٢- تنمية مهارات الأطفال اللغوية والعددية والفنية من خلال الأنشطة الفردية والجماعية، وتنمية القدرة على التفكير والابتكار والتخيل.
٣- التنشئة الاجتماعية والصحية السليمة للطفل في ظل قيم المجتمع ومبادئه وأهدافه.

٤- تلبية حاجات ومطالب النمو الخاصة بهذه المرحلة من العمر لتمكين الطفل من أن يحقق ذاته، ومساعدته على تكوين الشخصية السوية القادرة على التعامل مع المجتمع.
٥- تهيئة الطفل للحياة المدرسية النظامية في مرحلة التعليم الأساسي، وذلك عن طريق الانتقال التدريجي من جو الأسرة إلى المدرسة بكل ما يتطلبه ذلك من تعود على النظام، وتكوين علاقات إنسانية مع المعلمة والزملاء، وممارسة أنشطة التعليم التي تتفق واهتمامات الطفل ومعدلات نموه في شتى المجالات.

كما تهدف رياض الأطفال إلى تحقيق ما يلي:

١- تعويد الطفل على التعامل مع كل المؤسسات المحيطة ببيئة الروضة.
٢- توثيق الصلة بين الطفل والأسرة والروضة والمجتمع ككل.
٣- اكتشاف الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والإسراع بتنمية مهاراتهم، وتوجيههم بطريقة سليمة إلى الجهات التي يمكنها تقديم الخدمات الخاصة بهم.

وقد عقد المجلس الأعلى للطفولة والأمومة مؤتمره الأول عام ١٩٩١م لتطوير برامج إعداد معلمات رياض الأطفال وفق الفكر التربوي المعاصر لمفهوم التنمية البشرية، ومن ثم حددت لجنة الإعداد والتدريب المنبثقة عن المؤتمر أهداف رياض الأطفال في مصر فيما يلي:

١- مساعدة الأطفال على العناية بصحتهم من خلال: ممارسة العادات الصحية والمهارات البدنية والحركية السليمة في حياتهم اليومية، وتدريبهم على اختيار وجبة متكاملة العناصر، وتطبيقهم للقواعد البسيطة المتعلقة بأمنهم وسلامتهم.
٢- مساعدة الأطفال على تطبيق قيم المجتمع في علاقتهم مع أقرانهم والبالغين من خلال: احترامهم للقواعد والسلطة في سلوكهم الشخصي، وتمييزهم بين ما هو صواب وما هو خطأ في تصرفاتهم، وتعويدهم على شكر الله على نعمه بدعاء كل صباح، بالإضافة إلى احتفالهم بالأعياد الدينية في مجتمع الروضة.
٣- تنمية قدرة الأطفال على حل المشكلات من خلال: إثارة حب استطلاعهم واستقصائهم المستمر عن الحقائق والمعارف، وملاحظاتهم المنظمة لمعالم بيئتهم وتجريبهم فيها لإشباع اهتماماتهم بالكشف عن أسرارها مع مراعاة الفروق الفردية بينهم، واشتراكهم في التخطيط المقترح لحل مشاكلهم، بالإضافة إلى تقويمهم الذاتي لأعمالهم الجماعية للكشف عن أخطائهم ومحاولة تجنبها في الأعمال المقبلة.

٤- مساعدة الأطفال على تكوين اتجاهات ايجابية وعلاقات طيبة مع أقرانهم والبالغين من خلال: استخدامهم أساليب مهذبة للتعبير عن مشاعرهم نحو الآخرين، واشتراكهم في الأعمال الجماعية والألعاب التي يقوم عليها برنامجهم في الروضة، بالإضافة إلى تبادل الخدمات فيما بينهم بحيث يشعرون من خلال هذه الممارسات جميعاً بانتمائهم إلى مجتمع الروضة.
٥- تنمية ثقة الأطفال بذاتهم من خلال: ممارستهم التعبير بالحركة واللغة والفن لأحد اهتماماتهم الحالية، وإنجازهم لعمل أو نشاط معين يتفق واستعداداتهم الفردية، وتوفير جو من الحب والطمأنينة والأمن حولهم، بالإضافة إلى مراعاة الفروق الفردية في استعداداتهم وقدراتهم.
٦- مساعدة الأسرة على تربية أطفالها بطريقة تربوية سليمة من خلال: الاتصال الدائم بالأسرة وتنظيم ندوات بصورة مستمرة لمناقشة مشكلات الأطفال اليومية، وتطبيق نظام اليوم المفتوح في الروضة، بالإضافة إلى تطبيق نظام المناوبة في إشراك بعض الأمهات المتفرغات في العمل التطوعي يومياً في الروضة تحت إشراف المعلمة.

ومن هذا المنطلق لابد أن تراعي برامج رياض الأطفال تحقيق أكبر قدر من تلك الأهداف بما يخدم العملية التربوية، ويساهم في تلبية احتياجات أطفال تلك المرحلة، وبما يحقق الموائمة بين تلبية الطفل لحاجاته الشخصية وبين ما يتوقعه المجتمع منه، مع تهيئة الطفل وإعداده لمرحلة التعليم الابتدائي.

وتنطلق وزارة التربية والتعليم -في مجال رعاية أطفال هذه المرحلة- لتحقيق الأهداف السابق ذكرها من مجموعة اعتبارات خاصة كالتالي

١- أن هذه المرحلة العمرية تكتسب أهمية خاصة من حيث تأثيراتها الممتدة بامتداد حياة الفرد.
٢- أن المواقف التعليمية المبكرة تترك أثراً كبيراً على عملية النمو خلال فترة المراهقة والبلوغ.
٣- أن المربيين -سواء كانوا آباءً أو معلمين- يمكنهم أن يوجهوا الأطفال توجيهاً سليماً إذا قاموا برعايتهم بناءً على الفهم الصحيح لطبيعة المرحلة العمرية التي يعيشونها.
٤- أن رياض الأطفال تمثل وسطاً نموذجياً للتنشئة الاجتماعية حيث تتيح للأطفال فرص الالتقاء بآخرين من نفس الفئة العمرية مما يساعدهم على تكوين علاقات طيبة من خلال التفاعل مع أفراد الجماعة.

٥- أن رياض الأطفال ليست مستوى من مستويات السلم التعليمي، ولا ينبغي أن تقوم بدور تعليمي بهذا المعنى المقصود والمحدد، وإنما ينحصر دورها في تهيئة الأطفال لتقبل التعليم في الحلقة الابتدائية.

ثانياً:شروط القيد والقبول بمؤسسات رياض الأطفال:

تعد مرحلة رياض الأطفال مرحلة مستقلة مدتها سنتان من سن الرابعة إلى السادسة، ويتم القبول بها وفقاً للقرار الوزاري رقم (١٥٤) لسنة ١٩٨٨م، وتعديلاته بالقرار الوزاري رقم (٣٤٠) لسنة ١٩٩٠م والقرار الوزاري رقم (٤١١) لسنة ١٩٩٠م.

١- سياسة القبول:

ويتحدد قبول الأطفال بمرحلة رياض الأطفال كالآتي:

١- أن يكون حساب السن في القبول برياض الأطفال بالمدارس الرسمية والخاصة حتى أول أكتوبر.
٢- أن يكون الحد الأدنى لسن القبول برياض الأطفال نظام السنتين بالمدارس الرسمية والخاصة أربع سنوات على الأقل، وفي المدارس نظام السنة الواحدة خمس سنوات على الأقل، ويتم القبول تنازلياً من أعلى سن للمتقدمين.
٣- يجوز تحويل الأطفال الملتحقين بالتمهيدي (ما قبل رياض الأطفال) بالمدارس الرسمية والخاصة، والذين يبلغ سنهم الأربع سنوات أثناء العام الدراسي، وفي موعد أقصاه أول فبراير إلى الصف الأول برياض الأطفال بهذه المدارس.
٤- يجوز تحويل الأطفال الملتحقين بالصف الأول برياض الأطفال والذين يبلغ سنهم خمس سنوات أثناء العام الدراسي في موعد أقصاه أول فبراير إلى الصف الثاني برياض الأطفال بهذه المدارس.
٥- لا يجوز قبول الأطفال في سن الإلزام بفصول رياض الأطفال.
٦- لا يجوز أن يزيد عدد الأطفال بالفصل عن ٣٦ طفلاً.

يتضح مما سبق أن شروط القبول برياض الأطفال المصرية تقتصر على بلوغ الطفل السن المطلوبة، وتقديم بعض الأوراق والمستندات الخاصة بالقبول، بالإضافة إلى إجراء مقابلة أولية روتينية للطفل وأسرته قبل الالتحاق بالروضة، كما يتضح عدم اهتمام مؤسسات رياض الأطفال

بالحالة الصحية للطفل، حيث لا يتم توقيع الكشف الطبي على الطفل لإثبات خلوه من الأمراض المعدية، وصلاحيته لمتابعة الدراسة، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بإجراء اختبارات القبول والتي تعد خصيصاً لتحديد وقياس درجة استعداد الطفل لدخول الروضة، وإغفال مؤسسات رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية لشروط ومعايير القبول الخاصة بقبول الأطفال من خارج الدولة للقيد بمؤسسات رياض الأطفال.

ثالثا:البرامـج التربـويـة بمؤسسـات ريـاض الأطفـال:

يقصد بالبرنامج التربوي في رياض الأطفال الأسلوب الذي تتبعه المعلمة في إشباع حاجات الأطفال وتقديم المعلومات والخبرات المناسبة لهم وصولاً إلى تحقيق الأهداف المنشودة، وتبعاً لذلك يمكن القول بأن البرنامج هو مجموعة الأنشطة والألعاب والممارسات التي يقوم بها الطفل تحت إشراف المعلمة بما يسهم في إكسابه خبرات ومفاهيم واتجاهات تسهم في تدريبه على أساليب التفكير السليم، وتعتمد البرامج عادةً على أسلوب اللعب في إكساب الطفل المفاهيم المختلفة، ويمكن للمعلمة أن تستعين بالقصة ومسرح العرائس ولعب الأدوار للبعد عن الأساليب التقليدية التي تعتمد على التلقين والإلقاء.

وبالتالي يتكون البرنامج التربوي في مؤسسات رياض الأطفال من مجموعة من الخبرات التعليمية المتكاملة التي تتماشى مع عمر الطفل الزمني وقدراته العقلية وخصائص نموه، والتي هي عادة تشتق من هذه الخصائص النمائية، وتنبثق من حاجات الأطفال وقدراتهم الخاصة، وتسعى نحو تحقيق مطالب نموهم، وتسهل عليهم الانتقال من مستوى لآخر.

وهناك اتجاهات عديدة في برامج رياض الأطفال ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين، تهدف إلى توفير أفضل السبل لتربية طفل ما قبل المدرسة، من خلال تهيئة الفرص التعليمية المرتبطة بخبرات الطفولة والتفاعل الاجتماعي للطفل مع أقرانه، وتنمية السمات الشخصية للطفل، وقد ساعدت تلك الاتجاهات على ظهور عدة نماذج للبرامج يتم في ضوئها تخطيط الخبرات التربوية المقدمة للطفل المصري، ومن أبرز هذه البرامج:

١- برامج النشاط الحر:

فاللعب الحر هو النشاط السائد في هذه البرامج، ولا يوجد فيها معايير واضحة محددة للإنجاز، بل يشجع فيها الأطفال على المشاركة في الأنشطة والتفاعل بشكل تعاوني.

٢- برنامج النشاط الفكري:

يعتمد هذا البرنامج على التعلم الذاتي، حيث يقوم كل طفل بالتعلم والعمل حسب ميوله معتمداً على قدراته وإمكاناته ودون تدخل من الكبار، ويتضمن هذا البرنامج أنشطة مصممة للقيام بخبرات للتدريب على الحياة اليومية، والنمو الحسي والمدرسي.

٣- برنامج النشاط الأكاديمي:

وهو برنامج نمطي منظم يعتمد على تطوير المهارات الأكاديمية لأطفال ما قبل المدرسة، وإعدادهم للمرحلة المدرسية اللاحقة، وهذا البرنامج يترك فيه الحرية لمبادرة المعلمة المدربة الواعية بالشكل الذي تحاول أن تحققه.

٤- البرامج التعويضية:

ويطلق عليها برامج التدخل لتغيير شيء ما، وقد صممت للأطفال المحرومين من المهارات اللغوية، وتشتمل هذه البرامج على: برنامج البدء في تعلم المهارات الحركية الدقيقة، وبرنامج المهارات الإدراكية الحسية، وبرنامج مهارات ما قبل القراءة، وبرنامج تعليم الحروف الهجائية.

برامج التعليم المفتوح:

وهي تتضمن نوعاً من الخبرات التعليمية بحيث تتماشى هذه البرامج مع استعدادات الأطفال والبيئة، ومن خلالها يوجه الأطفال لمواقف تربوية وحياتية جديدة ذات بدائل تربوية متعددة.

٥- برامج الفعالية الأسرية:

تركز هذه البرامج على دعم العلاقة بين المنزل وروضة الأطفال، وكذا تثقيف الآباء حتى يصبحوا أكثر قدرة على التعامل السليم مع أطفالهم، وأكثر قدرة على تفهم ما تقدمه مؤسسات رياض الأطفال لأبنائهم.

كما يمكن تلخيص الأسس التي يقوم عليها التعليم في مؤسسات رياض الأطفال كالتالي:

- المواءمة بين حاجة الطفل لتحقيق ذاته وتلبية حاجاته الشخصية، وبين متطلبات الحياة الاجتماعية.

- تحقيق التكامل والترابط في خبرات الأطفال بحيث يتسنى تحقيق النمو الشامل والمتكامل للطفل في شتى مجالات النمو العقلي والوجداني والنفس حركي.
- التأكيد على دور الطفل في عملية التعلم، وعلى فاعليته من خلال النشاط الذاتي التلقائي والممارسة الفعلية واللعب الحر.
- توفير البيئة الطبيعية والوسائل والأدوات والإمكانات التي تتيح للأطفال فرصة الانطلاق والتعبير الحر والتجريب والاكتشاف وتكوين علاقات اجتماعية سوية مع الأقران والبالغين، وإطلاق طاقة الجسم، وتنمية المهارات الحركية والفنية.
- مراعاة الفروق الفردية بين الأطفال في النواحي الجسمية والعقلية والثقافية، والاهتمام بالفئات الخاصة كالمعاقين والموهوبين.
- الحرص على إعداد معلمة الروضة إعداداً خاصاً يمكنها من فهم خصائص أطفال المرحلة وحاجاتهم الأساسية، والتخطيط لإستراتيجية تربوية تعمل على تحقيق الأهداف التعليمية للمرحلة.

وتشير النظريات التربوية إلى أن الطفل يتعرف على العالم من حوله ويدركه من خلال حواسه، وبالتالي يحتاج الطفل إلى مثيرات لجذب انتباه هذه الحواس، لذلك أصبحت المواد التعليمية ذات فائدة كبيرة في مرحلة الروضة، نظراً لأنها تشبع حاجات الطفل للاستكشاف والتخيل والإبداع، وفيما يلي سيتم عرض منهج رياض الأطفال، والأنشطة اليومية برياض الأطفال، والموضوعات التي يجب أن تستعين بها المعلمة في تربية الطفل من خلال الأنشطة المختلفة، بالإضافة إلى وسائل تقويم طفل الروضة وذلك كالتالي:

١- منهج رياض الأطفال:

بدأ تعليم الأطفال في مصر منذ العصر الإسلامي في الكتاتيب بصورة بسيطة محدودة، اعتمد فيها على تدريس الأطفال الصغار بالطريقة التقليدية التي تعتمد على الحفظ، وقد استخدم في ذلك الألواح الخشبية التي ينسخ عليها الطفل ما يطلبه منه الفقيه لحفظه خاصةً القرآن الكريم، وكان الفقيه يستعين بكبار تلاميذه للمساعدة في تعليم الصغار.

ولكن العصر الحالي يعتبر عصر ازدهار لمرحلة رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية فقد حدثت العديد من التطورات والتي شملت المناهج والبرامج، حيث تم توحيد البرامج المختلفة

وتحددت في مجالات رئيسية هي: اللغة العربية والحساب والتهذيب، والصحة، ومشاهدة الطبيعة، والرسم، والأشغال اليدوية، والألعاب الرياضية، ثم أُضيف إلى هذه المناهج الموسيقى والحركات الإيقاعية والأناشيد، كما استُخدِمت طريقة المشروع والطريقة الكلية في التعليم والتي اعتمدت على اللعب الموجه.

وقد انحصرت أهداف مناهج رياض الأطفال في جانبين أساسيين: الجانب الأول والخاص بالطفل وإنمائه من جميع النواحي، والحرص على غرس عادات وتكوين اتجاهات سليمة وسلوكيات مرغوب فيها، مع تنمية علاقاته الاجتماعية، وتدريبه على التعامل مع المواقف الحياتية واكتساب مهارات الاتصال بالآخرين، والجانب الثاني والخاص بإعداد الطفل وتهيئته للتعليم بالمرحلة الابتدائية عن طريق التربية الحسية والتي تعتمد على المشاهدة والملاحظة والفهم والتفكير بالقدر الذي تمكنه منه قدراته، وحتى يكون قادراً على التمييز وإدراك أوجه الشبه والاختلاف بين الأشياء، مما ينمي استعداده لتقبل العملية التعليمية المنظمة حينما يبلغ سن الإلزام، فيسهل عليه تعلم المهارات الأساسية –القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم– التي اكتسب مفاهيمها ومهاراتها الأساسية في مرحلة رياض الأطفال.

كذلك فإن رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية تولي اهتماماً كبيراً بالأساليب الحديثة في تعليم طفل الروضة، مثل العناية بأسلوب التعلم الذاتي، واستخدام أساليب الحوار والتعبير، ومحاولة الاكتشاف والتجريب، والعناية بالمهارات اليدوية والممارسات العملية من خلال اللعب والنشاط والتجوال والقصص والأعمال الدرامية المبسطة والفنون المختلفة، ومن خلال إعداد البيئة التربوية المناسبة لتحقيق أهداف مناهج وبرامج رياض الأطفال.

ويرى خبراء التربية اليوم أنه لا يجوز تعليم طفل الروضة مقررات المدرسة الابتدائية من قراءة وكتابة وحساب، وأن طفل الروضة يكفي أن يلعب لعباً حراً منظماً، إلا أن هذا لا يعني أن التعليم في سنوات الروضة ليس له مضمون محدد، والمفردات الأساسية لمنهج رياض الأطفال هي سبع مفردات كالتالي:

– اللغة العربية:

يهدف تعليم اللغة العربية في الروضة إلى تطوير قدرة الطفل على الاستماع والفهم والتحدث، وعلى رفع مستوى اللغة المحكية لتتساوى قدر المستطاع مع اللغة المقروءة والمكتوبة البسيطة.

- اللغة الثانية (انجليزية أو فرنسية أو غيرها):

ويهدف تعليم اللغة الثانية إلى تكوين عدد من المفردات باللغة الثانية، وتطوير مهارة الاستماع إلى النطق باللغة الثانية، وتطوير قدرة الطفل على تكوين جمل قصيرة من هذه المفردات.

- مفهوم الحساب:

المهارات الحسابية المفترض تعلمها في الروضة هي أن يفهم الطفل معنى التصنيف، ويستطيع القيام بعملية التصنيف وتفسيرها، ويتعرف على استعمال القياس في الحياة اليومية، كما يتعرف على الأشكال الهندسية البسيطة، بالإضافة إلى جمع وطرح الأعداد، وفهم الجزء وربطه بالكل.

- استعمالات جهاز الحاسوب:

يتعامل الطفل مع جهاز الحاسوب تحت إشراف المعلمة، بهدف التعرف على المهارات الأولية لتشغيل الكمبيوتر، والقدرة على فتح الملفات وتخزينها، بالإضافة إلى تقدير أهمية التكنولوجيا في الحياة اليومية.

- العلوم الاجتماعية:

تعمل العلوم الاجتماعية على تطوير مهارات الطفل في تذكر أمور حدثت له في الماضي وسردها، وفهم أن التغير هو سنة الحياة، والتعرف على خريطة مصر والعالم والأعياد والمناسبات القومية وتاريخها، بالإضافة إلى معرفة وتقدير معنى الانتماء للأسرة والمدرسة والمجتمع والوطن ككل.

- العلوم الطبيعية:

ومن أهم أهدافها توعية الطفل وتعرفه على أنواع النباتات والحيوانات والأرض والفضاء والبحار والأنهار والجزر والبحيرات، والتعرف على كيفية تعامل الناس مع البيئة المحيطة،

والتعرف على المواد المختلفة وصفاتها، وتصنيف الأشياء حسب المواد التي صنعت منها، بالإضافة إلى التعرف على بعض المفاهيم العلمية البسيطة.

- **الفنون:**

ومن أهم المهارات الفنية المطلوب تنميتها لدى طفل الروضة هي: الرسم، والتلوين، والقص، واللصق، وتشكيل العجائن، والاستمتاع بالموسيقى والأغاني والحركات الإيقاعية، وممارسة اللعب الإيهامي، وتقليد الأدوار.

كما نص القرار الوزاري رقم (٦٥) لعام ٢٠٠٠م في مادتيه الثانية والثالثة على تنظيم العمل برياض الأطفال، وإتباع الأساليب العلمية في التعليم وذلك من خلال التالي:

- تقسيم قاعة رياض الأطفال إلى أركان للنشاط بحيث تحتوي على مسرح للعرائس، ومكتبة، ومنضدة للفن، ومنضدة للعلوم، وركن للموسيقى، ولوحة وبرية، ومجموعة متنوعة من المكتبات بأحجام وألوان مختلفة، بالإضافة إلى منطقة مغطاة بالموكيت ومجهزة بملابس للكبار لألعاب التمثيل والخيال.
- ترتيب المناضد في شكل مجموعات.
- تجهيز مجموعة من الدمى القماش يساعد في عملها الأطفال.
- تجهيز الفناء الخارجي بألعاب التسلق والتزحلق والأطواق.
- كما يحظر حظراً باتاً ما يلي:
- تنظيم قاعات رياض الأطفال إلى صفوف.
- استخدام الألعاب الميكانيكية.
- إجبار الأطفال على الكتابة.
- عقد امتحانات وإعطاء درجات للأطفال.
- إعطاء واجبات منزلية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن مناهج الروضة تقوم على الاهتمام بالنمو الشامل والمتكامل للطفل جسمياً وعقلياً وانفعالياً واجتماعياً، وتؤكد على غرس عادات وتكوين اتجاهات سليمة وسلوكيات مرغوب فيها، كما تؤكد على توثيق العلاقة بين الطفل والبيئة الطبيعية من

حوله، وتنمية المهارات الاجتماعية التي تساعد الطفل على العيش في جماعة، بالإضافة إلى الاهتمام بالنمو المعرفي واللغوي للطفل إلى جانب التنمية الشاملة.

٢- الأنشطة اليومية برياض الأطفال:

اهتمت خطة الدراسة برياض الأطفال بالأنشطة داخل الفصل وخارجه حيث إن كليهما هام بالنسبة للطفل، لهذا وضعت الوزارة خطة للأنشطة داخل الفصل وأخرى للأنشطة خارج الفصل، وألزمت القائمين بالعمل على إتباعها حتى يتحقق الهدف منها:

أ- أنواع الأنشطة داخل الفصل:

توجد أنواع عديدة من الأنشطة التي يمكن للأطفال الصغار ممارستها داخل الفصل وتمثل جميع أنواع اللعب الفردي والجماعي والحر والتمثيلي، ومن أنواع الأنشطة التي يمكن ممارستها داخل الفصل كما حددتها وزارة التعليم هي:

- التعبير اللغوي:

وهو التعبير بالكلام ويجب أن تتاح للطفل فرصة التعبير بالكلام حين سماع قصة أو الانتهاء من رحلة لأن الطفل يكون مشحوناً بالمناظر والأشياء التي رآها، فإذا تم إعطائه فرصة للكلام سوف يساعده ذلك على التعبير عن انفعالاته دون حرج أو خجل، كما يجب استغلال هذه الفرصة لتصحيح ألفاظه وطريقة نطقه وتنمية ثروته اللغوية.

- إعداد الطفل للقراءة والكتابة والحساب:

تعتبر وزارة التربية والتعليم مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية مرحلة تعليمية في المرتبة الأولى، ولذلك اهتمت بإكساب الطفل مبادئ القراءة والكتابة والحساب في هذه المرحلة، ومن الملاحظ أن هذا يلقى استحساناً من الآباء والأمهات لذلك نصت خطة الدراسة بتعليم الطفل مبادئ القراءة والكتابة والحساب، ومع ذلك أشارت العديد من الأبحاث التي أجريت في هذا المجال أنه يجب ألا يكون الهدف من هذه المرحلة مجرد إعداد الطفل وتهيئته للمرحلة الابتدائية فحسب، بل يجب الاهتمام كذلك بتربيته من النواحي البدنية والنفسية والاجتماعية والعقلية والروحية.

- الرسم:

نظراً لحب الأطفال في سن ما قبل المدرسة الابتدائية للرسم اهتمت خطة الدراسة به، واشترطت بالسماح للطفل أن يمارس الرسم دون قيود، وأن يستخدم الألوان التي يرغبها، وألا يوجه لرسمه نقد ولا سخرية نظراً لأن رؤية الطفل للعالم الخارجي والبيئة المحيطة به تختلف تماماً عن رؤية الكبار، ومن ثم وجب عدم نقده حتى لا يشعر بالإحباط.

- اللعب بالطين والصلصال:

وهو نوع من النشاط الفردي الذي يقوم به الطفل بمفرده، وهذا النوع من النشاط يساعده على تنمية خياله وكذا عضلات يده وعلى تناسق وتآزر الحركة لديه.

- القص واللصق:

يحب الأطفال في هذه السن اللعب بالورق لهذا يجب أن توفر رياض الأطفال الأوراق الملونة والصمغ والمقصات الآمنة ليلعب بها الأطفال ويصنعوا الأشكال التي يرغبونها، حيث إن هذا النشاط يساعد الأطفال على الخلق والإبداع والابتكار.

- الألعاب التكوينية الابتكارية:

وهي نوع من اللعب الفردي ينمي لدى الطفل إدراك العلاقات بين الأشياء وتقدير الأحجام، وهذا النوع من اللعب يحتاج إلى مكعبات خشبية واسطوانات مختلفة الشكل والحجم.

- الموسيقى:

أكدت الخطة الدراسية برياض الأطفال على أهمية الموسيقى، وأشارت إلى ضرورة إتاحة الفرصة للطفل للاستماع إليها وتذوقها وترديد الأغاني ومتابعة النغمات والإيقاع ويتضمن هذا:

- الغناء: كالأغاني القصيرة عن الحيوانات والطبيعة والأزهار.

- الألعاب الموسيقية: كالجري، والمشي، والقفز الموسيقي، وتقليد حركات الحيوانات والطيور.

- الإدراك السمعي: كالاستماع للموسيقى وتذوقها، واستخدام آلات الإيقاع، والتفرقة بين الأصوات الحادة والغليظة، والعزف السريع والهادئ.

- القصة:

يميل الأطفال في هذه السن إلى سماع القصص ويجدون في ذلك متعة كبرى، وعن طريق القصة يمكن تعليم الطفل العادات الطيبة ونبذ العادات السيئة، وإكسابه الاتجاهات السليمة نحو الأشياء والبيئة المحيطة به، وعن مواصفات القصة المطلوبة لطفل ما قبل المدرسة فهي كالتالي:

- أن تتحدث عن حياته وعن أفراد أسرته وعن حيوانات البيئة الأليفة.
- أن تتكلم فيها الطيور والحيوانات مع إخباره بأن الحيوانات لا تتكلم بلغة الإنسان.
- أن تكون القصة قصيرة ذات أسلوب بسيط ولغة مفهومة واضحة.
- يجب الابتعاد نهائياً عن القصص المخيفة والمحزنة والتي تثير انفعالات الطفل.
- يجب أن تشتمل القصة على صور جذابة تتماشى مع الكلام المكتوب.
- يجب أن يكون أسلوب المعلمة في سرد القصة سهلاً وسليماً.

ونظراً لأهمية القصة في تربية الطفل فقد أوصى قسم الحضانة ورياض الأطفال بضرورة تزويد المكتبة بعدد وفير من القصص المصورة، بحيث تكون صورها كبيرة وملونة وتحتها كلمات قليلة، ومجموعات من الصور كل مجموعة تكون قصة، وكتب تحتوي على صور الحيوانات المختلفة بعضها أليف يربى في المنازل، وبعضها الآخر مما يراه الطفل في حديقة الحيوان، وكتب وصور عن النباتات والزهور، وأخرى عن أطفال الشعوب، وكتب للتلوين، ومجموعة صور لشخصيات معروفة في المجتمع، وصور للتوجيه الصحي وفوائد العادات الصحية السليمة.

ب- أنواع الأنشطة خارج الفصل:

الهدف من هذه الأنشطة تدريب عضلات الطفل وتناسقها وتنظيم الدورة الدموية وتنشيطها، وغالباً ما تمارس هذه الأنشطة خارج الفصل في الفناء الذي يجب أن يكون مسطحاً ومستوياً ومتسعاً وذا أسوار لا تستطيع الأطفال تسلقها، كما يجب أن يتوفر في الفناء ما يأتي: ألعاب الانزلاق وألعاب التوازن، وأدوات الألعاب الجماعية كالقطارات والعربات والحبال، وألعاب أخرى كالأحصنة وأحواض الرمال والمياه، وحديقة لقيام الأطفال بزراعة بعض البذور ورعايتها، وحظيرة لتربية بعض الطيور والحيوانات.

ومن الأنشطة التي يجب أن يقوم بها الأطفال خارج الفصل ما يلي: الرحلات والزيارات لمعالم البيئة المحلية للتعرف عليها وإكسابهم خبرات جديدة، والمشاركة في الحفلات التي تقام في

المناسبات والأعياد الرسمية، حيث إن مشاركة الأطفال في هذا النوع من النشاط ينمي لديهم الميل إلى التعاون مع الآخرين.

وهكذا يمكن القول بأن الطفل يتعلم أكثر من خلال الممارسة العملية والتفاعل مع البيئة والطبيعة والناس، ومن خلال الاستكشاف واللعب والحركة والأنشطة الفنية والتمثيل والدراما ولعب الأدوار وممارسة الحياة نفسها، حيث إن مثل هذه الأنشطة إذا مارسها الطفل في جو من الحرية الموجهة كفيلة بتنمية مفاهيم الطفل الرياضية والعلمية، ومهاراته اللغوية والاجتماعية والحركية، وميوله الفنية، واتجاهاته الخلقية.

٣- توجيهات للمعلمة بشأن الموضوعات التي يجب أن تستعين بها في تربية الطفل من خلال الأنشطة المختلفة:

إيماناً من وزارة التربية والتعليم بأهمية تربية الطفل والعناية به في هذه السن المبكرة، وإيماناً منها كذلك بأن وظيفة رياض الأطفال هي تنمية قدرات الطفل اللغوية والعددية والفنية وتعريفه بالبيئة المحلية، فقد أصدر قسم الحضانة ورياض الأطفال بالإدارة العامة للتعليم الابتدائي العديد من التوجيهات والإرشادات والنشرات، والتي تضمنت توجيهات إلى معلمة رياض الأطفال بشأن الموضوعات التي يجب أن تستعين بها في تربية الأطفال من خلال الأنشطة المختلفة، وهذه الموضوعات كالتالي:

- موضوعات يومية:

يجب على المعلمة أن تتناقش مع الأطفال كل صباح عن حالة الجو، والأخبار اليومية، وأن تعرف الأطفال باسم اليوم واسم الشهر.

- موضوعات خاصة بالمدرسة:

يجب على المعلمة أن تعرف الأطفال بالمدرسة والفصول وبحجرة الناظرة والحكيمة، وبالفناء والحديقة، بالإضافة إلى عقد صداقات مع العاملين بالمدرسة من خدم ومربيات حتى يحبهم الطفل ويستطيع التعامل معهم دون خوف.

- موضوعات خاصة بأسرة الطفل:

عن الوالدين والإخوة والأخوات والأقارب والجيران، وضرورة احترامهم وطاعتهم.

- موضوعات خاصة بالبيئة المحيطة:

يقع على عاتق المعلمة في هذه المرحلة تعريف الطفل بالبيئة المحلية المحيطة به، وبأنواع الخدمات التي تقدمها، وكذلك إمداده بمعلومات بسيطة وواضحة عن كل نوع من أنواع الخدمات التي توجد بها وذلك عن طريق إمداد الطفل بمعلومات عن:

- المحلات، والجمعيات التعاونية، والمخابز.

- المصانع والمؤسسات والمصالح الحكومية، والمستشفيات والمدارس، ومكاتب البريد والصحة، والمحلات العامة والمطاعم والمقاهي والملاهي.

- الحدائق والمزارع، وما تشتهر به البيئة من إنتاج زراعي أو صناعي أو تجاري.

- موضوعات عن أصحاب الحرف المختلفة:

كالخباز، واللبان، والبقال، والكهربائي، والسمكري، والميكانيكي، والنجار، والمكوجي، والحلاق، وشرطي المرور، وساعي البريد.

- موضوعات عن حيوانات ونباتات البيئة:

كأنواع الحيوانات وطريقة العناية بها، ومعلومات عن غذائها وفوائدها، وأيضاً تعريف الطفل بأنواع النباتات المختلفة، وكيفية زراعتها، وفائدتها، وأهميتها الغذائية.

- موضوعات عن الغذاء:

كاللبن ومصادره ومنتجاته وقيمته الغذائية، والخبز والقمح والدقيق، والبيض ومصادره وقيمته الغذائية، والخضروات والفاكهة وأنواعها ومواسمها وطريقة نظافتها وقيمتها الغذائية.

وتنطلق جهود وزارة التربية والتعليم في عملها الموجه لرياض الأطفال في مصر من توجهات فلسفية تعتمد على:

- العناية الفائقة بمرحلة رياض الأطفال.
- استخدام أساليب تعلم مبتكرة، تخاطب كل أنواع الذكاءات، وكل حواس الطفل، وعواطفه، وتنمي المواهب والمهارات المختلفة لديه.
- استخدام المعلمات للوسائل التكنولوجية، والمستجدات العالمية في ظل مجتمع المعرفة.

- امتداد الفكر الجديد في التنمية الشاملة للطفولة المبكرة إلى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- قيام الأسرة بدورها في مرحلة رياض الأطفال، بهدف تنمية ما لدى الطفل من ذكاءات ومواهب متعددة على مدى سنوات عمره.
- قيام مؤسسات الرعاية الاجتماعية للطفل بتوفير الجو الأسري السوي من الناحية الصحية، والجسمية، والعقلية، والاجتماعية، والروحية.
- التوسع التدريجي في إنشاء رياض الأطفال لتستوعب ٦٠% من جملة الأطفال في الفئة العمرية من ٤-٦ سنوات، لتصبح بعد ذلك جزءاً من مرحلة التعليم الإلزامي.

٤- وسائل تقويم طفل الروضة:

إن وسائل تقويم طفل الروضة تشتق من طبيعة نموه النفسي والمعرفي، ومستوى هذا التقويم يتضمن:

أولاً: الملاحظة المنظمة لسلوكه اليومي.

ثانياً: بطاقات مصورة تتخذ أشكالاً متعددة كالتالي:

- **اختبارات الصح والخطأ:**

ويقصد بها أن يضع الطفل علامة صح أو خطأ أمام الصورة أو الرسم الذي يدل على إجابته.

- **اختبارات المزاوجة:**

ويقصد بها وصل خط بين صورتين أو رسمين توجد بينهما علاقة تشابه أو تضاد.

- **اختبار الاختيار من متعدد:**

ويقصد بها إحاطة الصور أو الرسوم التي يختارها الطفل لإجابته في دائرة، وترك الباقي خارج الدائرة.

- **اختبارات إكمال الناقص:**

ويقصد بها صورة أو رسم لشيء أو كائن أو كلمة، يطلب من الطفل إكمال الجزء الناقص فيها.

- **اختبارات تفسير الصور:**

ويقصد بها تعبير الطفل اللفظي عن اسم الشيء أو الكائن الموجود في الصورة، أو التعبير عن الأفعال التي تدل عليها الصورة، أو تفسير الموقف الذي تعبر عنه الصورة.

- **اختبارات تتبع المتاهات:**

ويقصد به تتبع الطفل لمسار كائن في الصورة من بداية الطريق حتى نهايته، للوصول إلى هدف ينبغي الوصول إليه.

- **اختبار تفسير تعبيرات الوجوه:**

ويقصد به تفسير الطفل لما تعبر عنه الصورة، سواء أكان فرحاً أم حزناً أم خوفاً.

- **اختبارات التصنيف:**

ويقصد بها وضع الطفل دائرة أو علامة معينة يميز بها الأشياء أو الكائنات التي تنتمي إلى مجموعات معينة، وفقاً لمعيار حسي تعنيه المعلمة.

- **اختبارات التسلسل:**

ويقصد بها إعادة ترتيب أشياء مصورة تنازلياً أو تصاعدياً، تبعاً لسمة حسية تحددها المعلمة، أو إعادة ترتيب صور تمثل تسلسلاً منطقياً لأحداث قصة، أو ترتيب الحروف تبعاً لنموذج كلمة معطاة للطفل.

ويبدأ برنامج التقويم بتشخيص يتم عند بداية الوحدة التعليمية، ويستمر التقويم خلال تقدم المعلمة في العملية التعليمية، ويتم التقويم في نهاية الوحدة التعليمية بقصد تعرف مدى التقدم نحو الأهداف.

ويقسم العام الدراسي في جمهورية مصر العربية إلى فصلين دراسيين مدة كل فصل أربعة أشهر كاملة يفصل بينهما أجازة نصف العام لمدة أسبوعين في النصف الثاني من شهر يناير، بحيث يمتد الفصل الدراسي الأول من منتصف شهر سبتمبر حتى منتصف يناير، ويمتد الفصل الدراسي الثاني من أول فبراير حتى نهاية مايو.

رابعا:إدارة مؤسسات رياض الأطفال:

مما لا شك فيه أن كل عمل جماعي إنساني يحتاج إلى إدارة واعية مدركة تنظم مساره وتعينه على تحقيق أهدافه، فالإدارة عملية إنسانية اجتماعية بالدرجة الأولى، قوامها العنصر البشري الذي يعتبر المحور الأساسي فيها، فعن طريق العنصر البشري يتحقق العمل الفريقي القائم على المحبة والتعاون وتوزيع الأعمال وتنسيق الجهود بين الأفراد، كما تحتاج إلى العنصر المادي الذي يكفل إدارة دفتها وتوفير متطلباتها واحتياجاتها، ومن ثم تعتبر الإدارة عملية اقتصادية خاصةً إذا ساعدت على تحقيق الأهداف بأقل جهد ووقت وتكلفة وبكفاءة عالية.

ويمكن القول بأن إدارة رياض الأطفال في مصر تسعى إلى توفير كافة الظروف والإمكانيات التي تساعد على تحقيق أهداف الروضة، كما تسعى إلى الاهتمام بكل ما يتصل بالطفل ومعلمات الروضة، حيث إنه لم تصبح الإدارة مقصورة على النواحي الإدارية فحسب، بل أصبحت تجمع بين النواحي الفنية والإدارة العلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى تحسين وتجويد العملية التربوية بالروضة وذلك من خلال توعية وتبصير العاملات بها، وتعريفهن بمسئولياتهن، وتوجيههن التوجيه السليم.

١- مكونات التنظيم الإداري لرياض الأطفال:

تعتبر إدارة رياض الأطفال نظاماً يضم عدداً من المكونات والنظم الفرعية تتمثل في: التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتنسيق، والرقابة، وهذه النظم الفرعية تتفاعل معاً لتحقيق أهداف إدارة رياض الأطفال، وسيتم مناقشة هذه المكونات الإدارية بشيء من التفصيل:

- التخطيط (Planning):

يعتبر التخطيط ضرورة لازمة للإدارة الناجحة، حيث يشمل جمع المعلومات والإحصاءات بهدف اختيار الأهداف، وتحديد الموارد المتاحة (بشرية ومادية)، وطرق العمل، ومن يقوم بهذا العمل في مدة زمنية محددة، وهو عملية متجددة ومستمرة، فبلوغ الأهداف لا يعني نهايته إنما يعني بداية أهداف جديدة توجه الجهود لتحقيقها، وتتلخص أهمية التخطيط في كونه يوفر الوقت، ويساعد على استغلال الموارد البشرية والمادية الاستغلال الأمثل، ويضمن التنسيق بين النشاطات المختلفة، ويهتم بالتنبؤ بما يتوقع حدوثه من مشكلات وعقبات، كما أنه يهتم بالقوة العاملة، وتوفير المناخ اللازم للعمل.

- التنظيم (Organizing):

وتختص عملية التنظيم بتحديد الأنشطة والوظائف الرئيسية في الروضة، وواجبات ومستويات كل وظيفة، ويشمل التنظيم كذلك تحديد العلاقات والارتباط بين الوظائف والمسئولية والسلطة وشروط الرقابة، والتنظيم ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق الأهداف، وللتنظيم العديد من المزايا من أهمها:

- يعين القيادات الإدارية على تحقيق الأهداف لكل فرع وإدارة داخلية.
- يحقق التناسق والترابط والتفاعل بين أجزاء المؤسسة عن طريق شبكة الاتصالات الهادفة بينها.
- يوفر المناخ الملائم للعمل بتنميته للمهارات على ضوء الاحتياجات الوظيفية للعمل.
- يعين الإدارة في المراجعة والمتابعة للأداء على ضوء المهام والاختصاصات المبينة لكل فرع من العمل.

- التوجيه (Guide):

التوجيه عملية تلازم الخطة الموضوعة والتنظيم السابق توضيحهما، وتختص هذه العملية بالإرشادات والمعلومات اللازمة لكيفية تنفيذ سياسة الروضة وأنشطتها المختلفة، وتشمل هذه العملية ما يلي:

- التوجيه المستمر لأفراد مجتمع الروضة.
- القضاء على الصعوبات وحل المشكلات التي تعترض التنفيذ.
- التوجيه العلمي والإداري والفني لعمليات تنفيذ سياسة الروضة وأنشطتها.

- التنسيق (Coordinating):

يهدف التنسيق إلى تنظيم الجهود بغرض توحيدها وتوجيهها لتحقيق الهدف المشترك، ولا يتم ذلك إلا بالتفاعل والتفاهم والتكامل بين الأجزاء المتنوعة للعمل، ولذلك فإن عنصر التنسيق ضرورة مهنية لوظائف القيادة الإدارية، علماً بأن عدم العناية بالتنسيق يقود إلى الازدواجية في الأداء، والتضارب في الاختصاصات، مما يؤدي إلى تبديد الطاقات، وإهدار الإمكانات، وإفساد المناخ الإيجابي للعمل، ولما كانت إدارة رياض الأطفال تتناول أغراضاً وعمليات متعددة تتعلق بالمباني والإنشاءات والتجهيزات والبرامج والأطفال، وكل عنصر من هذه العناصر يتشابك مع غيره، لذلك كان من الضروري أن تعمل جميعاً في تجانس ووحدة في الجهد، وهذه هي الوظيفة الأساسية للتنسيق في العملية الإدارية.

- **الرقابة (Controlling):**

تعتمد الرقابة على العمليات الإدارية الأخرى وتدعمها، كما أنها ترمي إلى التأكد من أن العمل برياض الأطفال يؤدى بالكفاءة اللازمة وطبقاً للمعلومات والإرشادات التي تمت في عملية التوجيه، وذلك ضماناً لحسن سير العمل، وتشمل عملية الرقابة ما يلي:

- معرفة العقبات التي تعترض سبيل الأداء الأمثل، والوقوف على مظاهرها وأسبابها.
- تقويم العاملين للوقوف على درجة كفايتهم.
- الوقوف على احتمالات حدوث الأخطاء قبل وقوعها، واكتشاف الأخطاء فور حدوثها.
- التأكد من الالتزام بالقواعد المتصلة بالميزانية والتمويل.
- إعادة النظر في سياسة الروضة وبرامجها.

٢- مستويـات إدارة رياض الأطفال:

تضم إدارة التربية في رياض الأطفال مستويات تنظيمية تبدأ من القمة متمثلة في الإدارة العامة لرياض الأطفال، وتنتهي عند القاعدة في إدارة الروضة، وفيما يلي عرضاً لكل مستوى من هذه المستويات:

أ- الإدارة العامة لرياض الأطفال:

استحدثت الإدارة العامة لرياض الأطفال بديوان عام الوزارة بقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩م، وتم تنظيم العمل برياض الأطفال بديوان عام الوزارة والمديريات والإدارات التعليمية في ضوء ما يلي:

أولاً: القرارات الوزارية المنظمة لعمل مؤسسات رياض الأطفال الملحقة ببعض مدارس الحلقة الابتدائية بالتعليم الأساسي وهي:

- القرار الوزاري رقم (١٥٤) لسنة ١٩٨٨م بتاريخ ١٩٨٨/٧/٦م بشأن تنظيم رياض الأطفال في المدارس الرسمية.
- القرار الوزاري رقم (١٥٠) لسنة ١٩٨٩م بتاريخ ١٩٨٩/٧/٤م بشأن تنظيم رياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة.

- القرار الوزاري رقم (٢٠٨) لسنة ١٩٨٩م بتاريخ ١٩٨٩/٩/٥م بشأن الخدمات الإضافية والتأمينات المقررة في رياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية.
- القرار الوزاري رقم (٩٧) لسنة ١٩٩٠م بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٢م بشأن تشكيل واختصاص اللجنة العليا لتطوير رياض الأطفال.
- القرار الوزاري رقم (٨٤) لسنة ١٩٩٣م بتاريخ ١٩٩٣/٤/٧م بشأن تحديد معدلات وظائف رياض الأطفال.
- القرار الوزاري رقم (١٣٥) لسنة ١٩٩٥م بشأن سن القبول برياض الأطفال بالمدارس الرسمية والخاصة.
- القرار الوزاري رقم (٣٣٠) لسنة ١٩٩٤م بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٣م بشأن تنظيم العمل برياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة.
- القرار الوزاري رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٦م بتاريخ ١٩٩٦/٢/٢٩م بشأن اختصاص اللجنة العليا لتطوير رياض الأطفال.
- القرار الوزاري رقم (٣٩٨) لسنة ١٩٩٨م بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٦م بشأن القبول في رياض الأطفال بالمدارس الرسمية والخاصة.
- القرار الوزاري رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٠م بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٣م بشأن تنظيم العمل برياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة.
- القرار الوزاري رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٣م بتعديل أحكام القرار الوزاري رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٠م.
- القرار الوزاري رقم (١٨٨) لسنة ٢٠٠٣م بشأن إنشاء مشروع تنمية وتطوير الطفولة المبكرة في جمهورية مصر العربية، وإصدار اللائحة الداخلية للمشروع.
- القرار الوزاري رقم (٢٥٢) لسنة ٢٠٠٥م بشأن المدارس التجريبية الرسمية للغات.

ثانياً: قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦م بأحكام حماية الطفل المصري، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٣٤٥٢) لسنة ١٩٩٧م.

ومما سبق يتضح اهتمام الدولة بطفل ما قبل المدرسة، وحرصها على تربيته وتعليمه بصورة سليمة، ويتجلى هذا الاهتمام والحرص في إصدار العديد من القوانين والقرارات والتشريعات الخاصة بالطفل المصري، إلا أن كثرة القرارات الوزارية المنظمة للعمل برياض الأطفال، والتي تختلف في شكلها ومؤداها من شهر لآخر، ومن سنة لأخرى، قد تعوق العمل الإداري والتنظيمي بالروضة.

- **اختصاصات الإدارة العامة لرياض الأطفال:**

- **التوجيه الفني:** ويختص بالاشتراك في وضع الخطة العامة للمرحلة، وتقييم المواد والأنشطة لتحقيق الأهداف وتحسين العملية التربوية وزيادة العائد منها، وزيادة خبرات ومهارات العاملين بها وتطوير نموهم المهني ورفع مستويات الأداء بالاشتراك مع الإدارات المعنية، ووضع البرنامج الزمني للزيارات الميدانية التي يقوم بها الموجهون على مدار السنة، وإعداد تقارير المتابعة عن الزيارة والتقارير الشاملة للصورة الكلية للعملية التربوية في المرحلة في سائر المحافظات، والكشف عن مواطن القوة أو القصور في المرحلة، وتقديم المقترحات اللازمة لتذليل الصعوبات.
- **التدريب والإحصاء:** ويقصد بها اقتراح السياسة العامة والموازنة اللازمة لتنفيذ برامج التدريب بالاشتراك مع الإدارات المعنية، وتحديد وتصنيف الاحتياجات التدريبية، ووضع خطة التدريب بالتنسيق والتعاون مع الإدارات المعنية، وإعداد دليل إحصائي خاص برياض الأطفال في جميع أنحاء الجمهورية.
- **المناهج والأنشطة:** ويختص بإعداد خطط تقييم المناهج والأنشطة وخطة الدراسة بالاشتراك مع الإدارات المعنية، وحصر نتائج هذا التقييم، وإعداد استقراء موضوعي في هذا الشأن، واقتراح وفحص الألعاب والوسائل التعليمية اللازمة لخدمة المناهج والأنشطة وذلك بالاشتراك مع التوجيه الفني والإدارات المعنية بالتطوير التكنولوجي والوسائل التعليمية.

التنسيق وشئون الأطفال: ويختص باستصدار ومتابعة تنفيذ وتطوير القرارات والقواعد والتعليمات المتعلقة بالمرحلة، ومواعيد التقدم بطلبات الالتحاق، وشروط ونظم القبول، وكثافة القاعات، ومراعاة صرف المتحصلات الخاصة بالمرحلة على أطفال الروضة، وتجهيز الروضة بالأثاث المناسب.

ب- **إدارة رياض الأطفال بمديريات التربية والتعليم:**

تتولى إدارة رياض الأطفال بمديريات التربية والتعليم إدارة رياض الأطفال على المستوى الإقليمي، وتتمثل اختصاصات هذه الإدارة فيما يلي:

- الالتزام بما ورد في القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بمرحلة رياض الأطفال، والصادرة من قبل الإدارة العامة لرياض الأطفال بالوزارة، وإبلاغها للإدارات التعليمية من خلال المنشورات التي تتولى مهمة إصدارها.
- متابعة تنفيذ ما جاء بالنصوص الرسمية على المستوى التنفيذي: سن القبول، المصروفات، مدى توافر الشروط الصحية بقاعات الروضة، ومتابعة سير العمل بالقاعات وما يدور بها.

- إعطاء التراخيص اللازمة لافتتاح قاعات لرياض الأطفال بالمدارس، وذلك بعد المعاينة والتأكد من توافر المواصفات المطلوبة بهذه الفصول.
- التعرف على ميزانيات الروضات، وكيفية توزيعها على الأنشطة المختلفة.
- عمل اجتماعات دورية لمديري المرحلة ورؤساء الأقسام على مستوى جميع الإدارات التعليمية التابعة للمديرية، وذلك لمتابعة ما جاء باللوائح الخاصة بمرحلة رياض الأطفال.
- إعداد تقارير سنوية عن جميع الروضات التابعة لها، ترفع إلى الإدارة العامة لرياض الأطفال بالوزارة.

جـ- إدارة رياض الأطفال بالإدارة التعليمية:

يتكون قسم رياض الأطفال من رئيس القسم وسكرتارية القسم والموجهين الفنيين الذين يقومون بمتابعة عمل المعلمات وسير العمل داخل الروضة، ويختص قسم رياض الأطفال.

بالإدارة التعليمية بعمل الآتي:

- الإشراف على كل نشاط يتعلق برياض الأطفال التابعة للإدارة التعليمية.
- تنفيذ تعليمات المديرية وتوجيهاتها، وتنفيذ كل ما جاء بالنشرات الدورية والقرارات المتعلقة برياض الأطفال.
- إبداء الرأي في المسائل الخاصة بتوزيع قاعات الرياض وإنشاء الجديد منها، ووضع قواعد قبول الأطفال، ورعايتهم اجتماعياً وصحياً.
- الإشراف على حسن سير العملية التربوية برياض الأطفال التابعة للإدارة عن طريق الموجهين الفنيين.
- متابعة وصول الكتب إلى الروضات، ومتابعة الميزانيات والأساس.

د- المستوى الإجرائي (إدارة الروضة):

يتوقف نجاح إدارة التعليم مركزياً ولا مركزياً على إدارة الروضة التي تتبلور فيها نهائياً كل الجهود سواء في النواحي الفنية أو الإدارية أو الأنشطة التربوية المختلفة، فالروضة هي المؤسسة التربوية والاجتماعية المسئولة فنياً وإدارياً عن تنفيذ السياسة التربوية للدولة، وتعتبر الروضة هي أصغر وحدة في إدارة التعليم، ويشرف على تنفيذ العمل وتوجيهه مجلس إدارة الروضة ومجلس الأمهات والمعلمات.

وتأسيساً على ما سبق فإن إدارة الروضة هي توجيه لنشاط المعلمات والأطفال والآباء والأمهات نحو تحقيق هدف الروضة المشترك من خلال تنظيم جهود الجميع وتنسيقها، ووظيفتها تتمثل في استخدام الإمكانيات والقدرات والتسهيلات المادية والبشرية المتاحة في الروضة بغرض الوصول إلى تحقيق الهدف التربوي المنشود للروضة.

ومن خلال ذلك يتضح أن إدارة رياض الأطفال تقوم على وجود وتوفر عدد من العناصر الأساسية التي لا يمكن بدونها أن تكتسب أية إدارة تربوية صفة المؤسسة أو الحركة الذاتية الضرورية لأداء مهامها وتحقيق أهدافها، وفيما يلي عرض لأهم هذه العناصر:

- العناصر البشرية التي يجب أن تكون ذات مواصفات ومستويات تعليمية وثقافية وتدريبية ملائمة وكافية لتحقيق أهداف العمل التربوي.
- الإطار التنظيمي المؤسسي للروضة من حيث النظم والقوانين واللوائح.
- برامج العمل مشفوعة ببيان الأهداف والغايات النهائية أو المرحلية للعمل الإداري والتربوي.
- الإمكانيات والتسهيلات المادية من أبنية ومعدات وتجهيزات وأدوات وميزانية وغيرها مما يلزم لتحقيق أهداف البرامج المطروحة.
- العوامل المؤثرة في إدارة الروضة، والتي تعتبر جزءاً أساسياً من قدرتها على الإنجاز كالبيئة الاجتماعية والثقافية السائدة، والنظام السياسي والاقتصادي، والأعراف والتقاليد، والعوامل المناخية، وأنماط الشخصية، والتكوين النفسي والاجتماعي للأفراد، ومستويات الحوافز وغيرها.

وتعتبر مرحلة رياض الأطفال مرحلة حاسمة في نمو شخصية الطفل وتكاملها، كما أنها مرحلة لها بالغ الأثر في حياة الطفل المستقبلية، وهي ضرورية لتهيئة الأطفال للتعليم بالمرحلة الابتدائية من خلال الأنشطة التي تقوم برامج الروضة بتوفيرها لأطفالها، مما يعد تمهيداً لإعدادهم للتعليم وللحياة.

وهذا بدوره يتطلب من إدارة الروضة أن تتقن أساليب التعامل مع الأطفال في هذه المرحلة، وأن تقدم لهم برامج مناسبة تشتمل على ما يجب أن يتعلمونه من خبرات، إضافةً إلى بعض الممارسات والأنشطة والألعاب التعليمية والتربوية الملائمة لهذه المرحلة، مع مراعاة أسلوب التعلم

المناسب لتقديم المفاهيم المختلفة إلى الطفل، لكي يتحقق تكامل النمو المعرفي لديه، وحتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة بأيسر طريق وبأقل جهد ممكن.

وعلى الرغم من الاهتمام الرسمي من قبل الدولة برياض الأطفال، سواء بإصدار التشريعات المنظمة لعمل هذه المؤسسات، أو بإنشاء العديد من رياض الأطفال الملحقة أو التابعة للمدارس الرسمية أو الخاصة، إلا أنه لا يوجد اهتمام بإدارة مؤسسات رياض الأطفال، وليس هذا فحسب بل ما زالت رياض الأطفال خارج السلم التعليمي، كما أنها ما زالت فصول ملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة، دون أن تحظى بالتطوير المطلوب لتتناسب مع طموحات المجتمع المصري.

يتضح مما سبق أن رياض الأطفال في مصر ينقصها جهاز إداري متخصص ومستقل عن المدرسة الابتدائية، بالإضافة إلى افتقار غالبية رياض الأطفال الملحقة بالمدارس الابتدائية إلى مديرة متخصصة في الطفولة، مما يعوق الروضة عن أداء دورها الإداري بشكل جيد، علاوة على ضعف التعاون بين الأسرة ورياض الأطفال، وعدم اشتراك أولياء الأمور في أنشطة وإدارة هذه المؤسسات.

وبناءً على ذلك يتضح أن الوضع الراهن لإدارة مؤسسات رياض الأطفال في مصر يعاني العديد من المعوقات والمشكلات، الأمر الذي يتطلب الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية – محل الدراسة– في مجال إدارة مؤسسات رياض الأطفال، بهدف تطوير إدارة هذه المؤسسات، حتى يمكنها تحقيق وظائفها وأهدافها المنشودة بكفاءة وفاعلية.

خامساً: تمويل مؤسسات رياض الأطفال:

لقد حدث تغير ملحوظ خلال الأعوام الأخيرة في معظم الدول، وتبلور هذا التغير في اتجاهين رئيسيين مختلفين يقودهما منظمة اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد ركزت منظمة اليونسكو على الاتجاه الإنساني الذي يربط التعليم بالتراث الإنساني والديمقراطية، في حين ركزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الاتجاه الاقتصادي وعلى أهمية التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتأسست هذه الفلسفة على المذهب الليبرالي الجديد والذي ينظر إلى التعليم باعتباره استثماراً لرأس المال البشري.

ويمكن القول بأن تمويل مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة في جمهورية مصر العربية يعتمد على التمويل الذاتي وذلك من خلال المصروفات التي تفرض على الأطفال الملتحقين بها، وبعض مساعدات وزارة الشئون الاجتماعية، والجمعيات الخيرية والدينية، وقد أوضحت اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٧م في المادة الثامنة منه مصادر تمويل مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- رسوم اشتراكات الأطفال ورسوم القيد.
- الإعانات الحكومية التي تمنح لتلك المؤسسات.
- ما تخصصه الهيئات التابعة لها تلك المؤسسات من إعانات وهبات.
- الهبات والوصايا التي يوصي بها أصحاب الخير.
- المصادر الأخرى التي تقررها مديرية الشئون الاجتماعية بكل محافظة.

ووفقاً لما ورد بالقرار الوزاري رقم (١٥٠) لعام ١٩٨٩م يلاحظ أنه يعتمد تمويل مؤسسات رياض الأطفال في القطاع الحكومي سواء كان ذلك بالمدارس الرسمية أم التجريبية بصفة أساسية على ما يتم تخصيصه في الموازنة العامة لقطاع التعليم، وتحصل رياض الأطفال على نصيبها من التمويل وفق التقديرات المعتمدة لها، حيث يتم تحديد متوسط تكلفة التلاميذ في تلك المرحلة، الأمر الذي يشير إلى أن رياض الأطفال الحكومية تعتمد في تمويلها اعتماداً شبه كاملاً على المصادر الحكومية، وإن كانت الوزارة تقوم بتحصيل مقابل تكلفة الخدمات الإضافية الأخرى والاشتراكات وثمن الكتب من أطفال الرياض.

وبموجب المادتين (١٣١،١٣٢) من قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦م ولائحته التنفيذية، تحصل الاشتراكات، ومقابل الخدمات الإضافية، والتأمينات المقررة على تلاميذ الصف الأول بالحلقة الابتدائية من مرحلة التعليم الأساسي من أطفال رياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية، كما يجوز تحصيل مقابل تكلفة الخدمات الإضافية الأخرى التي تؤدى لأطفال هذه الرياض، وتحصل من رياض الأطفال بالمدارس الرسمية والحكومية والخاصة المجانية مبلغ ١٨جنيهاً كاشتراكات ومقابل للخدمات الإضافية.

أما رياض الأطفال الخاصة (عربي ولغات) فتعتمد في مصادر تمويلها بصفة أساسية على الرسوم التي يدفعها أولياء الأمور مقابل الخدمة التعليمية المقدمة للأطفال، وهي تمثل المصدر الرئيسي لتمويل هذا النوع من الروضات، وتتفاوت هذه الرسوم في قيمتها من مدرسة إلى أخرى، تبعاً لنوع الخدمات المقدمة، والمنطقة السكنية التي تقع فيها الروضة، ونوعيات الأطفال الملتحقين بها من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

وقد نص القرار الوزاري رقم (٣٠٦) لعام ١٩٩٣م على أن رياض الأطفال الخاصة تعتمد على مصادر التمويل الآتية:

١- المصروفات المدرسية المقررة على التلاميذ، ورسوم النشاط المدرسي، واشتراكات الخدمات.
٢- الإعانات والتبرعات غير المشروطة، والممنوحة من المواطنين والهيئات الوطنية.
٣- الإعانات والتبرعات الممنوحة من أفراد أجانب، أو هيئات أجنبية.

وبذلك يتضح أن هذا الوضع القائم إنما يدل على عدم وجود قواعد ثابتة تحدد في ضوئها المصروفات، الأمر الذي أدى إلى المغالاة في فرض الرسوم التي تحصل من أولياء الأمور نظير التحاق أبنائهم بالروضة، وهذا بدوره تسبب فيما يلي:

- حرمان فئة كبيرة من أبناء المجتمع من غير القادرين على دفع تلك المصروفات مما نتج عنه ضياع مبدأ هام نص عليه الدستور وهو مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام أبناء الوطن.
- اختلاف جودة الرعاية المقدمة باختلاف مستوى التمويل الذي تحصل عليه المؤسسة سواء من المصروفات أو الإعانات أو المساعدات، وهذا يعني أن أبناء بعض الفئات يحصلون على تعليم مدرسي أفضل من أبناء فئات أخرى.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لمرحلة رياض الأطفال، فإن الدولة لا تتكفل برعايتها رعاية نظامية، فالسلم التعليمي لا يتضمن نظاماً خاصاً لهذه المرحلة وبالتالي لم يتم توفير ميزانية خاصة بها، وبما أن هذه المرحلة تعتبر من أهم مراحل التعليم، لذا أصبح من الضروري إدخال هذه المرحلة ضمن النظام التعليمي لكي يمكن تحقيق أهدافها، حيث لا تستطيع الأسرة في ظل متغيرات العصر القيام برعاية الطفل وتربيته خير قيام، ومن هنا كانت ثمة حاجة إلى أن يهيأ للطفل في هذه السن المناخ الملائم لتربيته.

سادساً: معلمة رياض الأطفال:

للمعلم دور هام في العملية التعليمية باعتباره العامل الأساسي الذي يتوقف عليه نجاح النظام التعليمي في بلوغ غاياته وتحقيق أهدافه، فهو الذي يقع على عاتقه عبء تنشئة الأجيال الصالحة، وينطبق هذا الكلام على المعلم بصفة عامة وعلى معلمة رياض الأطفال بصفة خاصة حيث إنها تتعامل مع الطفل في مرحلة شديدة الحساسية من أهم مراحل حياته.

فمعلمة رياض الأطفال تعد ركيزة أساسية من ركائز تحقيق الروضة لأهدافها، كما أنها القدوة والمثل الأعلى، فإذا أحسن اختيارها استطاعت أن تغرس في الطفل العادات السليمة والاتجاهات البناءة، وتنمي استعداداته وقدراته وميوله، وتحقق له التنمية الشاملة المتكاملة، ومن ثم تنشئته التنشئة السليمة، وتأكيداً لذلك فإنه مهما بذل من جهد في تطوير المناهج الدراسية والمعامل والمكتبات وأدوات التعليم وتكنولوجياته، فإنه لا يتم تحقيق النجاح في أهداف العملية التعليمية بدون معلم أحسن إعداده، فالمعلم بحق هو أدق عنصر في منظومة التعليم.

ولعل من أهم ملامح التغيير المعاصر في مجمل بيئة التعليم والتعلم في إطار مجتمع المعرفة: التدخل الواضح للتكنولوجيا في جميع عناصر العملية التعليمية، والانتقال من ثقافة الكتاب المطبوع إلى الثقافة الرقمية، والانتقال من التعامل مع المعلومات الثابتة إلى المعلومات المتطورة والمتغيرة، والتفاعل مع نوعية مختلفة من المتعلمين، والتطور السريع والمستمر في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى اتساع مجال التعليم ليتخطى جدران الفصل والمدرسة إلى المجتمع ككل

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن دور معلمة رياض الأطفال لا يقل أهمية عن دور المعلم في المراحل الدراسية الأخرى إن لم يكن أكثر منه أهمية وأشد خطورة نظراً لأهمية التربية في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث القابلية للتشكيل والتأثير والتوجيه.

وفي عرض المحور الخاص بمعلمة رياض الأطفال تعرض الباحثة التطور التاريخي لإعداد معلمة رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية، والتعرف على مؤسسات إعداد معلمات رياض الأطفال، بالإضافة إلى تحديد ضوابط وشروط الالتحاق بالكليات والأقسام على مستوى الجامعة وذلك كالتالي:

١- مؤسسات إعداد معلمات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية:

بعد العرض السابق للتطور التاريخي لإعداد معلمة رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية يتضح أن مؤسسات إعداد معلمات رياض الأطفال تتمثل في ثلاثة مصادر كالتالي:

- كليتي رياض الأطفال بالقاهرة والإسكندرية.
- أقسام وشعب رياض الأطفال الملحقة بكليات التربية.
- أقسام الطفولة الملحقة بكليات التربية النوعية.

٢- نظام القبول والدراسة والامتحانات:

أ- نظام القبول:

يعتبر نجاح مؤسسات الإعداد في إعداد معلمي رياض الأطفال متوقفاً إلى حد كبير على ما يتوفر لدى طلاب هذه الكليات من إمكانيات واستعدادات مهنية، واتجاهات مستقبلية نحو مهنة التعليم عامة، والأطفال بخاصة، والمعيار في قبول هؤلاء الطلاب هو المجموع الكلي لدرجات الثانوية العامة، هذا بالإضافة إلى معيار آخر تضعه الكليات –مؤسسات الإعداد- يتمثل في الاختبارات الشخصية للطلاب المرشحين من مكتب التنسيق، ولكن هذه الاختبارات غالباً ما تتم بصورة شكلية، وبشكل سريع لا يراعي المعايير الدقيقة المطلوبة لاختيار هؤلاء المعلمين، مما قد يكون له انعكاسات سلبية على أداء هؤلاء الطلاب المعلمين أثناء إعدادهم الأكاديمي والتربوي، وعلى مستقبل عملهم داخل الرياض.

وفي ضوء ما تقدم يلاحظ أن الاختبارات والمقابلات الشخصية التي تجريها الطالبة قبل التحاقها بشعب وكليات رياض الأطفال في مصر تتسم بالطابع الشكلي إلى حد كبير، والبعد عن الموضوعية، بالإضافة إلى اعتبار مكتب التنسيق المسئول الأول عن توزيع الطالبات على الكليات المختلفة، وبالتالي يلاحظ أن عملية القبول بهذا الشكل هي عبارة عن عملية آلية من مكتب التنسيق إلى مؤسسات الإعداد مروراً بالاختبارات الشكلية، وبذلك لا تكون هناك عملية انتقاء تفرز العناصر الصالحة لتصقلها بالإعداد اللازم، وتستبعد غير الصالح منها وفق معايير محددة تضعها الكليات، حتى لا يكون هناك هدر، سواء في الجانب البشري أو المادي.

ب- نظام الدراسة:

يعد النظام التكاملي هو النظام المتبع لإعداد معلمي رياض الأطفال، وكان هذا النظام يعتمد أساساً على العام الدراسي الكامل، ثم تحول هذا النظام إلى نظام الفصلين الدراسيين، ويؤخذ على هذا النظام ما يلي:

- أنه لا يتيح للطالب اختيار المواد الدراسية، بل يلزمه بدراسة جميع المواد الدراسية التي يشتمل عليها الفصل الدراسي.

- جمود الخطط الدراسية، ومقرراتها، ومناهجها.
- يعتمد على نظم التقويم والامتحانات التقليدية التي تقيس قدرة الطالب على حفظ المادة واسترجاعها.
- لا يتيح للطالب اختيار الأستاذ، بل يفرض عليه سماع أستاذ بعينه لتدريس مادة بعينها.
- يمثل فاقداً تعليمياً، حيث يسمح للطالب بالبقاء في الفرقة الواحدة أكثر من عام عند تكرار رسوبه.
- تنظم الكلية تدريباً طلابياً –التربية العملية– بالمدارس المناسبة لطلاب الفرقتين الثالثة والرابعة، وذلك بمعدل يوم في الأسبوع في التدريب المنفصل، وتكون فترة التدريب المتصل لا تقل عن أسبوعين، وتحدد درجة التدريب الطلابي بمائة درجة تضاف إلى المجموع الكلي للدرجات، على أن تخصص ٢٠% من الدرجة لمدير المدرسة، و٢٠% لأستاذ المادة الأكاديمي، و٦٠% للمشرف التربوي.

وفي ضوء ما تقدم يلاحظ أنه يتم إعداد معلمات رياض الأطفال في مصر وفقاً لنظام واحد وهو النظام التكاملي، وتسير الدراسة في مؤسسات إعداد معلمات رياض الأطفال في مصر وفقاً لنظام الفصل الدراسي، كما يلاحظ وجود بعض المآخذ على هذا النظام من أهمها: جمود الخطط والمقررات والمناهج الدراسية، وعدم ملاحقتها للتطور السريع في شتى أنحاء المعرفة، وهذا يظهر في المستوى المهني للخريجات، إضافةً إلى أن هذا النظام يمثل فاقداً تعليمياً حيث يسمح ببقاء الطالب في الفرقة الواحدة أكثر من عام عند تكرار رسوبه، وهذا يكلف الدولة الكثير من الأموال.

كما يلاحظ أن مؤسسات الإعداد تنظم تدريباً عملياً لطالبات الفرقتين الثالثة والرابعة بمعدل يوم في الأسبوع في التدريب المنفصل، أي حوالي ١٢ يوم تدريبي في الفصل الدراسي، أما فترة التدريب المتصل فلا تقل عن أسبوعين، وهي فترة زمنية صغيرة سواء في التدريب المنفصل أو المتصل، ولا تكفي لتحقيق أهداف التربية العملية.

جـ- الامتحان:

وتحدد اللوائح الداخلية للكليات نظم الامتحانات ومنها:

- لمجلس الكلية بناءً على طلب مجالس الأقسام المختلفة أن يحرم الطالب من التقدم للامتحان في بعض المقررات أو كلها إذا كانت نسبة المواظبة في حضور المحاضرات والدروس العملية والنظرية تقل عن ٧٥% من عدد المحاضرات والدروس العملية لكل مادة، وفي هذه الحالة يعتبر الطالب راسباً في المقرر أو المقررات التي حرم من دخول الامتحان فيها، إلا

إذا قدم عذراً يقبله مجلس الكلية، فيعد غائباً في هذا المقرر بعذر مقبول، ولمجلس الكلية أن يتجاوز عن النسبة المقررة للحضور في الحالات التي تستدعي ذلك.

- مدة الامتحان التحريري ثلاث ساعات لكل مقرر يزيد عدد ساعات التدريس فيه على ساعتين في الفصل الدراسي الواحد، أما المقررات التي عدد ساعات التدريس فيها ساعتان فتكون مدة الامتحان التحريري لها ساعتين، أما المقررات التثقيفية فمدة الامتحان ساعة واحدة.
- ينقل الطالب من الفرقة المقيد بها إلى الفرقة الأعلى التالية، إذا كان ناجحاً في جميع المقررات، أو كان راسباً فيما لا يزيد على مقررين من الفرقة المقيد بها أو فرق سابقة، وفي هذه الحالة يؤدي الطالب امتحاناً في المقررات الراسب فيها في العام التالي مع طلاب الفرق التي تدرس فيها هذه المقررات.
- يمنح الطالب مرتبة الشرف إذا كان تقديره العام في أي من الفرق الدراسية الأربع لا يقل عن جيد جداً، ويشترط ألا يكون هذا الطالب قد رسب في الامتحان في أي مقرر دراسي تقدم له في أي فرقة.

ويلاحظ مما سبق أن نظام الامتحانات الحالي يفتقر إلى الشمول والاستمرار، إذ تركز الامتحانات على استرجاع المعلومات فقط دون التعمق فيها، بالإضافة إلى عدم تنوع أدوات التقويم، حيث إن التقويم الحالي يعتمد بشكل رئيسي على الامتحان النهائي كأسلوب لتقييم الطلاب على مدار العام الدراسي.

٣- الخطط الدراسية بمؤسسات إعداد معلمات رياض الأطفال:

ومن خلال هذا المحور سيتم تناول جوانب إعداد معلمة رياض الأطفال في بعض مؤسسات الإعداد التالية: كلية البنات جامعة عين شمس، وكلية التربية جامعة حلوان، وكلية رياض الأطفال جامعة القاهرة، وتتنوع جوانب الإعداد لمعلمة الرياض لتشمل ثلاثة جوانب هي: الجانب الأكاديمي التخصصي، والجانب الثقافي، والجانب المهني، وفيما يلي عرض لهذه الجوانب:

أ- الإعداد التخصصي:

يهدف الإعداد التخصصي أن يتفهم معلم المستقبل تفهماً كاملاً أساسيات ومفاهيم وحقائق المادة الدراسية التي سيتخصص فيها مستقبلاً، بحيث يكون متخصصاً في مادة تخصصه، وقادراً على متابعة التطورات المتلاحقة في المقررات الدراسية في مناهج التعليم، وتتراوح النسبة التي ينبغي أن تخصص للإعداد التخصصي ما بين ٣٠-٤٥% من برنامج إعداد المعلم.

ب- الإعداد الثقافي:

ترجع أهمية الإعداد الثقافي للمعلم إلى التطور التقني الذي يميز العصر الحالي، والذي أدى إلى زيادة هائلة في المعلومات، مما جعل الكثيرين يطلقون عليه عصر الانفجار المعرفي وثورة المعلومات، لذا يصبح من العسير مواجهة متطلبات مهنة التعليم والتغير السريع في نمط الحياة دون قاعدة عريضة من الثقافة العامة، وتقدر الدراسات القدر الذي يجب أن يتلقاه المعلم من إعداد ثقافي عام بحوالي ٤٠-٥٠% من برنامج إعداد المعلم.

جـ- الإعداد المهني:

وتشتمل برامج الإعداد المهني والتربوي على دراسة نظريات التربية وأصولها الفلسفية والثقافية والاجتماعية، والتربية المقارنة، وتاريخ التربية، وأساسيات المناهج، واستراتيجيات التدريس، ونظريات التعلم والنمو وقوانينها، وتكنولوجيا التعليم.

ويتصل بالإعداد المهني اتصالاً مباشراً التدريب الميداني التطبيقي الذي يعد بمثابة البوتقة التي تظهر فيها كل الخبرات الثقافية والتخصصية السابقة، وتتراوح النسبة التي ينبغي أن تخصص للإعداد التربوي ما بين ١٥-٢٠% من برنامج إعداد المعلم.

ويتضح ضرورة تكثيف الاهتمام بإعداد معلمة رياض الأطفال، حيث إنها تقوم بدور هام في روضة الأطفال، وتؤثر على سلوكهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فبالرغم من اهتمام الدولة برياض الأطفال، وتركيزها على إعداد معلمات متخصصات للعمل في مؤسسات ما قبل المدرسة لمواكبة حركة التطور والاهتمام بالنظريات الحديثة، إلا أن هناك قصور شاب ذلك الإعداد، فتم تخريج دفعات من هؤلاء المعلمات على الجانب الكمي، أما الجانب الكيفي فلا زال بعيداً عن المستوى المطلوب.

ثامناً: القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظام رياض الأطفال:

لكل دولة سياستها التعليمية، ولهذه السياسة موجهاتها التي تقف خلفها وتحدد مسارها والتي تعرف بالقوى والعوامل الثقافية التي تؤثر على نظم التعليم بصفة عامة، وتتنوع هذه العوامل فيما بينها فمنها التاريخية، والجغرافية، والسياسية، ومنها الاقتصادية، والاجتماعية وغيرها، كما أن هذه القوى والعوامل متكاملة ومتفاعلة فيما بينها وتكون في النهاية ما يطلق عليه ثقافة المجتمع والتي تميز مجتمعاً عن آخر، كما أن هذه العوامل ليست على درجة واحدة من الأهمية في التأثير على نظم التعليم بالدول المختلفة، ولكنها تختلف باختلاف المجتمعات، وفي ضوء ذلك

يمكن ذكر أهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظام رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية، وذلك على النحو التالي:

(١) العامل الجغرافي:

الجغرافيا هي دراسة الإنسان ككائن حي في بيئته الطبيعية يتأثر بها ويؤثر فيها، وللجغرافيا في العالم المعاصر وكذلك من قبل أثر واضح في توجيه أساليب التربية ونظم التعليم، كما يقصد بالنواحي الجغرافية موقع الدولة ومناخها، وإلى أي مدى يؤثر هذا الموقع وهذا المناخ في الطبيعة البشرية، وبصفة خاصة على الجانب التعليمي ثم أثر ذلك على نوعيات التعليم.

والجغرافيا علم يجمع بين الجانبين الطبيعي والبشري، ودراسة أي جانب دون الجانب الآخر إنما يتنافى مع طبيعة علم الجغرافية الذي يهدف إلى الربط بين البيئة والإنسان، وهذا ما يميزه عن سائر العلوم في كونه حلقه الوصل بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية

وتكون مصر الجزء الأدنى من وادي النيل، وهى بحكم موقعها الجغرافي كانت على صلة دائمة بالثقافات والحضارات المجاورة التي تأثرت بها وأثرت فيها على مر العصور، فمصر على اتصال دائم بالدول العربية المجاورة لحدودها الشمالية الشرقية، كما أنها على صلات وثيقة بشقيقتها الجنوبية السودان التي ترتبط بها بأكثر من رابطة بفضل النيل الذي وحد بين شطري الوادي شماله وجنوبه، كذلك فمصر على صلة دائمة بليبيا وبلاد المغرب العربي، بل إن جزءاً من تاريخها القديم مرتبط تمام الارتباط ببعض الجماعات التي كانت تفد إليها من الصحراء الليبية.

ولقد أثر مناخ مصر المعتدل في موعد بداية ونهاية العام الدراسي، حيث يبدأ في شهر سبتمبر وينتهي في شهر يونيو من كل عام، كما أثر المناخ أيضاً في موعد ومدة الإجازات والعطلات التي، فإجازة نصف العام تكون في الشتاء في شهر يناير، أما إجازة نهاية العام تكون في الصيف بدايةً من شهر يوليو حتى شهر سبتمبر.

وتحتل أرض الكنانة منذ أقدم العصور موقعاً فريداً في الشمال الشرقي للقارة الأفريقية وفى الطرف الشمالي لوادي النيل الخصيب، وهذا الموقع الجغرافي لمصر جعلها دولة من الدول التي تتمتع بميزات همزة الوصل بين عالمين أحدهما أسيوي والآخر الأفريقي، وبالإضافة إلى ذلك تشرف مصر على بحرين هما البحر المتوسط والبحر الأحمر، وقد كان الموقع الجغرافي هو المسئول إلى حد كبير عن العلاقات الحضارية والثقافية لمصر بالدول الأخرى، إذ حدد هذا الموقع موجات الهجرات التي تصل إلى أرضها، ويقسم الباحثون الأراضي المصرية إلى أربع

مناطق طبيعية كبرى هي: وادي النيل، والصحراء الشرقية، وشبه جزيرة سيناء، والصحراء الغربية.

وجدير بالذكر أن مساحة الصحراء الشرقية تبلغ نحو ربع مساحة جمهورية مصر العربية وتمتد فيها بين النيل غرباً والبحر الأحمر شرقاً وأراضى شمال السودان جنوباً ودلتا النيل شمالاً، أما الصحراء الغربية فتبلغ مساحتها ثلثي مساحة مصر تقريباً وتتكون من هضاب صخرية متوسط ارتفاعها حوالي ٥٠٠متر فوق سطح البحر وتتمثل هذه الهضاب في هضبة الخرسان النوبي، وهضبة الحجر الجيري النوميولتي، وهضبة الحجر الجيري الميوسيني، وتبدو شبه جزيرة سيناء على هيئة مثلث قاعدته في الشمال ورأسه في الجنوب ويحيطه البحر المتوسط من الشمال وخليجي العقبة والسويس من الشرق والغرب، وتبلغ مساحتها حوالي ٦١ ألف كيلو متر.

وأما وادي النيل فيبدأ في الأراضي المصرية عند خط عرض ٥٢٢ شمالاً عند قرية ادندان بعد أن يكون قد اجتاز الجندل الثاني إلى الجنوب من وادي حلفا، ويبلغ طول المسافة التي يقطعها نهر النيل منذ دخوله إلى الحدود المصرية حتى مصبه في البحر المتوسط حوالي ١٥٠٠كيلو متر، وإلى الشمال من القاهرة يبدأ النهر في تكوين دلتاه وذلك بعد أن يصبح غير قادر على أن يسير في مجرى واحد أو يحمل كل الرواسب العالقة به، وتبلغ مساحة دلتا النيل حوالي ٢٣ ألف كيلو متر مربع ويعيش معظم السكان في الوادي والدلتا.

والواقع أن مصر تعانى من مشكلة سكانية حادة لها جانبان:

الأول: الاختلال وعدم التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية، ويرجع هذا الاختلال في المقام الأول إلى الانفجار السكاني الذي بدأت تشهده مصر منذ عام ١٩٤٧م، ذلك الانفجار الذي يبدد أثر الاستثمار والمجهود الضخم الذي يبذل في مجال التنمية الاقتصادية، لمواجهة زيادة السكان، ودرء انخفاض مستوى المعيشة.

والثاني: يتمثل في تضخم السكان بمدينة القاهرة نتيجة الهجرة الوافدة والمتزايدة إليها، مما جعلها عاجزة عن استيعاب هذا الفيض المستمر من المهاجرين، مما جعل مرافقها المختلفة من وسائل نقل ومياه وكهرباء قاصرة عن سد احتياجات سكانها.

كما تتميز الأسرة المصرية بحبها الشديد للأطفال، وتميل إلى الإكثار منهم، وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل في سبيل التوعية بأهمية تنظيم الأسرة إلا أنه مازالت هناك نسبة كبيرة –وخاصةً في المناطق الريفية– تنظر إلى الطفل على أنه ثروة تُدخر للعمل وتعتبره مصدر فخر

وقوة، وغني عن القول أنه كلما زاد عدد الأطفال في الأسرة قل نصيب الفرد من الاهتمام والرعاية، وعلى الروضة تقع مسئولية القيام بدور تعويضي في هذا المجال، بالإضافة إلى التوعية المناسبة لأولياء الأمور.

كما أنه من الطبيعي أن يؤدي العدد الكبير من الأطفال في الأسرة الواحدة إلى ارتفاع نسبة الأطفال بالنسبة للتعداد العام للسكان –كما هو الحال في معظم الدول النامية– وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة نسبة الإعالة مع الحاجة إلى تدبير موارد كافية لتنشئة الجيل الجديد، وإلى مؤسسات تربوية تعمل على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأطفال الصغار، فبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم لزيادة عدد الأطفال المقبولين في مؤسسات رياض الأطفال إلا أن الزيادة السكانية المطردة تحول دون ارتفاع حقيقي في نسب المستفيدين من الخدمات التعليمية لهذه المرحلة.

كما تعاني معظم المناطق السكنية في جمهورية مصر العربية –وخاصةً في المدن الكبيرة– من عدم توافر ساحات وأماكن اللعب في الهواء الطلق كما كان الحال في الماضي، وهذا يؤثر بشكل كبير على إتاحة الفرصة الكافية للأطفال للنمو الحركي والاجتماعي، كما يضعف صلة الطفل بالطبيعة ويقيده بمسكن ضيق يحد من حركته وانطلاقه فينعكس ذلك كله على صحته النفسية والعقلية، مما ألقى بالمسئولية على مؤسسات رياض الأطفال في محاولة توفير ساحات اللعب بأعداد وأحجام تتناسب مع عدد الأطفال في تلك المؤسسات، وتجهيزها بالأدوات والأجهزة اللازمة والتي تعمل على تنمية مهارات الطفل المختلفة.

كما يتضح مدى الزحف السكاني على القاهرة لكونها مركز الخدمات، مما يشكل سوءاً في توزيع السكان ينعكس على التعليم، حيث تنتشر المؤسسات التعليمية الأرقى، ذات التعليم الأفضل في الأماكن العامرة بالسكان، في حين لا تتوافر مثل هذه الخدمات في المناطق الريفية والنائية.

(٢) العامل السياسي:

يقصد بالعوامل السياسية الأوضاع السياسية للمجتمع وما يتضمنه من نظم الحكم، وما يتسم به من ديمقراطية أو استبداد، وما يتعرض له من استقرار أو انهيار أو تدهور، وما قد يعانيه من هجوم وما يضطر إليه من دفاع، ثم من حيث الاستقلال أو الاستعمار.

كما أنه من الصعب فهم ما يدور داخل أي نظام تعليمي إذا لم يؤخذ في الاعتبار العوامل المختلفة التي تؤثر في هذا النظام ومنها العوامل السياسية، فتمويل التعليم يتوقف على الفكر السياسي السائد في المجتمع وعلاقات الدولة بالدول الأخرى والمنظمات الدولية، كما أن نمط الإدارة التعليمية والمدرسية السائد في مجتمع ما يرتبط إلى حد كبير بالنظام السياسي للمجتمع، وأيضاً يصاغ محتوى المناهج ليخدم الفلسفة السياسية السائدة ويعبر عنها، حتى أن المقررات القومية تتعرض للحذف والإضافة والتغيير في بعض المجتمعات إذا ما حدث تغير في القيادة السياسية أو الخط السياسي الذي يسير عليه المجتمع.

ومن هنا يمكن القول بأن الأوضاع السياسية في أي مجتمع تؤثر على مجال التربية والتعليم، وبالتالي يحدث اختلاف في الأنظمة التعليمية والتربوية بين المجتمعات المختلفة وعلى مر العصور المتتالية حسب السلطة السياسية التي تحكم المجتمع.

فعندما تولى محمد على حكم مصر عمل على وضع نظام يعمل على ضبط أمور البلاد فانشأ الكثير من الدواوين والإدارات والمصالح الحكومية الجديدة، وكانت الحكومة المصرية في ذلك العهد حكومة مطلقة تسود فيها قاعدة حكم الفرد إلا أنه كانت لدى محمد على فكرة النظام والإصلاح كما أنه كان يميل إلى مشاورة مستشاريه في الأمور قبل إبرامها.

ففي القلعة أنشأ مجلساً للحكومة يسمى الديوان العالي، ورئيس الديوان له سلطة واسعة في كافة شئون الحكومة، وكان بمثابة رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وفى عام ١٨٢٩م أنشأ مجلس المشورة وهو نواة لنظام شورى، ويتألف من كبار موظفي الحكومة والعلماء واعيان القطر المصري برئاسة ابنه إبراهيم باشا، وكان يجتمع مرة واحدة في السنة، وكان يتألف من ١٦٥ عضواً معينين وليسوا منتخبين، لذا فهو مجلس مسلوب السلطة لم يظهر له أثر في توجيه إدارة البلاد.

وفى عام ١٨٣٧م وضع محمد على قانوناً أساسياً يعرف "بقانون السياستنامة" أحاط فيه بنظام الحكومة واختصاص كل مصلحة من مصالحه العامة، وقد حصر السلطة في سبعة دواوين هي : الديوان الخديوي، وديوان الإيرادات، وديوان الجهادية، وديوان البحر، وديوان المدارس، وديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية، وديوان الفبريقات.

كما ألف محمد على ثلاثة مجالس جديدة أهمها : المجلس الخصوصي للنظر في شئون الحكومة الكبرى وسن اللوائح والقوانين وإصدار التعليمات لجميع مصالح الحكومة وكان يرأسه إبراهيم

باشا، والمجلس العمومي أو الجمعية العمومية بديوان المالية وينعقد مرتين في الأسبوع وينظر في شئون الحكومة العمومية التي تحال إليه ويرسل قراره إلى المجلس الخصوصي فإذا وافق عليه أحاله إلى الباشا ليأمر بتنفيذه إذا اقره، ومجلس عمومي آخر بالإسكندرية يختص بالنظر في شئونها. ويمكن القول بأن هذا النظام الذي أجراه محمد على وإن لم يبلغ حد الكمال فإنه أدى إلى تقدم البلاد والارتقاء بها.

ومن ناحية أخرى فعندما تعرضت مصر للاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢م كان هذا الاحتلال بمثابة وبال على النظام التعليمي المصري، فقد رأى الاحتلال في محاربة التعليم وإبقاء الشعب جاهلاً وسيلة أساسية لعدم اشتغاله بالسياسة وعدم الثورة عليه أو مقاومته، بل ولقهره سياسياً واجتماعياً واقتصادياً أيضاً، فقد انخفض تمويل الدولة للتعليم في فترة الاحتلال البريطاني، وقد صاحب هذا الوضع عدم إنشاء المدارس بشكل يتمشى مع الزيادة السكانية في مصر، ومن ناحية أخرى فقد كان الهدف من التعليم تخريج موظفين للعمل بدواوين الحكومة، ولم يكن هناك اهتمام بربط التعليم بمناحي النشاط الاقتصادي والإنتاجي والخدمي، وكان صدور دستور ١٩٢٣م علامة هامة على طريق الاستقلال، وكان له صداه في مجال التعليم، فقد نص على أن التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام ويناف الآداب (مادة ١٧)، وأن تنظيم أمور التعليم يكون بالقانون (مادة ١٨)، وأن التعليم الأولى إلزامي للمصريين بنين وبنات وهو مجاني في المكاتب العامة (مادة ١٩).

ويتضح من ذلك أن الظروف السياسية التي تعيشها المجتمعات تؤثر على سير العملية التعليمية بها، وأن للعوامل السياسية أثرها على الأوضاع الاجتماعية داخل مصر وعلى التعليم بصفة خاصة.

ففي الدول ذات النظام الاقتصادي والاجتماعي الحر كالولايات المتحدة الأمريكية يرتبط نظام العمل بالمؤسسات المختلفة بمفهوم العمل الليبرالي والذي يقضي بامتناع السلطة السياسية عن التدخل في عمل هذه المؤسسات إلا في الضرورة القصوى، ولذلك تتمتع هذه المؤسسات بقدر كبير من الاستقلالية والحرية في التعامل، وفي بعض النظم السياسية الأخرى في بعض الدول كفرنسا تعمل المؤسسات المختلفة في ظل سيطرة جزئية حيث يطلب منها أن تراعي التوجيهات الحكومية المركزية والمحلية وهنا تأخذ الدولة دور المنظم العام لعمل هذه المؤسسات عن طريق أجهزة الضبط والمراقبة، وفي الجانب الآخر تعمل المؤسسات والتنظيمات المختلفة في بعض الدول تحت ظل سيطرة كلية مطلقة حيث لا تتحرك إلا من خلال الأوامر والتوجيهات الصادرة

عن السلطة السياسية المركزية كما في معظم دول أوربا الشرقية وكثير من الدول النامية ومنها مصر.

وفي مصر يتم تخطيط برامج الرياض من قبل الوزارة حيث تعمل على تكليف بعض الأساتذة المعنيين والأكاديميين المهتمين بتربية طفل الروضة بتأليف كتب لأطفال الرياض وأدلة للمعلمين العاملين بالرياض، ويرجع ذلك لأمور كثيرة من أهمها إتباع المركزية المتشددة في التخطيط ومن ثم في وضع الخطط والبرامج، ففي ظل هذه المركزية لا تستطيع السلطات التعليمية المحلية المشاركة الفعالة في التخطيط للمناهج والخطط والبرامج برياض الأطفال، كما لا يمكنها الحذف أو الإضافة أو التغيير أو التعديل في تلك المناهج بما يتواءم مع ملامح البيئة المحلية.

وبما أن السياسة التعليمية في مصر ترتكز على: التطوير المستمر للمناهج الدراسية ودعم الأنشطة التربوية، والتنمية المهنية المستدامة للمعلمين، وإعادة تأهيلهم وإصلاح أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، وإدخال التكنولوجيا المتطورة، وتنويع مصادر المعرفة التي تسهم في توصيل العلم والمعرفة لكل الراغبين، وتعدد مصادر تمويل التعليم، وإتاحة فرصة المشاركة لقطاع الأعمال والقطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية، والاستفادة من الخبرات العالمية في مجال تطوير التعليم من حيث المناهج الدراسية، والمباني المدرسية، وإعداد المعلم وتدريبه، وتعليم الفئات الخاصة وغيرها مما يسهم في إصلاح التعليم وتطويره، فإنه بالتالي يمكن ترجمة منطلقات هذه السياسة التعليمية من مبادئ وخطوط عامة إلى خطط وبرامج عمل توجه الممارسات التربوية في رياض الأطفال، ولا شك أن ذلك سوف يؤدي إلى مساعدة رياض الأطفال على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

ومن مظاهر اهتمام الدولة بشئون تربية الطفل، إنشاء معهد الدراسات العليا للطفولة بجامعة عين شمس، والذي يهتم بالدراسات العليا لمرحلتي الماجستير والدكتوراه في الطفولة، والذي يلتحق خريجيه بالعديد من الجامعات والمراكز العلمية حسب تخصصاتهم، كما تم تأسيس مركز لدراسات الطفولة –أيضاً– بجامعة عين شمس، ثم في عام ١٩٧٧م أنشأت الدولة المجلس للطفولة، وذلك لاقتراح السياسات العامة للدولة في مجال الطفولة، وإعداد الخطة القومية الشاملة لها، بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف الجهات المهتمة بالطفل، لتحقيق البناء السليم المتكامل للطفل المصري.

وفي عام ١٩٨٩م تم إصدار وثيقة إعلان العقد الأول لحماية الطفل المصري ورعايته في السنوات من ١٩٨٩م إلى ١٩٩٩م، حيث انطوى هذا الإعلان على الحفاظ على حياة الطفل، والسعي الدائب من أجل توفير حياة أفضل له، ثم تبع ذلك إصدار وثيقة إعلان العقد الثاني

لحماية الطفل المصري ورعايته، وذلك بدءاً من عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠١٠م، والتي تستهدف تكثيف جهود جميع الأفراد والهيئات الرسمية والأهلية، لمتابعة المتغيرات التي تفرضها الألفية الثالثة ومواجهتها.

مما سبق يتضح مدى إيمان القيادة السياسية للدولة بأهمية مرحلة رياض الأطفال، وبأهمية أن ينشأ الطفل المصري التنشئة التي تجعله إنساناً يحسن استثمار قدراته العقلية، وبالتالي يستطيع توظيف هذه القدرات لخدمة نفسه والمجتمع معاً، فرياض الأطفال تعتبر القنطرة الآمنة التي يعبرها الطفل بين الأسرة والمدرسة، حتى يتكيف مع عالم جديد، ومع مجتمع له خصائصه ومطالبه التنموية المتغيرة.

(٣) العامل الاقتصادي:

من الملاحظ أن نظم التعليم تخضع للأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، كما أن الإمكانات الاقتصادية التي تتوفر لدى الشعوب تلعب دوراً هاماً في نظمها التعليمية، ومدى تمتع أفرادها بفرص التعليم ونوعياته، وفى الدول النامية نجد أن اقتصادها قد يحول دون إيجاد فرص تعليمية لأبنائها، كما أن التوسع الأفقي والرأسي في التعليم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتحسين نوعية التعليم، وتطوير العملية التعليمية والقيام بالبحوث التربوية التي تخدمها يتوقف على العامل الاقتصادي، ومن هنا يمكن القول بأن هناك علاقة وطيدة بين التعليم والتغيرات الاقتصادية، وأن أي تغيير أو تحديث في السياسة الاقتصادية يترتب عليه بالضرورة تغيير وتحديث في السياسات والممارسات التعليمية.

وتتنوع رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية حيث توجد رياض أطفال حكومية وأخرى خاصة، وتنقسم رياض الأطفال الحكومية إلى نوعين: النوع الأول (حكومية عربي) يتم التعلم فيها باللغة العربية مع تدريس مادة اللغة الانجليزية، والنوع الثاني (حكومية تجريبية لغات) يتم التعلم فيها باللغة الانجليزية، وتنقسم رياض الأطفال الخاصة أيضاً إلى نوعين: (خاص عربي) و (خاص لغات) حيث يتوقف التحاق الأطفال بأي من رياض الأطفال حكومية كانت أم خاصة على قيمة الرسوم والمصاريف التي تحصلها هذه المؤسسات نظير التحاق الأطفال بها. حيث يلتحق أبناء الأغنياء برياض الأطفال الخاصة واللغات ذات المصروفات الدراسية المرتفعة، أما أبناء الطبقة الفقيرة والمتوسطة فإنهم لا يجدون أمامهم سوى الرياض الحكومية ذات المصروفات

الدراسية المنخفضة مما يدعم من الفرقة الطبقية بين أبناء الشعب ويخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

وتأسيساً على ما سبق فإن الطبقية واضحة جلية في تربية طفل ما قبل المدرسة في جمهورية مصر العربية، كما أن المساواة في التعليم وتكافؤ الفرص بين الأطفال في رياض الأطفال مفقودة في ظل النمط الثقافي السائد، حيث أن الفئة التي تمتلك الثقافة وآلياتها ومقوماتها –دون غيرها– تكون أكثر قدرة على فهم واستيعاب المعرفة التي تقدم لها ومن ثم الاحتفاظ بها مما يوفر لها فرصاً أفضل للنجاح والتفوق ومواصلة التعليم، بينما تحرم الأغلبية من تلك الفرص فضلاً عن إحساسها بالاغتراب الثقافي مما يسهم –على المدى البعيد– في حدوث خلل بالنسيج الاجتماعي للمجتمع.

كما تشير سياسة تمويل مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية إلى أنه في غالبيته تمويل ذاتي يقوم على فرض رسوم على الأطفال المستفيدين من الخدمة التعليمية المقدمة لهم، والإفادة من بعض المساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية والهيئات، ويرجع ذلك إلى محدودية الإمكانات الاقتصادية لمصر بالإضافة إلى زيادة الديون والأعباء الخارجية حيث يعبر كل ذلك عن عدم قدرة الدولة على تقديم تمويل ينهض بمستوى مؤسسات رياض الأطفال ويلبي الطلب الاجتماعي المتزايد عليها.

مما سبق يتضح مدي العلاقة بين الاقتصاد والتعليم ويتضح أيضاً أن نظم التعليم تخضع للأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، كما أن الإمكانات الاقتصادية التي تتوفر لدى الشعوب تلعب دوراً هاماً في نظمها التعليمية، ومدى تمتع أفرادها بفرص التعليم ونوعياته.

(٤) العامل الاجتماعي:

يعتبر التعليم نظام اجتماعي، وظاهرة اجتماعية تتفاعل مع الظواهر الاجتماعية الأخرى، والتعليم والتربية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بثقافة المجتمع بجانبيها المادي واللامادي، لذا فإن التربية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن عصر إلى آخر.

وفى البلاد المتقدمة يلاحظ أن هناك وعياً واضحاً بأن تقدم المجتمع مرتبط ارتباطاً كبيراً بنظامه التعليمي، وهذا المستوى الفكري العام المرتفع في هذه البلاد مسئول عن الاهتمام الشعبي بالتعليم، وإسهام الشعب في تمويل التعليم، والرقابة على العملية التعليمية مركزياً ومحلياً في آن واحد، أما في الدول النامية حيث تنتشر الأمية والتي تعتبر القضية الأولى التي تمس عصب

التنمية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً أيضاً، فإن هذه الأمية نتاج نظام التعليم بما يعانيه من مشكلات، وهى في ذات الوقت من العوامل التي تؤثر على جودته والنظرة إليه أيضاً.

كما أن الثقافة الاجتماعية السائدة كأنماط التفكير والسلوك والاتجاهات والقيم العامة والعادات والتقاليد وطرق الحياة بشكل عام تعتبر من العوامل الهامة المكونة للبيئة الاجتماعية التي تعمل مؤسسات رياض الأطفال في إطارها، وهي بذلك تخضع في تحديد أهدافها وطبيعة عملها وأساليبها لتلك الثقافة الاجتماعية السائدة وتتأثر بها إلى حد كبير.

ومما ساعد على الاهتمام بالتعليم في الطفولة المبكرة التحولات الاجتماعية الكبيرة التي حدثت في المجتمع المصري ومن أهمها زيادة تعليم المرأة وخروجها إلى العمل، وذلك إما للمساهمة في تحمل أعباء الحياة الاقتصادية التي تزداد يوماً بعد يوم، وإما لرغبة الأم في تحقيق ذاتها من خلال العمل والقيام بدورها في تنمية المجتمع، ومع تلك التحولات الاجتماعية وتعاوناً مع الأمهات العاملات أنشأت أول دار لرعاية الأطفال في سن ما قبل المدرسة وذلك في الإسكندرية عام١٩١٧م.

وجدير بالذكر أن العادات والتقاليد الاجتماعية في جمهورية مصر العربية كان لها أثرها في إنشاء مؤسسات رياض الأطفال، حيث أنشأت وزارة المعارف العمومية عام ١٩١٨م روضة للأطفال البنين بمحافظة الإسكندرية وكانت تقبل الأطفال من سن الرابعة حتى سن السابعة من أجل تهيئتهم للالتحاق بالتعليم الابتدائي، وكانت هذه المؤسسات بمصروفات مما جعل الالتحاق بها مقصوراً على أبناء العائلات القادرة فقط، وفي عام ١٩١٩م أنشئت بالقاهرة روضة أطفال "قصر الدوبارة" وكانت مخصصة للبنات.

ويتم قبول الأطفال بالرياض من سن ٤-٦ سنوات وذلك نظراً لاتسام الأسر المصرية – وخاصةً في الريف– بأنها أسر تقليدية ممتدة، حيث تضم هذه الأسر الكبيرة الأب والأم والأولاد إلى جانب الأجداد والأعمام والأخوال، والطفل في مثل هذه الأسر يكون محل عناية جميع أفراد الأسرة، كما يتضح أن مؤسسات رياض الأطفال في مصر تعاني من النقص في نوعية المعلمات المؤهلات تأهيلاً ثقافياً وتربوياً عالياً وأن معظم معلمات الرياض من الحاصلات على شهادة إتمام التعليم الثانوي وشهادات فوق المتوسطة، وهذا مرده إلى المكانة المتدنية التي تشغلها معلمة الروضة مقارنة بزملائها في التعليم الإعدادي والثانوي الأمر الذي جعل الإقبال للعمل بهذه المرحلة ضعيفاً.

وجدير بالذكر أنه من الأمور التي تشكل عبئاً على مؤسسات رياض الأطفال في مصر هو تصور معظم أولياء الأمور لدور مؤسسات رياض الأطفال حيث لا يختلف دورها –في نظرهم– عن دور المدرسة الابتدائية، والهدف الأكبر لها هو تزويد أطفالهم بالمعرفة النظرية، وتلقينهم مبادئ القراءة والكتابة والحساب، وتعليمهم لغة أجنبية أو أكثر، دون أي اعتبار لقدراتهم وميولهم واستعداداتهم، مما أدى إلى تحول مؤسسات رياض الأطفال إلى مؤسسات تعليمية يتعلم فيها الأطفال القراءة والكتابة والحساب بالإضافة إلى الواجبات المنزلية، مما أطاح بالأهداف الحقيقية لمؤسسات رياض الأطفال وجعل التعليم الابتدائي يبدأ في سن الرابعة.

يتضح مما سبق مدى تأثير القوى والعوامل الثقافية المختلفة (التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) على تربية طفل ما قبل المدرسة، وعلى مؤسسات رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية.

من خلال العرض السابق لنظام رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية اتضح أن نشأة رياض الأطفال مرت بمراحل عديدة، فأحياناً بلغ الاهتمام بها الذروة وأصبحت جزءاً من السلم التعليمي، يلتحق بها جميع الأطفال بدون تفريق بين الأغنياء والفقراء، وأحياناً أخرى أهملت فلم يعد لها فصولاً داخل المدرسة الابتدائية، واتضح أيضاً أن أهداف رياض الأطفال قد أكدت الاهتمام بتنمية الشخصية المتكاملة، وإكساب الأطفال المفاهيم والاتجاهات والقيم والسلوكيات المرغوب فيها، والحرص على الاتزان الانفعالي لهم، وتحقيق تكيفهم مع مجتمعهم وتفاعلهم معه، كما اتضح أن شروط القبول برياض الأطفال المصرية تقتصر على بلوغ الطفل السن المطلوبة، وتقديم بعض الأوراق والمستندات الخاصة بالقبول، ولا تهتم بالحالة الصحية للطفل، كما لا تهتم بإجراء اختبارات القبول والتي تعد خصيصاً لتحديد وقياس درجة استعداد الطفل لدخول الروضة، واتضح أيضاً إغفال البرامج التربوية المتبعة بمؤسسات رياض الأطفال المصرية لأهمية تعلم الأطفال من خلال اللعب والذي يعتبر وسيلة مهمة ونشاط أساسي لتعلم الأطفال.

كما اتضح من خلال ما سبق أن رياض الأطفال في مصر ينقصها جهاز إداري متخصص ومستقل عن المدرسة الابتدائية، بالإضافة إلى افتقار غالبية رياض الأطفال الملحقة بالمدارس الابتدائية إلى مديرة متخصصة في الطفولة، مما يعوق الروضة عن أداء دورها الإداري بشكل جيد، علاوة على ضعف التعاون بين الأسرة ورياض الأطفال، وعدم اشتراك أولياء الأمور في أنشطة وإدارة هذه المؤسسات، وتبين كذلك أن عدم تدخل الدولة في تمويل مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية يشكل عقبة أمام التوسع في هذه المؤسسات، ويؤدي إلى ارتفاع المصروفات والرسوم التي تتحملها الأسر المصرية، مما يحد من إقبال الغالبية العظمى

الفقيرة من أبناء الشعب المحتاجين إليها فعلاً، كما يؤدي أيضاً إلى تنوع مستويات هذه المؤسسات بما يدعم الطبقية والفرقة بين أبناء الشعب، كما تبين أن الاختبارات والمقابلات الشخصية التي تجريها الطالبة قبل التحاقها بشعب وكليات رياض الأطفال في مصر تتسم بالطابع الشكلي إلى حد كبير، والبعد عن الموضوعية، بالإضافة إلى اعتبار مكتب التنسيق المسئول الأول عن توزيع الطالبات على الكليات المختلفة، وبالتالي يلاحظ أن عملية القبول بهذا الشكل هي عبارة عن عملية آلية من مكتب التنسيق إلى مؤسسات الإعداد مروراً بالاختبارات الشكلية، وبذلك لا تكون هناك عملية انتقاء تفرز العناصر الصالحة لتصقلها بالإعداد اللازم، وفي النهاية تم التعرف على بعض القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظام رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية، سواء كانت هذه القوى تاريخية، أو جغرافية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية.

المراجع

- أحمد إسماعيل حجي (٢٠٠٠). التربية المقارنة، القاهرة، دار الفكر العربي.
- بيومي محمد طحاوي(٢٠٠١). التربية المقارنة ونظم التعليم، ط ٢، القاهرة، النهضة المصرية.
- سلامة عبد العظيم حسين(٢٠٠٦). الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم، الاسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر.
- شاكر محمد فتحي واخرون (٢٠٠١). التربية المقارنة والاصول المنهجية والتعليم وشرق اسيا والخليج العربي ومصر، القاهرة، بيت الحكمة للإعلان والنشر.
- شبل بدران، فاروق شوقي البوهي(٢٠٠٠). نظم التعليم في بعض دول العالم، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- عبد الغني عبود واخرون(٢٠٠٠). التربية المقارنة والالفية الثالثة، الأيدولوجية والتربية والنظام العالمي الجديد، القاهرة، دار الفكر العربي.
- محمد عمر العامري(٢٠١٧). مدخل إلي التربية المقارنة.، الاردن ، دار المعتز.
- نبيل سعد خليل(٢٠٠٥). التربية المقارنة :الاصول المنهجية ونظم تربية طفل ما قبل المدرسة